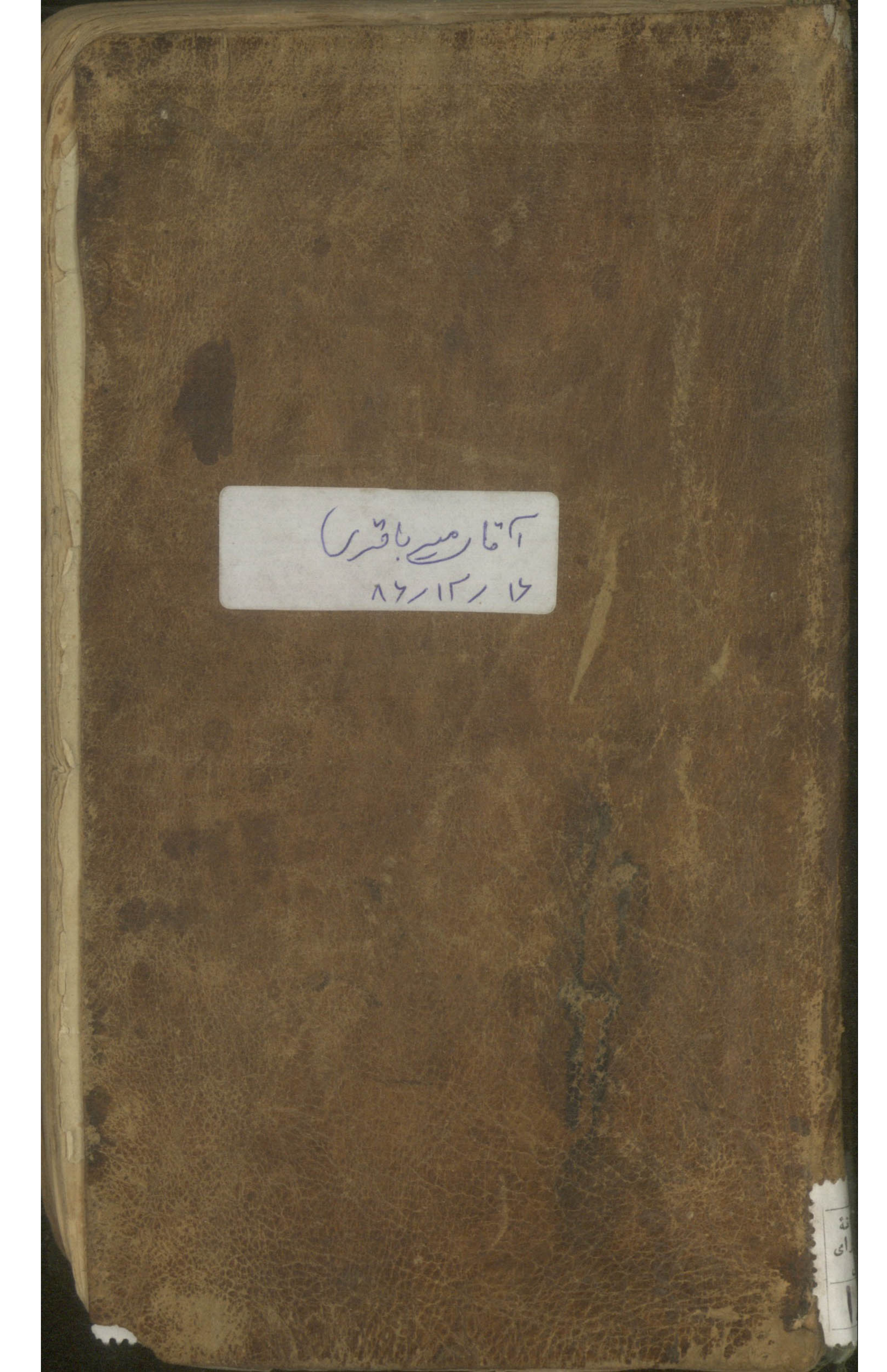

آقای میر باقری
۸۶/۱۲/۱۶


کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب وافیه = شرح کافیه
مؤلف رکن الدین استرآبادی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۸۷۵۴
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۰۹۹۱۹
خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۸۷۵۴







بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله حمد غريق بمطالعة جماله واشكره شكر
نواله شكر معتقد لعادة ومآله واجده باشرف اسمائه و
صفات كماله واتنزهه عن معتقد اهل التشبيه ومقاله و
اصلى على سيدنا محمد المبعوث لبيان ... وحلاله واستعين
لادراك مطالب ... وآله وبعد فانى لما بعد ان شرحت كتاب
الكافية فى النحو ولامع ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة بعد
شرحته ثانيا مقتصرا على حل الالفاظ وشرح معانيه والاشارة
الى تحليل تركيباته ومبانيه الانادرا مع ذكر علل اكثر احكامه جعلته
رسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة
الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة و
والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى بن المخدوم المغفور
ملك الملوك ... والوزراء صاحب السيف والقلم

وافيا بحل الالفاظ وشرح معانيه وموصلا لطالبيه الى مقاصده
ومعانيه وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش
العظيم قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان هذا
الحد موقوف على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ
ما يتلفظ به الانسان او فى حكمه مهملا كان او مستعملا قلت
حروفه او كثرت والمراد من الوضع هنا تخصيص شىء بشىء
متى اطلق او احس الشىء الاول فهم منه الشىء الثانى والمراد من
المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه واذا
عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقى قيوده
كالفصل قوله لفظ احتراز عن الخطوط والعقود والاشارات
والنصب قوله وضع لمعنى احتراز عن المهملات وهى الالفاظ
الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفرد احتراز به عن المركبات
نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا تشكل الحد بالكلمات التى
مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل و

ويظهر منه انه يجوز ان يكون الشيء الواحد مفردا ومركبا باعتبارين

يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظ الخبر والجملة فان
لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قايم وذهب عمرو ويمكن
ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظ الخبر والجملة موضوعة
لمثل قولنا زيد قايم بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد
قايم وهو مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب و
هذا المفهوم ليس بمركب وهذا الجواب بعينه جواب
عن الاشكال الاول سلمنا ان مثل الخبر موضوع
لمثل زيد قايم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا
لعدم دلالة جزء لفظ الخبر على جزء معناه وان كان معناه و
هو مثل زيد قايم مركبا لدلالة جزءه على جزء معناه وللممتنع
ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا ولقائل ان يورد
عليه النقض بمثل قايم فان قايما فيها يدل على جزء معنى قايم
وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على التانيث
[illegible] ويمكن ان يجاب عنه

افترانها ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض ولا يتوجه عليه
ايضا النقض بمضارع المشترك بين الحال والاستقبال
لان عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بحسب العارض
لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين معينا لكن حصل الالتباس
عند السامع ولقايل ان يورد النقض على هذا التعريف من
وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع
الحد انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد صدق
المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات
والنصب لكونها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم
ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى
في نفسه الخ لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا [illegible]
كل واحد من [illegible]
انه [illegible]

ان يقول لا يخ من ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه
كالماضي مثلا او واحد غير معين واياما كان ينتقض به حد الاسم
والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون
الذي يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان اريد به
واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد
معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا و
جامعا وقد وجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف
وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها
منها من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لا يقال لقائل
ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعيين
او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي يقترن به الزمان المعين
لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين يصدق عليه
انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ولا منافات بين واحد منها
... المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين وان لم يقيد
... من قبل وقد علم

انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو محال
فصل وهي اسم وفعل وحرف وانما انحصرت الكلمة
في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا تخلو من ان تدل على
معنى في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف فان دلت
فهي اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال
والاستقبال او لا تقترن فان اقترنت فهي الفعل وان لم
تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على
معنى في نفسه ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد
له من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه
الابتداء ومتعلقه وهو البصرة او الكوفة او غيرهما لا بد من
ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل
ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط
في دلالته على معناه ذكر متعلقه ويح لا يرد عليه النقض بمثل
ذو لانه غير مشروط فيها ذلك الا انا ...

حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه بحث الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها عن غيره فيكون جنسها وفصلها معلومين مع تقييد الجنس بالفصل ويكون حدها معلوما لان المراد من الحد هو مجموع الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد اه قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام زيد وخمسة عشر علما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان غلام زيد وان كان متضمنا لكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امرا للمخاطب ولمثل [illegible] اكرم ولمثل كلام مركب من اكثر كلمتين [illegible] واحدة [illegible] ولهذا قال يتضمن كلمتين ولم يقل تركب لانه لو قال [illegible] الحد ولا شكل [illegible]

ذلك اه اي ولا يمكن حصول الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قائم او من [illegible] قام زيد وما لم يمكن الا من [illegible] القسمين لان المركب [illegible] الفعل والحرف لا يزيد على ستة [illegible] من فعلين والمركب من اسمين والمركب من حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف والكلام لا يكون الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب من اسمين والمركب من فعل واسم لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرناه في تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند والمسند اليه ووجود المنسوبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه وهما موجودان في المركب من اسمين بجواز وقوع الاسم مسندا ومسندا اليه وفي المركب من فعل واسم بجواز وقوع الفعل مسندا [redacted] غير موجودين في [illegible]

من الاسم والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه
لان الاسم الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من الفعل
والحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا
والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه **قوله** الاسم ما دل على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى
متناول للاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه يخرج الحرف
وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه
ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان فقط نحو اليوم
وامس وما مدلوله الزمان معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الاصطباح
والاغتباق وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض
باسماء الافعال فانها تدل على معنى مقترن بزمان معين
بخصوصه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال الآن
ودلالته عليه ليست بدلالة اولية لانه اولا لا يدل الا على اسكت
... السكوت المقترن بالاستقبال ومتى
... عدم الاقتران

بالالتزام **قوله** ومن خواصه اه اعلم ان الخواص جمع خاصة و
هي ما تختص بالشئ سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب
بالفعل بالنسبة الى الانسان واعلم ايضا ان معرفة الاسم
يكون بالحد ويكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان
الحد مطرد ومنعكس بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود ومثلا اي كلمة
صدق عليها انها دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة صدق عليها انها اسم ومنعكس بمعنى انه كلما صدق
المحدود صدق الحد يعني ان كل ما صدق عليه انه اسم صدق
عليه انه كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما [illegible] وجد خاصة الشئ وجد
ذلك الشئ مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم
وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول اللام عليه
فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالضمائر وغيرها و
انما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة ...
خاصة له ...

واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والآخر معنوي فاللفظي دخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف
على الفعل لعدم احتياجه اليه لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة لتعيد المخاطب والثاني دخول الجر وانما لم يدخل على الفعل
بناء على ان اصل الفاعل الفعل ان لا يدخل عليه شئ من الاعراب لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجئ في الفعل وانما
قال دخول الجر ولم يقل حرف الجر لان حرف الجر قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية كما تقال زيد مرفوع بقام في قولنا
قام زيد وفيه نظر لان المراد بقام ههنا لفظه فيكون اسما فالاولى ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل حرف الجر ليشمل
المضاف اليه والثالث التنوين والمراد من التنوين ما عدا التنوين الترنم وانما اختص التنوين المذكور بالاسم ولم يدخل على
الفعل لانه على خمسة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما
تنوين التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي يدخل عليها الاسم فلا يدخل هذا التنوين الفعل

او النكرة نحو سيبويه وسيبويه بالتنوين معرفة ومع التنوين نكرة وصه اي اسكت السكوت الآن وصه اي اسكت
سكوتا ما وقتا ما والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة واما تنوين العوض من المضاف اليه
كالتنوين الذي في يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل
لما لم يضف الى شئ لم يحذف المضاف اليه حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخله التنوين عوضا من المضاف اليه واما
تنوين المقابلة نحو التنوين الذي في مسلمات فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين على ما يجئ في بابه ولما لم
يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف واما العلامات
المعنوية فاثنتان احدهما الاسناد اي كونه مسندا اليه وانما اختص الاسناد بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند
الى شئ دائما ولو وقع مسندا اليه ...

اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف
والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما اذا
على الكلمة والفعل لا يحتاج الى هذا الزايد لافادته بدونها كما
ذكرناه ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما هي
بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد في الفعل التنوين
ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا
بغير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا قوله وهو معرب
ومبني اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو من ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان
اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبني قوله
المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب
احترز به عن الالفاظ التي لم تتركب مع غيرها كالاعداد
... وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء في قام
هؤلاء

في ذلك واياك لكان جيدا وحيث لم يتوجه النقض المذكور على التعريف
اصلا قوله وحكمه ان يختلف آخره اه اي وحكم المعرب وخاصته ان
يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى اصله
فتي قلبت الياء الفا في احوال الثلثة لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
فتى في الاحوال الثلثة وانما قال ان يختلف آخره لانه لو كان
الاختلاف في غير الاخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف
الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء وابنم ورايت
امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب في آخر
المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف
بعد الفراغ عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ
من المعرب وانما قال لاختلاف العوامل احترازا به من اختلاف
الآخر لا لاختلاف العامل فانه مما لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف
آخر من في من ابنك ومن الرجل ومن زيد واعلم انه قال في
شرح هذا الكتاب انما لم اعرف المعرب بما عرفه سائر النحاة

يكون معربا بشرطين على ما يجي فتعرض له بقوله المركب والثاني
عدمي وهو انتفاء المانع وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتعرض
له بقوله لم يشبه مبني الاصل وللقائل ان يورد عليه النقض
بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه
مبني الاصل لامتناع مشابهة الشي لنفسه وجوابه ان
يقال لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل فدل
على انه ليس بمبني الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا الاسم
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال
الاسم وح لم يتوجه الاشكال واعلم ان في قوله المعرب
المركب تساهلا لان المركب من حيث هو مركب قد
يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اى المعرب الذي
ركب مع غيره والمراد بالتركيب تركيب الاسنادي
لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد وبعلبك والمراد بالمشابهة
المنفية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا

اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون
بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم
تعريف الشي بما هو اخفى منه وانه غير جائز ويمكن ان يجاب
عنه للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان
يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب
بل الغرض من تعريف المعرب ان تعرف ان المعرب على اي نوع من
انواع الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف آخره
باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف
العوامل باستعمال العرب قوله والاعراب ما اختلف آخره
به اي الاعراب هو الذي يحصل به اختلاف آخر المعرب اي
الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة
والكسرة وما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف
والياء كما في الاسماء الستة اعلم ان المراد بالسبب هنا هو
السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه
العوامل والمعاني المختلفة فانها اسباب بعيدة للاختلاف
ولا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد



كل واحد منهما على الحدة لان منع المشابهة غير موجبة للبنا، فان قيل
التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه
مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي في ادعوك
كما صرحتم به في علة بنائه وهو ليس بمبني الاصل على تفسيركم مبني الاصل فيلزم
ان يكون معربا وليس كذلك قلنا لا نم انه ليس بمشابه لمبني الاصل
فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه للكاف الذي
هو في ذلك واباك فيكون مشابها لان المشابه للمشابه لذلك الشي
فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واباك
وهذا الكاف حرف لا يقال لا نم ان المشابه للمشابه للشي
مشابه لذلك الشي لجواز تغاير المشابهتين لانا نقول لا
تغاير ههنا لانه يشبه الكاف الذي في ادعوك في
الافراد والخطاب ووقوعه موقعه وهذا الكاف
يشبه الكاف الذي في ذلك واباك في الافراد والخطاب
وان لم يشبه في وقوعه موقعه فيكون المنادى المذكور مشابها
والذي في ذلك واباك في الافراد والخطاب وهذا العذر
... علانه

الثاني لكان له وجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بنا على
ان الاسم ... ثم اعرب بسبب العامل لحصول كل واحد
منها بعد ما لم يكن موجب لاختلاف اخر الكلمة قوله
ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلف في قوله ما اختلف
وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسما وهي
... في الاسما معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة
... الاسما ليتميز ... المعاني بعضها عن بعض
وجه ... ما احسن زيد فان معنى
نحو ما احسن زيد
الاول شي احسن زيدا ومعنى
الثاني ... زيد ... احسن
ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد
زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة
... تداولوه قوله وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع الاعراب
رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب
لانه ههنا ذكر احوال الاسم والجزم ليس من احوال الاسم
ما الرفع علم الفاعلية آه انما قال علم الفاعلية ولم يقل علم
الفاعل لانه ليس علما للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتدا
والخبر واسمي كان وما وغيرها ولهذا لم يقل النصب علم المفعول

وانما لم يقل الجر علم الاضافة لكونها علما للاضافة ولا يوجد في غيرها
بخلاف الرفع والنصب والمراد بقوله الجر علم الاضافة انه علم
للمضاف اليه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي آه اي العامل
ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب بمعنى ان العامل هو سبب
مقتضي الاعراب فالعامل شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر
قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى المقتضي للاعراب هو [illegible]
وهي انما حصلت وتقومت بقام وفيه نظر لانه [illegible] منه عوامل
الفعل لان عامله ليس [illegible] وجوابه انه [illegible]
حذ عوامل الاسم قوله فالمفرد المنصرف آه اعلم انا نذكر مقدمة
قبل الشروع في تقرير هذا الكلام وهي ان اصل الاعراب ان
يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف فان كان بالحروف
فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة
ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة
واصل ما كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف
وجره بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب فان
كان بخلاف ذلك فلعلة فاذا عرفت ذلك فنقول لما
كانت انواع الاعراب مختلفة بان كان بعضها بالحركات

وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف
مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل
قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و
الكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر بالكسرة
لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورايت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال واعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع
المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة
وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه
ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن نصبه
بالفتحة ولقائل ان يقول في عبارته نظر والعبارة الصحيحة ان
يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا ولقائل ان يقول ذكر
المفرد ههنا غير جائز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما
مقابل المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء
الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه مع
ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل

غلام زيد غير مضاف وبهذا الوجه خرج ان اعرابها كذلك فان
قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها
بعد قلنا لا احتياج ح الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف
لمراد بام بعد فاذا عرفت ذلك فالمفرد غير المثنى والمجموع وغير الاسماء
الستة والاصلي من نحو قوله جمع المؤنث السالم بالضمة و
الكسرة اي رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة
فنصبه غير جار على الاصل لان الجمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر
السالم ونصب جمع المذكر تابع لجره كما يجيء فجعل ههنا كذلك
لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة
فهذا النوع غير جار على الاصل من حيث ان جره بالفتحة
اي رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة لكن كما يجيء تعليله علم
انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه
بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه وبمثل جوار
وانما كان جره بالفتحة لان غير المنصرف مشابه للفعل كما يجيء ولا يدخل على الفعل
حالة الجر فانه ليس جره بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان
مفتوحا لخفة الفتحة قوله اخوك وابوك وحموك آه انما قيد هذه الاسماء
بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة اعرابها بالحركات
تقول جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب وانما اشترط
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم

كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري تقول جاءني ابي ورأيت
ابي ومررت بابي وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر
وهو انها مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات
تقول جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وهذا
النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان اعرابها بالحروف و
انما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في اواخرها حروف تصلح
ان تكون اعرابا من غير الحركات بان يحصل نقل حركته الى ما قبله
حال الرفع نحو جاءني ابوك اي ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب
سلب حركته وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رأيت
اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رأيت
اباك وبان يحصل نقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركة الباء وقلبه
ياء حال الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت حركة الواو
الى الباء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار مررت بابيك قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر آه اعلم
ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع
بالياء حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما واثنان
ورأيت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما واثنين

وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن
اعرابه كذلك بل يكون اعرابه تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وانما افرد ذكر
كلا واثنان لانهما ليسا بداخلين في المثنى لان المراد بالمثنى اسم
مزيد الحق باخره الف اوياء ونون مكسورة فظاهر ان كلا و
اثنان ليسا كذلك قوله جمع المذكر السالم اولو وعشرون واخواتها
اعلم ان جمع المذكر السالم اولو وعشرون الى تسعين اعرابها حالة
الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون و
اولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولي مال وعشرين ومررت
بالزيدين واولي مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون واخواتها
بالذكر لانهما ليسا داخلين في الجمع المذكر السالم لان المراد بالجمع
المذكر السالم اسم مزيد الحق باخره واو او ياء ونون مفتوحة فظاهر
ان اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل عشرون كذلك
لان واحده عشرة فلم لا يجوز ان يكون عشرون جمع عشرة والذي
يدل على ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرون
على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس
كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين

وانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين
فلا يكون عشرون جمعا ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار
على خلاف الاصل من وجهين احدهما من حيث ان اعرابها
بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو
ونصبه بالالف ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة في
مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان
على الاحاد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات
واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو
لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان للفرع مزية على الاصل وانه
غير جائز ولانه كان في اواخرهما حروف وهي علامة التثنية
والجمع فصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما
بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة
واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف
الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف و
حالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما حالة الاضافة
الا ترى انك لو قلت رايت زيدك لم يعلم انه مثنى او مجموع

ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع لبقى الجمع بلا اعراب
ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى لبقى المثنى بلا اعراب
فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان جعلوا اعراب المثنى
حال الرفع بالالف لان الالف تقع ضمير المرفوع للمثنى نحو يضربان
وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو ولوقوع الواو ضمير
المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء حال
الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون
في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب
فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان
كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتح من
اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان
الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل
الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو والياء في الجمع
للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون
وبدونها علامة المجموع فان النون في حالة الاضافة بمنزلة التنوين
وفي غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف
عنده نفس الاعراب **قوله** التقدير فيما تعذر اه اعلم ان الاعراب

تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين **احدهما**
ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب
لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين **احدهما** الاسماء المقصورة
وهي اسماء في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصا وفتى تقول
جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تعذر الاعراب فيه لفظا
لكون الالف في اخرها وامتناع قبول الالف الحركة لانها لو حركت
لانقلبت الهمزة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى لوجوب
حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والاضافة ظاهر
نحو جاءني فتاه وجاءني الفتى واما حالة التنكير فمقدر ولهذا لم يجر
الاعراب على ما قبله **والثاني** الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع
المؤنث السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما تعذر الاعراب لفظا فيها لوجوب حركة
ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء وح يمتنع اعرابه لفظا
اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين
مختلفتين واما الكسرة فكذلك لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين
متماثلتين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة
الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة



ولانا نقول يعني الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير النظر
الى الاعراب وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو سبب الاعراب وما بالذات
مقدم على ما بالغير فيعني الكسرة غير كسرة الاعراب صح صح

قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة
عن التركيب فتكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا
للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري في
حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجوب الكسرة في حالة
الجر واختار المصنف انه تقديري في الاحوال الثلث لما ذكرنا
وليس اعراب غير المنصرف حال الجر تقديريا لان اعرابه
جره بالفتح لفظا وليس اعراب جمع المونث السالم حال النصب
تقديريا لان نصبه بالكسرة لفظا غاية ما في الباب ان جر الاول
ونصب الثاني على خلاف الاصل واما المستثقل ففي موضعين
احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في آخرها ياء قبلها كسرة فان
اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض
اصله قاضي ومررت بقاض اصله بقاضي استثقلت الضمة و
الكسرة على الياء فحذفتا فالتقى الساكنان فحذفت الياء دون
التنوين لكون التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار
جاءني قاض ومررت بقاض وتقول في النصب ورايت
قاضيا لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى
ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر

تقول جاءني مسلمي اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء و
سبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء تخفيفا وابدلت الضمة ما قبل الواو بكسرة للياء
وصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب
ان يكون بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب
التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله واللفظي فيما
سواه مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع
المكسر المنصرف آه لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف آه متناول
للفظي والتقديري لان اعرابها بالضم والفتح والكسر قد يكون
لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه علتان من
تسع او واحدة منها يقوم مقامهما اي غير المنصرف اسم معرب
يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذه التسع
تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره في البيتين وانما قال
هذا القول تقريبا لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انها
تسعة وقال بعضهم انها اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم
انها احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث نحو
ارطى ومراعات الاصل في نحو احمر بعد التنكير فقال القول بانها

ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

او يكون المراد بقوله وهذا القول تقريب ان القول بان كل واحد من العلل التسع علة ذا ابيته

تسعة تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد به ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب الى فهم المبتدي وزايدة في البيت منصوبة على انها حكاية عن حال في مثل قولنا تمنع الاسم

[بين احد] [illegible]

يمكن رفعها بان يكون خبر مبتدا وهي النون لان الجملة [illegible]
قولنا والنون زايدة ليس سبب منع الصرف ولا بان يكون
النون لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة
عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين
من هذه العلل التسع فرع لشي والعدل
فرع الموصوف والتانيث فرع
تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع التنكير
رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربي لان لغة كل
بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع
التركيب فرع الافراد واما الالف والنون المزيدتان
فقال البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهة الفي
التانيث انه فرع المثنى وقال الكوفيون انه انما يمتنع
المشابهة وح يكون فرعا على ما زيد عليه فوزن الفعل

لمنع الصرف
لوجب منع الصرف
مع كل واحد
وليس كذلك

فكا

فرع لوزن الاسم لان الاسم اصل والفعل فرع كذلك ووزن
الاسم اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر
العلل اوردا امثلتها على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر
آه فعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحمر للوصف ووزن
الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي
والتعريف وابرهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي
كرب للتركيب والعلمية وعمران للالف والنون والعلمية واحمد
لوزن الفعل والعلمية **قوله** وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي وحكم
غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذا كان الكسر
مخصوصا في الاسم بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة
بمسلمات كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية
لكونها غير منصرفة حال التسمية وانما لم يمنع الكسر ح لانه ليس علامة
الجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة
لا يحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف
يجعل جره كنصبه كالفعل في ساير المواضع لكونه مع حاله الجر وانما لم
يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين
التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس

للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لا يدخل غير المنصرف التنوين والكسر لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين كما في كل اسم غير منصرف علتان كل واحد منهما فرع لشيء كما ذكرنا وانما قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل بالافادة

واعلم ان المراد من التنوين في قوله حكمه ان لا كسر ولا تنوين تنوين التمكن **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لاجل شيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله اعنه ذكر نعمان ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير المنصرف للجمع لزوم الجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود مهم عندهم **قوله** وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث اي يقوم مقام العلتين الجمع و

والف التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنان احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة جمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا اخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع والصيغة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة مانع المنع الصرف ولا يكون مع الصيغة كذلك والثانية الف التانيث وانما قام الف التانيث مقام العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية اه اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والاخرى تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى

الاسم المعدول وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان
اصله شئ آخر كثلث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد
وثنى ومثنى وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ورباع
ومثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله
شئ آخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد الى العشرة
واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن واحد
واحد وثنى ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة
ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد
العدد المكرر فهي غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولي
اجنحة مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس
وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل تقال ام لا ففيه
خلاف والاصح انه قائل لا تقال لضعف الرواية واما تحقيق العدل
في اخر فلانه اسم التفضيل وقياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع لام
التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من
وههنا آخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة
فوجب ان يكون صيغة آخر من فلما قيل اخر علم انه معدول
عن آخر من وتحقيق العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء وجمعاء

فعلاء وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كما يجمع صحراء على صحارى وصحراوات فقياس جمعاء ان يجمع
على جماعى وعلى جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعى ولا جمعاوات
علم انه معدول عن جماعى او جمعاوات قوله او تقديرا كعمر
اي المراد بالعدل التقديري انه اذا نظر الى الاسم لم يوجد فيه
قياس يدل على ان اصله شئ آخر غير انه وجد غير منصرف
ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان
الاسم لم يمنع الصرف الا اذا كان فيه سببان ومثاله عمر
فانه اذا نظر اليه لم يوجد فيه قياس يدل على ان اصله شئ
آخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه الا العلمية فقدر العدل
فيه وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما باب قطام
ففيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية
والتانيث فلم توجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي
يمكن ان يقال في توجيههما ان وزن فعال مبني عند اهل
الحجاز واما عند بني تميم فان لم يكن في آخره راء فهو معرب
غير منصرف فان كان في آخره راء نحو حضار ووبار وليس
فيه الا سببان وهما العلمية والتانيث والاسمان

لا يوجبان البناء فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء
فلما قدر العدل فيما آخره راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف
هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه وانا وجدت
نسخة لهذا الكتاب مقروة على المص ولم يكن فيها لفظ قطام
فسالت قاريها عنها فقال حذفها المص عند قراءة بعض المشتغلين
عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله الوصف شرطه ان يكون في
الاصل اه اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا يؤثر الوصفية
العارضة ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون
وصفا في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان
اربعا فيه وزن الفعل والصفة فلو كان الوصف العارض مانعا
من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين وليس كذلك
فلم يكن الوصف العارض مانعا من الصرف لا يقال ان شرط
وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع لان شرطه ان
لا يقبل التاء وهو منتف لقبوله التاء لانا نقول ان التاء التي في
اربعة ليس للتانيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث
ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تضر امتنع صرف اسود

لكونه مبنيا لمشابهته فعال التي بمعنى الامر

وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة في الاصل ثم
جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك
ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود
وارقم وادهم صفات في الاصل واسماء بسبب العارض فلو
كان تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مضرة في تاثير الوصفية
الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفة لكنها غير منصرفة فلم
تضر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية قوله وضعف منع افعى للحية
واجدل للصقر واخيل للطائر اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر
واخيل للشقراق مذهبين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث في
افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة وكون الاخيل من التخيل
فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه قول حسان بن
ثابت رضي الله عنه ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري
فيها عليك باخيلا والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم بكونها
صفات في اصل الوضع واصل الاسم الصرف ولهذا قال وضعف
منع افعى واجدل واخيل قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط
التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما
لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما وان

لشيء السواد

لشيء فيه سواد وبياض

المعتبر هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة
مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد
التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف كحبلى
وحمراء فان العلمية ليست بشرط فيه **قوله** والمعنوي كذلك
اي وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون
علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال
فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح
في قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي
من غير العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي
ووزن الفعل فيه من غير العلمية **قوله** وشرط تحتم تاثيره زيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب
وسقر وماه وجور ممتنع اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي
في منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون زايدا على ثلثة
احرف او يكون وسطه متحركا او العجمة معه لانه لو انتفى هذه
الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير
العجمة فيكون في غاية الخفة فخفته تقاوم احد السببين
اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد

لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب صرفها لوجود التانيث
والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفها وزينب وجب منع صرفها
لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة
وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع
الصرف وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفها لوجود
العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة وانما خص
المعنوي بهذا الشرط دون اللفظي لعدم احتياج اللفظي اليه لانه لا
يوجد مونث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع
ذلك لوجود مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما
متحركا الوسط تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون
المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد الامور شرط تحتم التاثير تحرك
الاوسط لفظا وتقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات
وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية
ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه هو التاء المتمحض للتانيث
والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء
واصل شاة شاهة فهي ليست بثلاثية ثم حذف الهاء وعوض

وكذا اصل ذات ...

التاء عنها وان كانت التاء في اصلها للتانيث **قوله** فان سمي به مذكر
فشرطه الزيادة على الثلثة فقدم منصرف وعقرب ممنوع اي فان
سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون
زايدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه
تانيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث
المعنى فلكونه اسما للمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا عن
علامة التانيث ومن قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر
قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير يرد الاشيا الى اصولها فلو
لا ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء
في تصغير عقرب واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر
انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف
وعقرب وثلث من نسوة ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف
لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان كراع غير
منصرف مع كونه اسما للنخل فان قيل يلزم مما ذكرتم منع
صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكونه مؤنثا معنويا مثل
عناق قلنا لا نم ان التانيث في الجمع حقيقية بل لكونه بمعنى الجماعة
قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف

ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية
منها غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر
والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف
بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على مذهبين فبالاولى ان لا يجعل المنصرف
غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع
من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد اما اذا
اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف
التواكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف
بعض التواكيد وقيل تعريف التواكيد تعريف العلمية لان الفاظ
التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي فعلى هذا لا احتياج الى شرط
الامرين **قوله** العجمة شرطها ان يكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط
او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع اي شرط
العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجم لانها لو لم يكن
علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة
او التنوين او غير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم

تمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء شرطه
وهو كونه علما في العجم والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك
الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة
تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا السبب الواحد فلم يمنع الصرف
واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط
الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر
وابرهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول
الشرطين معا قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع اه اي شرط تأثير
الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى
الجموع بغيرها والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير
صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير واما قلنا جمع التكسير
لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة
احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد
والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب
والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف وسطها ساكن نحو مصابيح
واما قال بغيرها لانه لو كان بهاء نحو صياقلة لشابه المفرد لفظا
ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد واما مشابهته

كراهية وطواعية لفظا فظاهرة واما نحو كراهية فلكونه مصدرا و
وقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء تاء التانيث
لئلا ينتقض بمثل فواره جمع فاره ولو قال بغيرها او بتاء التانيث
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه صيغة منتهى الجموع
بغيرها وبتاء النسبة لكان اصوب مع انه منصرف ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع هو صيغة منتهى الجموع
بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه
على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان بهذا الجواب يغني
عن قوله بغيرها لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها
على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزمه احد الامرين وهو اما الاحتراز
عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك
فوارزنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه
مع الهاء قوله وحضاجر علم للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما
يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغيرها والجمعية منتفية في
حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجمعية منتفية
فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة

مهنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حفنجر والحفنجر هو عظيم البطن فان

قيل هذا السوال غير متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية

لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان

اما اذا كانتا فيه فمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية علا بالعلتين

كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع موٴنث معنوي

قلنا لانم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم للجنس فهو حكم

للصفة المشتركة بين المذكر والموٴنث كاسامة للاسد واذا

كان كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم

منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير موٴثرة

ولهذا لو نكر كان غير منصرف وللقائل ان يقول حينئذ يلزمه ان يقول

بشرط ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله وسراويل

اذا لم يصرف وهو الاكثر اه هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر

هو ان يقال هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا

عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف فيه وجهان

احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي على

وزنه في العربي وكانت الالفاظ التي على زنته في العربي غير منصرفة

فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة

العرب ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان

جمعا قيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة العرب اعلم

ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة

بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي

وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لهما في موضعهما

واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن

انما منع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله

ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا

وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول

جاءني قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني

جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما من حيث

التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم

ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة احرف

وسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان

او ثلثة احرف فيكون جوار مثل كلام وسلام فيكون منصرفا وقال

سيبويه ومن تابعه لانم انه ليس بعد الف التكسير حرفان

فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول

جاءني جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان
جاريا على الراء فتقول جاءني جوار بالرفع واذا كانت الياء
مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع كون
كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء
لان اصل هولاء جوار جواري استثقلت الضمة على الياء فحذفت
فصار هولاء جواري فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة
في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء
في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة فلابد من
عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فعند سيبويه
ليس تنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين
التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول رأيت
جواري بخفة الفتحة ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له
وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب
شرط العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك اي شرط
التركيب المانع من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان

يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما
والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون باضافة
ولا باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة
تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى
ان لا تجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب ان لا يكون
باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تابط شرا
وشاب قرناها وذري حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن
له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات و
اعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا
للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل
سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قلت
لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف
بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي
لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك
الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل
سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب من
الاسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما مع كونه مركبا من الاسم

والتنوين قوله الالف والنون ان كانا في اسم اه اعلم
ان الالف والنون انما منع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة
بسبب مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث
عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان الالف والنون في
اسم فشرطه في منع الصرف ان تكون علما ليصح مشابهته لالفي التانيث
لانه لو لم تكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان
للنبت وسعدانة ومرجان ومرجانة نحو عمران وفعلان و
وسبحان وان كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء
فعلانة ليتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء
التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود فعلى لكونه
مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمونث صيغة غير صيغة
المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث بتاء التانيث وعلامة نحو
سكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس
شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط
بالذات ومن ثم اختلف في رحمن اه ومن اجل انه اختلف
في شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في
رحمن ولم تختلف في سكران وندمان لان من قال شرط منع

صرف انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق شرطه وهو انتفاء
فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف
رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجئ فعلى
من رحمن واما لم تختلف في سكران لتحقق الشرطين معا وهما
انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم
تختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجئ فعلانة
وعدم مجئ فعلى فصرف بالاتفاق قوله ووزن الفعل شرطه ان
يختص بالفعل اه اي شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد
الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من
العجمي الى العربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم للعلم كضرب
وشمر اذا سمي رجل بهما وكانفعل واستفعل وتفعل وافتعل
وما شابههما واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير
قابل للتاء لتاكد مشابهته الفعل واوزانه افعل ونفعل ويفعل
وتفعل وافعل امرا للمخاطب ولا تفعل نهيا له ونحو فان سمي رجل
بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون
في اوله لعدم مجئ جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي به لا افعال
انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول ان النحاة يحكمون



اللفظ المنقول الى لغتهم فى زيادة حرف من حروفه او اصالته كا
للفظ العربى كما اذا قالوا النون فى نرجس زايدة لا ارادوا به
انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس بخلاف ما لو تمثار جلا بنهشل
فانه منصرف لان فى الاسما فعللا من مثل جعفر فلم يكن نونه زايدة
ولا يشكل بقبوله التا كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل
للتا حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية الانثى واجاب
عنه بعضهم بان قبوله التا طار بعد استعماله اسما ومعناه ان
المراد بانه غير قابل للتا انه لا يقبل التا اذا استعمل صفة
وكان اسود غير منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا يتوجه
الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن ثم امتنع
احمر وانصرف يعمل اى ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع
من الصرف احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكون
الامر الثانى موجودا فيه وهو ان فى اوله زيادة كما فى اول الفعل
غير قابل للتا لان الهمزة فى اوله زايدة لانه من الحمرة وكونه
غير قابل للتا لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا انصرف يعمل
لانتفاء الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثانى فلكونه قابلا للتا
لنا التانيث تقول هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة ثم اذا سمى به

كان غير منصرف لانه غير قابل للتا وح وكذا الحكم ارمل قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف اى الكل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اى
العلمية سبب فى منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من
قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة الا والعلمية شرط فى تاثير تلك
العلة الا العدل ووزن الفعل فانهما تجامع العدل ووزن الفعل
مؤثرة وليست بشرط فى العدل ووزن الفعل واما قلنا انه تبين ان العلمية
المؤثرة لا تجامع علة الا وهى شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف
فانها لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت التانيث
بالتا او التانيث المعنوى او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف
والنون فى الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا فى الصفة فان العلمية
لا تجامعها مؤثرة لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث
بالالف فانها لا تجامعها مؤثرة لاستقلالهما فى منع الصرف
بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن
الفعل لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن
الفعل وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط فى العدل
ووزن الفعل لمنع صرف العدل من غير العلمية فى نحو ثلث ورباع
ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية فى احمر اذا كان صفة قوله

فانه غير منصرف
للوصف الاصلى
ووزن الفعل
مع كونه قابلا
للتا كقولهم
اسود للحية صح

واحد لانه زال العلمية ولم يزل احد سببا واعلم انه انما قيد العلمية
بالمؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة لم يصدق قوله كل ما فيه علمية
اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمراء اذا سمي به ففيه علمية
وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير مؤثرة لان منع الصرف
انما هو بالجمعية الاصلية والتانيث **قوله** وخالف سيبويه الاخفش
في مثل احمر علما آه اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة ووزن الفعل
واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا نكر بان
يقع فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش
فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية
وقال الاخفش انه منصرف لانه اذا نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية فلم
يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه ان
نقول سلمنا انه اذا نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم قلتم انه لم يعتبر
بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يمكن اعتبار
الوصفية لما بين العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال
ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر كسكران
ولهذا قال في مثل احمر وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه
اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يكن فيه الا العلمية **قوله** ولا

وهما متضادان آه اي العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة
الى جواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن
العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها
العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل
العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق
كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال ان العدل
ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان بالاستقراء فاذا
لا يكون مع العلمية الا احدهما فاندفع السوال المقدر نظر لانه
لا يتوجه السوال المقدر ح لان العلمية في الكلمة الموزونة
غير مؤثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا يلزم
الترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان
الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وحيث
العلمية كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل كذلك
اذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه
العلمية المؤثرة شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا
نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي شرط
فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب

يلزمه باب حاتم اى ولا يلزم سيبويه باب حاتم اذا سمى به
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة
الاصلية معتبرة بعد العلمية فى احمر لكانت معتبرة فى مثل حاتم اذا
سمى به لكونه وصفا فى الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير
منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة
الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نم ان الصفة الاصلية لو كانت
معتبرة بعد العلمية فى احمر لكان معتبرة فى مثل حاتم اذا سمى به لكونه
وصفا فى الاصل لان الوصفية لو اعتبرت فى حاتم لزم اعتبار المتضادين
فى حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين والصفة يقع على
كثيرين واعتبار المتضادين فى حكم واحد غير جايز وليس كذلك
احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية ح فى منع الصرف فلم يلزم
من اعتبار الصفة فى منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين
وانما قال فى حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين فى حكمين مختلفين
كقوله ٥ اتانى وعيد الحوص من آل جعفر ٥ فيا عبد عمرو لو نهيت
الاحاوصا ٥ فاعتبر العلمية فى احوص من جهة منع الصرف وجمعه على
احاوص واعتبر الوصفية من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله
وكل ما فيه علمية موثرة فانه اذا انكر صرف انما يكون كليا على رأى

الاخفش لا على رأى سيبويه **قوله** وجميع الباب باللام
او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا
ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر با
لكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا فى ان دخول الكسر
عليه من حيثية انه منصرف او لا من الحيثية فقال قوم انه منصرف
لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم اعنى اللام والاضافة
اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر وقال قوم
انه غير منصرف ابقا لوجود العلتين ابقا فيه بل انما دخله الكسر
لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال دخول اللام والاضافة
لم يوجد التنوين فيحذف فيتبعه الكسر وقال قوم ان بقى العلتان
كان غير منصرف كمساجد وحبلى وحمراء واحمر وسكران صفة علما بالعلتين
وان لم يبقيا او لم يبق احديهما كان منصرفا كبعلبك وابراهيم واحمد
وهذا اقرب الى الحق من المذهبين الاولين **المرفوعات** هو ما
اشتمل على علم الفاعلية اى المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية و
هو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشئ
بما هو مثله فى المعرفة والجهالة او اخفى لان كل من لم يعرف المرفوع
لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف اى هذا الباب

المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما
هو للماهية لا للافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع
الى المرفوع قوله فمنه الفاعل اى فمن المرفوع الفاعل من المرفوعات
لان الرفع للفاعل فى الاصل وما سواه محمول على الفاعل فى الرفع قوله
وهو ما اسند اليه الفعل وانما قال ما اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه
فاعل الامر والنهى وانما قال ما اسند الفعل ولم يقل اسم اسند
الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذى ليس باسم نحو اعجبنى ان ضرب
زيدا فان ضرب مع الفعل فى محل الرفع بانه فاعل اعجبنى وليس باسم
وان كان فى تقدير الاسم قوله او شبهه اليه ليدخل فيه فاعل اسم
الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسما
الافعال والظروف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لانه
مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه
فابوه فاعل اسم الفاعل فى الاول وفاعل الصفة المشبهة فى الثانى
قوله وقدم عليه اى وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم
من يتوهم ان زيدا فى مثل قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا
لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه
قوله على جهة قيامه به اى على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه

مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه
وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير لا يكون
قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم
يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذى يقوم الفعل به حقيقة نحو
علم زيد والفاعل الذى لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب زيد و
مات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا بثلثة
شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثانى ان
يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما
به ولم ينتقض الحد بمثل قولنا ان قام زيد قمت لان المراد
بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او بتقدير الاسناد
ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد
هو الاسناد فى الايجاب والسلب وللقائل ان يقول لا
يخلو من ان يراد بالفعل فى قوله ما اسند اليه الفعل الفعل
الاصطلاحى او الفعل الحقيقى الذى هو المصدر وايا ما كان ففيه
اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحى فلانه غير قائم بالفاعل
كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الحقيقى فلانه لا حاجة
الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد مدلول



الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث والضمير في قيامه يعود
الى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي الذي هو الفعل الحقيقي لجواز عود
الضمير الى بعض مدلول المذكور روح لا يشكل الحد وفيه نظر
والقائل ان يورد والنقض عليه ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه
فان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به مع انه ليس
بفاعل ويمكن عنه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه الفعل
اولا قوله والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان يلي الفعل
ويتقدم على المفعول وساير الاشيا المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من
قرب ساير الاشيا بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد
بدون ساير الاشيا ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف ساير
الاشيا قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيدا اي ولاجل
ان الاصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال
ضرب غلامه زيد فانه لولا ان زيدا المؤخر عن غلامه مقدم رتبة
على غلامه يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا
جاز ان يقول ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل
ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه
يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي

في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه
فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة
فان قيل لم جوزتم الاضمار قبل الذكر في مثل اكرمني وضربت زيدا
ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا
للضرورة ثمه وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع
الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا
لجواز تقديم المفعول على الفاعل واعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت
بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند
البعض فلا يجوز في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه
زيدا ومنه قوله ومن كان يعطي حقهن القصايدا قوله واذا
انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع
مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه اي واذا انتفى الاعراب
في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة كضرب موسى عيسى و
ضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على
المفعول دفعا للالتباس وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب
لفظا ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى
الكمثرى فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى ماكول

وضرب موسى العاقل عيسى الجاهل وضربت موسى سعدى فلم يحصل
الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب
تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض
انه متصل بهذا خلف واما لم يجز ان يكون الفاعل المتصل مؤخرا
عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يتقدم الاضعف على الاقوى فيما
هو كالكلمة الواحدة واما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب بل يجوز
تقديمه على المفعول واما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب
تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا
زيدا ضربت فان فاعله مضمرا متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع
تقديم المفعول عليه فقط وههنا تقديم المفعول على الفاعل اذا وقع
مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الا عمرا
انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر
واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر
ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاحد فقط لانه انما لزم انقلاب المعنى
ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا اقدم عليه مع الا

فلا يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد وكذلك
اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد الان معناه
ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا قوله
واذا اتصل به ضمير المفعول اه اي واذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى
المفعول نحو ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول
لانه لو قدم وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا و
معنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب
اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم
صاحبه عند البصريين كان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني
وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو
ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيدا جاز ان يكون
ضاربا لغير عمرو واذا اقدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا
جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير
عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل في
الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في
معنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقدم الفاعل في



الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل و
الفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تأخير الفاعل لانه لو قدم
لزم انفصال المفعول والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال
والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول
وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك كما ذكرناه **قوله** وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة اه اعلم ان الفعل الرافع للفاعل
يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة
على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقولك القائل زيد في
جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهار قام و
حذفه وقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة
فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع الذليل والمختبط
السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة وهي المهلكة على
خلاف القياس وقياسه ان يجمع على مطائح ومثله قوله تع يسبح
له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر
فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه
فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا

على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين
في البيوت بالغدو والآصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب
ففي كل موضع له مفسر كقوله تع وان احد من المشركين استجارك
فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي استجارك احد وانما وجب
حذفه لانه فسر هذا الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم جمع المفسر و
المفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه مرفوع
بفعل محذوف ولم يقل انه مبتدأ ما بعده خبره لان ان حرف الشرط
وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا **قوله** وقد
يحذفان معا اه اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب
من قال اقام زيد فقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز
حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
وهي المبتدأ والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال **قوله** واذا تنازع
الفعلان اه اي واذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما
سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو
انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل
في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما
يطلب اي يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقام الفاعل نحو ضربني



بنقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية
ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله و
الجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في
ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون اعمال الفعل الاول
في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد
من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب
بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لانها لو تنازعا مضمرا بعدهما لم
يكن الحكم مثل ما ذكره بل استوى الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا
غايبا مضمرا نحو زيد ضربني واكرمني فقط واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او
متكلما نحو ضربت واكرمت فلدفع الالتباس وكذا في غيره وفيه
نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرمت
الا اياك وزيد ضربك واكرمك وما ضرب واكرمك ولا يجاب عنه
بان معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين
واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعدهما
لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم
المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني
زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني

واكرمني زيد وضربت واكرم زيدٌ وقد يكون في المفعولية اي كل واحد
منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا
او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في
الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية وهو
على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو
اكرمني وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثاني ان يقتضي الاول
المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت وضرب
زيدٌ واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين
في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن
الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون تنازع
الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي
الفاعل والمفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية
والمفعولية لانه يقع زايدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب
تانيثه ويمكن ان يقال انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم
من يتوهم ان مثل ضرب ضربت زيد وضربت وضربت زيدا من
هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول
المراد بمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او عملهما حتى لا

وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال
الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية
والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت
الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد من الفاعل في
قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل
فيه ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قبل في
الفاعلية **قوله** وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة
وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب و
يعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا
للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى العاملان الرفع او النصب نحو ضربني
واكرمني زيد وضربت واكرمت زيدا فان زيد في الاول فاعلهما
وفي الثاني مفعولهما او الاول النصب والثاني الرفع واعمل
الثاني نحو ضربت واكرمني زيد او الاول الرفع والثاني النصب
واعمل الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت زيد لجاز عند
الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين
وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل

واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم الامر الاول
لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية
نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم
الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في
المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه
بعده من غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين
لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرناه وفي لزوم الامر الثاني نظر
قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل اه اي ان اعملت الفعل
الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي
المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول
موافقا للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول
ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين و
ضربنني واكرمت الهندات ولا تحذف فاعل الفعل الاول خلافا
للكسائي فانه يختار حذف الفاعل هربا من الاضمار قبل الذكر و

واما

بروا حد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر

وكمتا مدماة كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى
اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت
دون جرى قوله وحذفت المفعول في الاول اه اي ان اعملت
الفعل الثاني كما هو رأي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول
حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغني عن ذلك
المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار
قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر
الفاعل دون المفعول فارتكبوه في الفاعل اضمارا قبل الذكر
مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوه في المفعول لعدم الضرورة فانه فضلة
وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت
تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول
حسبني وهو منطلقا الاول لانه حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم
اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز

اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا
منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول اه اي وان اعملت
الفعل الاول كما هو رأي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل
او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
موافقا للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني
الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله
اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقامه ليدخل فيه مثل
ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت
ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع الالتباس
المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة
الدالة عليه مثلا تقول في الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما
الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني و
اكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون
اما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا
منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما
وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول
حذف


غير جائز لانه لا يجوز الاختصار على احد مفعولي باب حسبت مثلا والثاني
غير جائز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع
ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان
المفعول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني
كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى
الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير الذي يعود
الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا
الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه
ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه وجه
ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر
الى كونه مفردا او مثنى والافراد انما يلزم من حيث انه اعمل فيه
الاول فلو اعمل الثاني لزم التثنية قوله وقول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب اه استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل
الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ القيس وهو
فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال ووجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب تنازعا

في قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار
اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني
ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال
الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يختره امرؤ القيس
مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح و
اجاب عنه المص بقوله ليس منه لفساد المعنى انه ليس هذا
البيت مما تنازع الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعاه لفسد المعنى
لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين
احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت
لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي
مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو هو حكم جواب لو
واذا تقررت هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب
في قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله
انما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم
يكن سعيها لادنى معيشة واذا لم يكن ساعيا لادنى معيشة لم يكن
طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليل من المال في
حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذن

يلزم ان يكون طالبا لتقليل من المال وان لا يكون طالبا من المال

وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم اطلب محذوف وتقديره

لم اطلب الملك والمجد ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت و

هو قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي

قوله مفعول ما لم يسم فاعله اه اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم

يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم

فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم

فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه نحو ضرب زيد و

شرطه ان تغير صيغة الفعل اه ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله

فعلا اما اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط

فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول حده المذكور القسمين

قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت اه اي ولا يقع المفعول

الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان

المفعول الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول وانما كونهما

مبتدا وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة

واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب

اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول

الثالث مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان

مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز وكذلك المفعول

له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب

هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر

بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة لا يقع

موقع الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو

نحو استوي والخشبة او لا مع الواو نحو استوي الخشبة

لا سبيل الى الاول لانه يلزم للعطوف بدون المعطوف عليه

لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل

الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال

والتميز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله

كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين **قوله** واذا

وجد المفعول به اه اي واذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان

والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم

مقام الفاعل لان مناسبته الفاعل اكثر فتقول في ضربت زيدا

يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد مقام الفاعل

وينصب ما سواه على ما كان ذا ما قيد المصدر بالصفة لانه

لم تقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها لتفيد فايدة زايدة على مدلول الفعل قوله فان لم يكن فالجميع سواء اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعنى ظرفى الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء فى قيامه مقام الفاعل فانت مخير فى ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا فى اقامة اى واحد منها مقام الفاعل فاى واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اولى من الثانى اى اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثانى لان مناسبة المفعول الاول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثانى لان الاول آخذ والثانى ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان فى مفعوله الاول فاعلية ما وفى الثانى مفعولية ما قوله ومنها المبتدأ والخبر اى من المرفوعات المبتدأ والخبر قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد الخ فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون الا اسما او ما فى معنى الاسم نحو عندى انك عالم وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه اى ان تسمع بالمعيدى اعنى سماعك بالمعيدى

وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احترز به عن الاسماء التى لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمى ان وكان واسمى ما ولا والمفعول الاول من باب علمت والثانى من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احتراز عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التى هى فى حكم الاصوات التى ينعق بها وهى الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتدأ لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسندا به قوله او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفى ليدخل فيه مثل اقايم زيد وما قايم زيد فان اقايم مبتدأ مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعل له سادّ مسدّ الخبر على معنى ان الفايدة التى تحصل من المبتدأ والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة تخرج من تعريف المبتدأ هذا النوع مع انه من المبتدأ وانه غير جايز واعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قايم زيد قوله رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفى رافعة لمضمر نحو اقايمان الزيدان فان قايمان لم يكن مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ لانها لو كانت مبتدأ والزيدان فاعل لها سادّ مسدّ الخبر لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر

لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم تجعل رافعة لظاهر
لكان مبتدا وليس كذلك لانه خبر مبتدا وفيه نظر والصواب
ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج منه مثل اقايمان الزيدان و
يدخل فيه اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي
وح لم يتوجه النقض بمثل اقايم ابوه زيدا اذا جعلت زيدا مبتدا وقايما خبر
وابوه فاعلا لقايم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر مبتدا والجواب
ان اقايم مبتدا في جملته والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم
الفعل مع انه مبتدا على اختياره في باب اسماء الافعال قوله
مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتدا
الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه والمثال
الثاني للمبتدا التي هو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر و
المثال الثالث للمبتدا الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام
قوله فان طابقت مفردا جاز فيه الامران اي ان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الرافعة للظاهر
مفردا واقعا بعدها نحو اقايم زيد وما قايم زيد جاز الامران اي جاز
ان تكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وح تكون داخلة

في تعريف المبتدا لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها
مبتدا وهي خبره وح لم تكن داخلة في المبتدا لكونها رافعة
لمضمر لان في الصفة ضميرا مستترا وانما قال مفردا لانها لو
طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو
المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احتراز
به عن خبر ان وكان وخبر ما ولا وانما قال المجرد ولم يقل الاسم
لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم نحو زيد يضرب وقوله المسند به
احتراز به عن المبتدا الذي هو المسند اليه وقوله المغاير للصفة
المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق
عليه انه المجرد والمسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس
بخبر المبتدا وينتقض ايضا بمثل قايم في اقايم انتم لكونه مجردا
مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن
ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا
وعن الثاني بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا
او مضمرا قوله واصل المبتدا التقديم اي واصل المبتدا ان
يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون

متقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار اي ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في داره لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير الذي في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر اما تقدمه معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون متقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما اه اعلم ان حق المبتداء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه ح يقرب من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فقوله ولعبد مبتداء ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدا

سفر کردم بهر شهری رسیدم ولیکن مثل تو دلبر ندیدم

نكرة وخبره في الدار وامراة عطف على الرجل والمبتدا النكرة تخصصت ههنا بحصول احدهما في الدار لانه ثبت من استعمالهم انه انما يسئل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتداء وهو نكرة وخير منك خبره والمبتداء النكرة تخصص بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخلة عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افادها العموم فلولا افادة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفايدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من جرادة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا نكرة واهر فعل ماض فاعله مضمر عايد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتداء النكرة والمبتدا تخصص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما يختص به الفاعل حتى جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه واما انما قلنا انه تخصص بما يختص به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر الخامس تخصصه بكون الخبر



ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدا نكرة وفي الدار
خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع
في الظروف ولهذا لم يجز ان يقال قايم رجل والسادس
تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء له والدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام
مبتداء نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء وتخصص
المبتداء النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله
كما حذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب
الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو
سلمت او اسلم فان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان
الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر
بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي
والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام
مخصصا بالمتكلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المتكلم
بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبله
لانه للدعاء المطلق فلا يكون مخصصا وجوابه ظاهر قوله والخبر
قد يكون جملة اه اعلم ان خبر المبتداء يكون مفردا نحو زيد قايم
والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابل المركب الاسنادي بالاصالة

واخرزنا بقولنا بالاصالة عن مثل اسمي الفاعل والمفعول المسندين
الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد ضارب غلامه وزيد
مضروب غلامه وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
ولا يشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه على تاويل زيد
مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده
مقول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد
ابوه قايم او قام فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبره والجملة اعني المبتداء
الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية وهي التي
يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء وقام فعل
وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتداء او غير المص ذكر
جملتين غير الاسمية والفعلية ومما الشرطية نحو زيد ان تكرمه يكرمك
والظرفية نحو زيد في الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة الشرطية
جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها ان كانت مقدرة
بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة
وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت
جملة فعلية قوله فلا بد من عايد اي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتداء
من ضمير يعود الى المبتداء او قايم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد

وذا في جنده زيد ولهذا افال من عايد ولم يغل من ضمير يعود الى
المبتدا او قايم مقامه لتحصل الفايدة الا يرى انك لو قلت
زيد عمرو قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدا واذا
عرفت ذلك فالصواب ان يقال لا بد من عايد اذا لم
يكن الجبر عبارة عن المبتدا لئلا ينتقض بالجبر الجملة عن ضمير
الشان نحو هو زيد قايم وقرينة عدم احتياج هذا الجبر الى العايد كونه
بمنزلة المفرد ولكون المبتدا عبارة عنه في المعنى **قوله** وقد يحذف اى
وقد يحذف الضمير العايد الى المبتدا اذا وجدت قرينة دلت عليه
نحو قولهم البر الكر بستين درهما فالبر مبتدا والكر مبتدا ثان وبستين
خبره والجملة اعني الكر بستين في محل الرفع بانه خبر البر
وليس فيها ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة
الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر يعلم ان
الكر الذي بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه
درهما وكذلك قولهم التمن منوان بدرهم فالتمن مبتدا ومنوان
مبتدا ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة اعني منوان بدرهم
في محل الرفع بانه خبر التمن وليس في الخبر الجملة ضمير يعود
الى المبتدا لكنه محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه

لما جرى ذكر التمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره
التمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل
النصب بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثاني
في محل الرفع بانه صفة لمنوان وهو الذي صحح وقوع منوان
مبتدا انكرة **قوله** وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر
المبتدا اذا وقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وجب تقدير
العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب
الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل
خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدا واصل
المبتدا الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثر
الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم
ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال
وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف
فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظاهر
نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا **قوله**
واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اه اعلم ان اصل
المبتدا ان يكون مقدما على الخبر مع جواز تاخيره عنه لكنه تعرض



له اشياء فتوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التاخير
عنه فمنها ان يكون المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام كالاستفهام
والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك
فمن مبتدا وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا
ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب لهذه
الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي
نوع من انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير واما قوله
خالي لانت ومن عويف خاله ¤ نال العلاء واكرم الاخوالا فشاذ
وقيل خالي مبتدا وانت خبره الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة
وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتدا والخبر معرفتين معا نحو زيد
ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدا ههنا على الخبر لانا
لو قلنا المتاخر هو المبتدا والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر
والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها
ان يكون المبتدا والخبر متساويين في التخصص نحو افضل منك
افضل مني فان المبتدا والخبر افعل التفضيل مع من وانما
فلنا وجب تقديم المبتدا ههنا لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون
الخبر فعلا للمبتدا نحو زيد قام وانما وجب تقديم المبتدا على الخبر لانه

لو اخر لالتبس بالفاعل الا يرى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل
ام مبتدا وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدا لم
يجب تقديم المبتدا على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس حينئذ
بالفاعل فيجوز ان تقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له مفردا
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قوله واذا تضمن الخبر المفرد اه اعلم ان هذا الكلام اشارة الى
اشياء تعرض فتوجب تقديم الخبر على المبتدا مع ان اصله
التاخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام مثلا
نحو اين زيد فزيد مبتدا واين خبره ويجب تقديمه لكونه للاستفهام
واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر
الجملة لو كان مشتملا على ماله صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على
المبتدا نحو زيد من ابوه فان زيد مبتدا ومن مبتدا ثان وابوه
خبر المبتدا الثاني والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدا الاول و
هذه الجملة مشتملة على ماله صدر الكلام ومع انما لم يجب تقديم
الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي
فيه الاستفهام لا صدر كل كلام وتقابل ان يقول الخبر في قولنا
اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لا نم



ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر بمفرد وسلمنا
انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة فى قولنا الخبر الجملة اذا تضمن ماله
صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا الجملة الصريحة والجملة ههنا
غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا
مصححا لوقوع المبتدا النكرة نحو فى الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون
لمتعلق الخبر ضمير فى المبتدا اى يكون فى المبتدا ضمير يعود الى متعلق
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدا والضمير الذى فى مثلها
يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل
كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما وجب
تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا و
معنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل
فالصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير فى المبتدا او كان الخبر ظرفا
كالمثال الذى ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد
بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع
الاشكال ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان نحو عندى انك قائم
فان مع الاسم والخبر فى محل الرفع بانه مبتدا وعندى مقدم
عليه خبره تقديره عندى قيامك اى قيامك حاصل عندى وانما وجب

تقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة فى
الكتابة لانه لو اخر عندى وكتب انك قائم عندى احتمل انها ان
المكسورة وعندى ظرف قائم واحتمل انها ان المفتوحة وهى بما بعدها
مبتدا وعندى خبرها قوله وقد يتعدد الخبر نحو زيد عالم عاقل اى و
خبر المبتدا جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز
الحكم على شئ واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شئ واحد باخبار
كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
فهو مبتدا والبواقى اخباره قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط
اه اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء فى خبره
كما صح دخول الفاء فى جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث
ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر
بعده ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدا اسما
موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذى يأتينى او الذى فى الدار فله درهم
او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتينى او فى الدار فله درهم
وانما شرط ان يكون صلته او صفتها فعلا لتتاكد مشابهته الشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان
الظرف معمول يحتاج الى العامل وذلك العامل هو الفعل دون

ليتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان تعلم انه لابد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي يأتيني له درهم ولم يكن صلتها وصفتها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب اخر قوله وليت ولعل مانعان باتفاق النحاة من دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا لا تقال ليت او لعل الذي في الدار او يأتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط والجزاء وذلك لان الشرط والجزاء يحتملان الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه ليت او لعل لا يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت واعلمت وما ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم ان بهما اي والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبره ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل

اى ليت ولعل يمنعان بالاتفاق م

منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه حجة المانع انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان لم تغير معنى الجملة بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من العلتين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول لما دل الدليل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدا الذي هو الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز دخوله على خبر الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف ونكرة موصوفة صفتها فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما واعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل

وح يكون في قوله وليت ولعل نعان باتفاق نظر قوله
وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة كقول المستهل الهلال والله
اي وقد يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة
تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هو الهلال والله و
كقوله تع فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره
فصبر جميل اجمل وح يكون الخبر محذوفا قوله والخبر جوازا الخ
اي وقد يحذف خبر المبتدا جوازا او وجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك
خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحوه
مما يدل عليه اذا التي للمفاجاة يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف
الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر
والثاني التزام غير الخبر موضعه لتوقفه حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر
الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدا والخبر
ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد
لهلك عمرو اي لولا موجود فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو
موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين لان
لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان
جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا

بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل لولا عليه كقول الشافعي
عنه ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
وهو مذهب الرماني والثاني بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى
الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده حال او افعل التفضيل
مضافا الى المصدر المذكور بعده حال فمثال الاول اذا كان منسوبا
الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضربي
زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما نحو
ضربي زيدا قائما قائمين وانما لم يقل مضافا بدل منسوب ليدخل
فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب
اليهما فضربي في التقدير الرفع بانه مبتدا وهو اضيف الى الفاعل
وزيدا منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدا محذوف تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال و
العامل فيه كان لم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه
دلالة على الظرف كما في الحال فان لها دلالة على الظرف وذو
الحال الضمير الذي في كان وهو عايد الى زيد وحذف خبر المبتدا
وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا
كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال يدل على الوقت والزمان

وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قايما بدل
على اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر
لدلالة الظرف على متعلقه العام فقايما يدل على الخبر لان الدال على الدال
على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قايما او
مثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما
اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قايما جعل وجوده
خطيبا مبالغة او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قايما فيكون
اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل
مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف
الى المصدر والثالث بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى
مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدا ورجل مضاف اليه
وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب
حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع
فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته
التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا وههنا
وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتدا مقسم به

مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف
تقديره قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لعمرك
لانه لما قيل لعمرك علم ان ثمه قسما وان غير الخبر وهو جواب
القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا والخبر معا جوازا كقولك
نعم في جواب من قال ازيد قايم قوله خبر ان واخواتها هو المسند
اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا بالحقيقة وذكر نوعه من
قبل لانه مخالف المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز تقدم خبر
المبتدا عليه وعدم جواز تقدم خبر ان على اسم ان في غير الظرف ومن
حيث دخول ان ههنا وعدم دخول ان ثمه فوقه واسما فقال انه هو المسند
بعد دخول هذه الحروف اي واحدة من هذه الحروف فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي
بمعنى ليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه
هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند
بعد ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فانه
مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر
هو الجملة اعني يقوم مع فاعله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسم ان او ضميره او سببه فاللام للعهد اعلم ان هذا الاشكال



وارد على خبر كان وخبر ما ولا وجوابه ما ذكرناه قوله واحره كان خبر المبتدا اى واحر خبر ان كاحر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة قد يكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد فى الجملة من ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا الا فى شئ واحد وهو ان خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان لم يجز تقديم الخبر على الاسم كقوله تع ان لدينا انكالا وكقوله تع ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع فى الظروف بما لم يتسعوا فى غيرها لانه ما من اسم وفعل الا وهو فى الزمان او المكان الا نادرا واذا كان كذلك جوزوا فى الظروف ما لم يجوزوا فى غيرها قوله خبر لا التى لنفى الجنس اه اعلم ان لا التى لنفى الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها ان اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفى فتحمل لا على ان حملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظير على النظير واما لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لاجل تحقيق النفى فتحمل لا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقيق ونوعه انه خبر هو المسند بعد دخول لا التى لنفى الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين

وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد دخول لا التى لنفى الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله ويحذف كثيرا اى ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اى لا يظهرونه اذا كان عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا وهو العام كالموجود وغيره و يعلم من قوله اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بنى تميم انه لا يجوز الخبر اصلا وتوجيهه ان قولك لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول فى الدار لاستلزام نفى العام نفى الخاص قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اه اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بنى تميم لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل على القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان ويورد القرآن كقوله تع ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملت

لمشابهتهما بليس من حيث انهما للنفي والدخول على المبتدا والخبر
ومشابهته ما بليس من حيث كونها للنفي ولنفي الحال والدخول
على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول البا على خبرها
كان ليس كذلك واذا شابه بليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس
في رفع الاسم ونصب الخبر قوله المسند اليه شامل للمبتدا واسمي كان
وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه فمثاله
ما زيد قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا بليس اقل
من مشابهة ما بليس لان مشابهة لا لليس انما هي للنفي والدخول على
المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول البا في
خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ اي العمل في لا
شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي
لا براح لي اي ليس لي براح والله اعلم قوله المنصوبات هو
ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه
لئلا يتوهم تعريف الشي بما هو مثله في المعرفة والجهالة وانما قال هو بلفظ
التذكير لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف
انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة عن ما وهو مذكر لفظا
قوله فمنه المفعول المطلق انما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه

لانه هو فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت
ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك
هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد
بحرف من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه فقوله اسم احترز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم
له نحو ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني
يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول
مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان يقول ان المراد بضرب الثاني
لفظه او مدلوله الذي هو الضرب وايا ما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم
لانه اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور
الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو
الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا
عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور
ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد الاول
واما الثاني فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب انه فعله زيد

في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح لانه فعله لانه انما فعله المتكلم
باللفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب
وقوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق فلنا لا نم انه مفعول مطلق وانما يكون
كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بلفظ الفعل
فلا فقوله ما فعله فاعل احتراز عام بفعله فاعل مثل ضربت زيدا فانه
ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام
فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل
فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان
يكون فعلا فاعلا له وقوله بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور وليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان
صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل
المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة
وليس العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور
لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق
حدث والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم من ان
يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه ويحه وويله وويبه
والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل

سقيا ورعيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته
ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية
للآلة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للشيء باسم شبهه واعلم انه
لو زاد عليه قيدا اخر وهو ذكر بيانا لانه لم ينتقض بمثل كرهت
ويكون للتاكيد والنوع والعدد اي مفعول المطلق على ثلثة انواع
لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست
جلوسا وان كان زايدا على مدلول الفعل فان كان والا على هيئة
صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو
اما ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه
بالصفة نحو ضربته ضربا شديدا او اي ضرب وضربت الضرب
الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير او
بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين
مخاطبك وان كان والا على مرات صدور الفعل فهو للعدد و
المرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى و
لا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة ح لانه للجنس المشتركة بالنوع
والاكثرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعها

اذا كان للعدد والنوع لامكان نيابة فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا
اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع
فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع
حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير
لفظه اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان
يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرناه في تعريفه نحو قعدت جلوسا
قوله وقد يحذف الفعل اه اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على
سبيل الجواز فقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم
ان شئت حذفت وان شئت اظهرت واما الثاني وهو الحذف
على سبيل الوجوب فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على
السماع والثاني قياسي واما القياسي فهذا ما يمكن ان يذكر ضابطة
عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه
لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب
حذف الفعل في الصور من قبله بكثرة الاستعمال ووجود القرينة
الدالة عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا و
حمدا وشكرا اه اي سقاك الله سقيا وحمدت حمدا فان قلت لم قلت ان فعل

هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك
الله سقيا والجواب ان يقول ان المراد انه واجب الحذف
عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له واسم ما يثبته
التخلف فيه او يقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار
عند صاحب الكتاب دون البعض قوله وقياسا في مواضع منها
ما وقع مثاله اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا في مواضع منها موضع يقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي
او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم
ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم قوله ما وقع مثبتا احترز
عن ان يقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو ما زيد يسير سيرا قوله
بعد نفي احتراز عن ان يقع مثبتا بعد غير منفي نحو زيد يسير سيرا
فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما
انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان
تقديره ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم احتراز عن ان يقع
مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا او
انما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل

فانه ليس من هذا الفصل لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا
عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم احترازا عن
نحو ما زيد الا سير داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك
الاسم نحو ما زيد الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم
لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا الفصل وقوله او وقع
مكررا اي او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم
يصلح ان يكون خبرا عنه لدخوله مثل قولنا زيد سيرا سيرا اذ معنى زيد
يسير سيرا وانما قلنا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه
لئلا ينتقض بمثل قوله كلا اذا دكت الارض دكا دكا وقوله ما انت
الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو داخل على اسم وهو انت وهو
ليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد بعد نفي
ما انت تسير الا سيرا وما انت تسير الا سير البريد وانما اورد
مثالين ليعلم ان الاسم الواقع بعد الا موقع هو ان لم يكن خبرا للمبتدا
على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الاول والثاني انه
فعل مشبه به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيرا فسيرا مثبت بعد
معنى نفي داخل على اسم وهو انت وليس خبرا عن انت وقوله
زيد سيرا سيرا فسيرا وقع مكررا في موضع خبر عن زيد وليس

خبرا عنه قوله ومنها ما وقع مفصلا الخ اي ومن المواضع التي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا قياسيا ان يقع المفعول
المطلق مفصلا لاثر مضمون جملة متقدمة قوله مفصلا احترازا عن ان
يقع اثر مضمون جملة متقدمة ولم يقع مفصلا كقوله فشدوا الوثاق فتقتلون
قتلا فانه ليس من هذا الفصل لان فعله مذكور وقوله لاثر مضمون
جملة احترازا عن ان وقع مفصلا لا لاثر مضمون جملة بل مفصلا لمضمون
جملة وتفصيل مضمون جملة مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او
بعيدا ومثال الثاني زيد يسافر سفره القريب او سفره البعيد وانما
قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم مفصل
الشيء عليه ومثاله قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
منا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة هي
قوله تعالى فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن او الفداء
او الاسترقاق او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون
فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا الخ اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا هو الذي يقع
المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وعلى صاحبه وذلك الاسم مفعول للتشبيه احترازا به عن

ان يقع ... علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه
نحو لزيد صوت صوت حسن قوله علاجا احترز به عما وقع للتشبيه
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه ليس
من هذا القبيل نحو له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء و
لهذا التزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل
العلاجي ما يحتاج حدوثه الى تحريك عضو كالضرب والشتم ونحوهما
وغير العلاجي ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد جملة احترز
به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت
صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت بزيد فاذا
له ضرب صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وقوله وصاحبه
احتراز عن ان يقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
لكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت بزيد فاذا
في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل
وانما وجب اشتماله على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل
الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا
له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على

اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم
وهو الهاء في له ويعد من مررت بزيد فاذا هو يصوت صوت حمار
وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى ويعد من
مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها
ما وقع مضمون جملة الخ اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق
قوله مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو
ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احترز به عن ان يكون لها
احتمال غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي يأتي بعده ونحو
مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة
وهي له علي الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف
مصدره اعترفت اعترافا ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه
يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف قوله ومنها ما
وقع مضمون جملة الخ اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق
مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون

جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا وقوله لها
محتمل غيره احتراز به عن ان لايكون لها احتمال غيره كالقسم الذي
قبله مثاله زيد قايم حقا فحقا وقع مضمون جملة وهي زيد قايم و
لزيد قايم احتمال غير الحقية لا احتمال ان يكون قولنا زيد قايم حقا
وغير حق وقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا
لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس
عبارة عنه فمعناه منها ما وقع تاكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها
احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه يوكد مضمون
الجملة وهو غيره ولقايل ان يقول ان مسافرته في قولنا
زيد مسافر مسافرة وقع مضمون الجملة وهي اما ان يحتمل
غيره او لايحتمل فان احتملته اشكل ضابطة القسم الثاني
وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد
بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لايحتمل لها غيره والمراد
بالقسم الثاني ما وقع توكيد المضمون جملة لها محتمل غيره ويدل
عليه قوله يسمى الاول تاكيدا لنفسه والثاني تاكيدا لغيره
ومسافرته في قوله زيد مسافر مسافرة مضمون الجملة التي هي زيد مسافر
لا تاكيد مضمون الجملة فلم يدخل في القسمين لا يقال مسافرته في المثال

المذكور تاكيد لمضمون الجملة وحق لايكون الجواب جوابا عن
الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع
كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان
للنوع كان فيه معنى التاكيد فكان توكيد المضمون جملة لانا
نقول المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيد المضمون جملة ما الذي
يدل على التاكيد فقط ومسافرته ليست كذلك او المراد ما
للتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرته لم يذكر لغرض التاكيد
بل لغرض النوع لكنه لزمه التاكيد فان قيل فلا فائدة
فيها ما وقع تاكيد المضمون جملة لتستغني عن ذكر القسمين
قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي
احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم فهو التاكيد لنفسه وتاكيد
لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك اي من
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك
فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل بدليل اقمت اقامة بعد
اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا
عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى



الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يحب حذف الفعل نحو ضرب
ضربين قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت
زيدا والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل
ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول معه لان تعقل الفعل ليس
بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان و
المكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل
على الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان
فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر
ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا
بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان
الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه
ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل الشيء الذي هو
غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام ولقائل ان يقول
التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه
يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه
مبتدا ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى

الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم ان لو لم يعمل الفعل في ضميره او في
متعلقه قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على
الفعل العامل فيه لان الفعل اقوى من العمل نحو زيدا ضربت وانما
قال وقد يتقدم بلفظة قد المفيدة للتقليل لان المفعول به قد
يمتنع تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم
عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقدمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم
المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب قوله و
قد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب
اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من
اضرب اي اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت
حذفت واما الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب
الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز عن
السماع وهو مثل قولهم امرءا ونفسه اي اترك امرءا ونفسه
وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا
لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء
عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت



يا هؤلاء اي مغرورا او ايت مكانا سهلا دون حزن قوله و
الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله اي الباب الثاني
من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب
اقبال زيد فلما قال بحرف نائب مناب ادعو لفظا خرج مثل
اطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام
ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا واما حذف الفعل واقيم
مقامه ليدل على الانشاء وللتخفيف وقوله تقديرا مثل يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض فيا نائب مناب ادعوا
تقديرا وانما وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء قائم مقام
الفعل ونائب منابه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب وهذا
اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف
حرف النداء لئلا يلتبس الانشاء بالاخبار قوله ويبنى على ما
يرفع به اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على ما يرفع
به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه بالضم
لفظا او تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم

لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان
كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو
نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا شبيها به ولا
جملة لا يقال انه لو قال يبنى على ما يرفع به لو ترك علما كان عليه من
حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هذا او يا هؤلاء لان
المراد من قوله يبنى ما المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه قوله
ويبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما
اورد يا زيد ويا رجل كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا
والثاني نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم
مع انه اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف
الخطاب من قولك ادعوك حسب الافراد والتعريف والخطاب
ووقوعه موقعه وانما بني على الحركة ليعلم ان ما كان ساذجه لازما بل
ما كان ساذجه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر لا
لتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاء
بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى
المضاف المحذوف الالف اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلاما
قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد واما يخفض المنادى اذا دخل

عليه لام الاستغاثة كيا لله للمسلمين لا يخرج عن موجب لعدم كونه
مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد ولانه مركب لانعقاده
مع حرف الجر قوله وينصب لالحاق الفها لا لام اي وينصب المنادى
المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وحينئذ لا يكون اللام
معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام تخفض
المستغاث والالف تفتحه فلو جمع عليهما لزم ان يكون مخفوضا
مفتوحا وانه محال ويكون الحاق الالف للوقف فيقال يا زيداه
قوله وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة
وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف
النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو
يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين واما نصب
هذه الاسماء الثلثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء
واما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث
الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمنادى المضاف من حيث
ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما
فكان عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما
الثالث فلكونه نكرة اعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون
وكاف ادعوك مرفوعة

منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لانه
اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى و
غير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما
قوله وتوابع المنادى المبني المفردة اي وتوابع المنادى
المبني اذا كانت تلك التوابع مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه
ترفع حملا على لفظه وتنصب على محله فقوله المبني احتراز عن المنادى
المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان توابعه لا تحمل الا على لفظه و
قوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة
نحو يا زيد ذا المال لا يكون فيها الا النصب لان المنادى اذا كان
مضافا لم يجوز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا
لم يجوز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة
وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اي معرف بلام
التعريف واما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه
نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم اجمعون
واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان
ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع
دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث وقوله يا جبال اوبي معه

والطير والطير رفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني ونصبها
حملا على محله فان قلت لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب
ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال
مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا يقال
جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز
لمشابهة حركة المنادى المبني حركة المعرب من حيث العروض
يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب
عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان الحركة
غير عارضة ومن هذا اعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله
وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بسبب حرف النداء
اعلم انه لو قال رفع حملا على لفظه او تقديره او محله ونصب
حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى العاقل ويا قاضي
العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى
في هذه الصور ليس مضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم
تقديرا في المثالين الاولين ومضموم محلا في المثالين الاخرين
فان قيل المنادى في المثالين الاخرين ليس بمضموم المحل
بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان

المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه منون مفرد معرب
في الاصل لفظا كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه
منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا
الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار
كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع
والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع
المفرد المنادى المعرب لفظا في الاصل ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به
قوله والخليل في ... يختار الرفع اه اعلم ان الخليل بن
احمد يختار في المعطوف الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه
منادى ثان وابا عمرو الجرمي يختار النصب لانه تابع
المبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله قوله وابو العباس ان
كان كالحسن اه اي ان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه
مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي
يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع
كما يختار الخليل لانه يمكن انتزاع الالف واللام عنه وتقدير
حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب
باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع

ان كان المعطوف علمًا مقرونًا باللام نحو يا زيد والنضر كان الرفع
اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى
والفرق بينهما بان النضر ونحوه علم ولبس الالف واللام
للمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة
ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار
الوجه فيما هو بمنزلة الاضافة النصب هذا عبارته وهذا النقل
مخالف لما ذكرناه اولا بعض المخالفة قوله والمضاف ينصب
انه عطف على قوله المفردة اي وتوابع المنادى اذا كانت
مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى
اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى
اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب
لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب البناء واما
الاضافة اللفظية ففيها خلاف مثل يا زيد الحسنُ الوجه
فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في
تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز
فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى
ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله

ودخول يا عليه فما لم يجب انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم و
الصعق فانه بمنزلة النضر كابي عمرو ولانه لما لم يمكن انتزاع الالف
واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان ما في المستثنى فالاولى
ان يكون تابعا لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول
اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان نحوًا
منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف
النداء فيها فالرفع ح اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا
امكن نزع اللام منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء
فيها ح فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس
بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا
يقال يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز يا الله ويا التي
تيمت قلبي وهو انه بالوصل عني وبدل عليه جواز يا زيد ويا هذا
وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم
والاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام
عنه لزوال المانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات
والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه للزوم مانع دخول حرف
النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو العباس

والبدل والمعطوف غيرها ذكر حكم حكم المستقل مطلقا اي حكم
البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يصح دخول يا عليه
حكم المنادى المستقل مطلقا سواء كان بدلا او معطوفا على
المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان
حكمهما مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان
كانا مفردين معرفين لم يحركهما الا البناء وان كانا مضافين
لم يحركهما الا النصب تقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخا
عمرو ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف
يا عبد الله اخا عمرو ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف
والمنادى مفرد نحو يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو وتقول
في المعطوف والمنادى مضاف نحو يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا
عمرو وانما كان حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل
اما في البدل فلانه بتكرير العامل ... في بابه فيكون حرف
النداء مقدرا معه واما في المعطوف فظاهر لان حرف العطف
قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا
الى علم يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني اذا وصف بابن
والابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد ابن عمرو نحو في المنادى

الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه منادى
مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون
منصوبا ويعلم جوازه من قوله ويختار واما اختيار الثاني فلانه
... لشدة امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار
كاسم واحد مركب من اسمين نحو خمسة عشر وبعلبك واذا كان
[illegible]
كذلك فتح آخر المنادى كما فتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره
واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه
للابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما
والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار فتحه على
الفتح مع جواز ضمه لما ذكرناه وان كان احد الثلاثة
لم يحرك الا الضم على الاصل والفرق بين الاول والاقسام
الباقية ما ذكرناه من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال
في الاول دونها وانما يجب ... على الحال من ابن لان
للابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله واذا نودي المعرف
باللام قيل يا ايها ... اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف
الرجل مثلا توصل في ندائه بالاسم المبهم فقال في ندائه يا ايها
الرجل يا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان ما في يا ايهذا



الرجل هو ما الذي في يا ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم
يسمع يا ايهذا الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم
الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى
مبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا
حاجة الى الاخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في
ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة
لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف
فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف وشيوعه جائز فتوصلوا
بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف
تابعا له اصلاحا للفظ **قوله** والتزموا رفع الرجل الخ اي التزموا
رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة
للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة
للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه لكون تنبيها على انه هو
المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت
او مضافة لانها توابع المعرب ووجوب كون توابع المعرب
تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها
الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون تابع المعرب تابعا لمحله

فاعرب اعراب محله اعراب لفظه نحو يا زيد تميم وقاعدا بالنصب
والجر فالاولى ان يقال بوجوب رفع متبوعه ثم يجوز نصب
المال على ان يجعله بدلا من اي كانك قلت يا ايها الرجل
يا ذا المال ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي وتوابع الرجل
وكذا الكلام في يا هذا العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال
تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته
تابعا لهذا بدلا او صفة تعين النصب وان جعلت الظريف
تابعا للرجل في يا ايها الرجل الظريف لم يجز فيه الا الرفع
وان جعلته تابعا لاي جاز الرفع والنصب واعلم انه قيل ان
قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي
وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في
الرجل النصب ايضا **قوله** وقالوا يا الله خاصة اشارة الى
جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف
باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان
يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه
ان نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان
اللام الذي في الله ليس للتعريف بل عوض عن الالف

الذي في آله



واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة
على الله تعالى قوله وكذلك في مثل يا تيم تيم عدي آه اي لك
في المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم، ولا يلقينكم في سوأة عمر الضم والنصب في الاول مع
النصب في الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد
معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما
منادى حرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول واما نصب
الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المذكور
ثم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى
عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي فحذف
الاول لدلالة الثاني عليه واما قال الضم والنصب ولم يقل
الضم والفتح لانه معرب لكونه مضافا على ما ذكرناه
قوله والمضاف الى ياء المتكلم آه اي المنادى المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وهو
الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي
باثبات الياء وسكونها تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والا
كتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله و

بالهاء وقفا اي يجوز الحاق الهاء في الكل فيقول يا غلاميه
ياه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للوقف من الوصل الوقف
قوله وقالوا يا ابي ويا امي آه يعني اذا كان المنادى
المضاف الى ياء المتكلم ابا وأما يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء
المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوائد وهي يا ابت ويا امت
بكسر التاء بقلب الياء تاء ولمناسبة الكسرة للياء ويا ابت
ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك بالفتحة
ويا ابتا ويا امتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم
يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو جمعا لزم
اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام
ويا ابن عم خاصة آه اي اذا كان المنادى ابنا مضافا
الى العم او الى الام المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في
المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فيقول يا ابن عمي
ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم ويا ابن ام بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب
الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه

مع انه لم يجر في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة
لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب
وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي
او عمي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي
او كان بدل المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا
غلام غلامي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما
عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز اي
ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم
في غير المنادى جائز للضرورة كقوله دارمية اذ مي تساعفنا
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي اذ مية قوله وهو حذف
في آخره تخفيفا اي ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا لا
لعلة اخرى قوله وشرطه ان لا يكون مضافا اه اي وشرط
الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم
آخره او آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن
الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه من تتمة الاول
معنى ولو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى

لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون
مستغاثا لان المطلوب من الاستغاثة مد الصوت والتطويل
والترخيم مناف لهما وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما كان معلوما اذا حذف
عنه شيء واذا كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف
في بعض الكلمة بمجرد الحذف واما اذا كان بتاء التانيث فلا
يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف
لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من
نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف
من نفس الكلمة فلا يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب
حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي
اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بالا تاء فيه فلا يقال
في ترخيم جبينة اذا كان صفة يا جبين قبل لكون الا
لتباس لجواز تأنيث فعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس
واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر بجواز
والتأنيث في العلم حملا على المعنى قوله فان كان في آخره
زيادتان في حكم واحد كاسماء ومروان او حرف صحيح

فبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف منه حرفان اعلم
ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف
له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف
واحد اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في آخر
الاسم حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم الزيادة الواحدة
وذلك كالف الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف
والنون المزيدتان نحو سكران ومروان او ياء النسبة
نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو زيدان وزيدين
فانه يحذف له حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد
لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل
يدان ودمان وكذلك يحذف له حرفان اذا كان
في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من
اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان
اما الراء فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم
واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة
اولى بالحذف انه لا يلزم الاجحاف في كلمة بحذفهما لانها
يبقى على ثلثة احرف بعد حذفهما وانما قال وهو اكثر من اربعة

احرف احترازا به عن ان يكون على اربعة احرف نحو ثمود
وسعيد فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة
للترخيم الذي هو المطلق الحذف وعليه بيت الكتاب شعر
تنكرت منا بعد معرفة لمى وبعد التصابي والشباب المكرم
اي يا لميس فحذف السين وبقي يا لمي والمراد بالمدة
حرف زائدة من حروف المد ساكنة في الاصل ولهذا
حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم
يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات
الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف
غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذا اصله
مختير ومختير وكذلك مستقيل ومستعال واعلم انه
لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف
لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمي فانه يحذف منه
حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن
فعلاء عند بعضهم من الوثم فلب الواو همزة او على
افعال عند سيبويه جمع اسم من السمو اصله اسماو
قلب الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المحقق ماهي

آخره زائدتان وعلى الثاني قال في آخره حرف صحيح قبله
مدة وهو اكثر من اربعة احرف قوله وان كان مركبا
حذف الاسم الاخر اي وان كان المنادى مركبا نحو
بعلبك وحضرموت فانه حذف الاسم الاخر لان الاسم
الاخر بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف تاء التانيث
للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخر له قوله وان كان
غير ذلك فحرف واحد اي ان كان المنادى غير ما ذكر
اي غير ما في آخره زائدتان او الاسم الاخر حذف منه حرف
واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف
واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف هنا
قوله وهو في حكم الثابت آه اي المحذوف في المنادى
المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب الاكثرين
وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث
لفظا ومعنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا
فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف
في حكم الثابت ترك الباقي من المحذوف على ما كان
عليه من الحركة والسكون فقال يا حار ويا ثمو ويا كرو

من يجعل اسما برأسها

قوله وقد يجعل اسما برأسه آه اي وقد يجعل الباقي من
المنادى المرخم اسما برأسه فقال يا حار بالضم لانه صار منادى
مفردا معرفة ووجب بناء المنادى المفرد المعرفة على
الضم فقال يا ثمي لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال
وجعل الباقي اسما برأسه كان في آخره واو قبلها ضمة فقلبت
الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو
قلب الواو ياء والضمة كسرة وقال في ترخيم يا كروان
بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف
والنون بقي يا كرو وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها
مفتوحة فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة قوله
وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب آه اعلم ان العرب
استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا في المندوب
مع بعض التوافق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو
المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا و
المندوب هو المتفجع عليه بيا او وا فاما صيغة النداء استعمل
في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى من حيث
التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن

المندوب أخص لكون نصا على الندبة و حكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي و حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني
على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب
فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا
مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب مفردا
او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان المندوب
حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه لما اجري مجراه
في صيغته فكذلك اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء
قوله و لك زيادة الالف في آخره اي ولك زيادة
في آخر المندوب او ما يقوم مقامه في آخر المندوب لان
المقصود مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا
او موصوفا الحق بآخره المضاف اليه او الصلة **قوله**
فان خفت اللبس قلت واغلامكيه اي وان خفت الالتباس
بزيادة الالف لم تزد الالف بل زدت حرفا مجانسا
لحركة آخره او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول في غلام
مخاطبة يا واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف وقيل

واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء
المناسب لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلامهم جماعة
مذكرين فانك لو الحقت بآخره الفا وقلت واغلامكاه
لالتبس المخاطبين فالحق بآخره الواو التي هي مناسبة
للجمع فقلت واغلامكموه **قوله** ولك الهاء في الوقف اي
ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والواو والياء
فتقول وا زيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه
مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد بيان
هذه الحروف **قوله** ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه
واما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع
عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذان المطلوبان لا يحصلان
الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وا رجلاه واما
قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد
المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب
فكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس
بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم تجز ندبته ولو كان معروفا
غير علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل

الا العلم **قوله** وامتنع وا زيداه الطويلاه خلافا ليونس
اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة
بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل
على مذهبه بانه لو جاز وا زيداه الطويلاه لجاز جاءني زيد الطويلاه
لان كل واحد منهما غير المندوب لكنه متعلق المندوب
والثاني ليس للمندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم
من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل على
مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من
جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به
علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة
بالمضاف اليه والصلة لان المضاف مع المضاف اليه
بمنزلة كلمة واحدة وكذلك الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز
السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف الصفة
قوله ويجوز حذف حرف النداء اعلم انه يجوز حذف حرف
النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا
اي يا يوسف اعرض والمضاف نحو عبد الله افعل كذا
اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل

انما جواز حذف حرف النداء عن العلم فلان العلم
مشهور واكثر استعمال ندائه فلو حذف منه حرف النداء
لم يلتبس بغير المنادى واما حذف حرف النداء عن المضاف
واي فلكونهما مشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاي فان
كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي وح
لم يجز حذف حرف النداء من اسم الجنس لان المراد
يصح دخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه
صفة لاي نحو يا ايها الرجل وكذلك عن الاشارة
نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايهذا الرجل ولم يجز
حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان
المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء
مناف لهما **قوله** وشذ اصبح ليل الخ هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل جنس
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذا مخنوق في افتد مخنوق
وكذلك كرى في اطرق كرى مع انهم حذفوا حرف النداء
عنه وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء من الجنس و
جوابه انه شاذ والشاذ لا يعول ولا يقاس عليه واعلم

ان في الطرق كري شذوذين احدهما حذف حرف النداء و
الثاني في الترخيم لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى
اه اي ويجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة لانه في
الاصل مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه مثاله
قوله تع الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الباب الثالث من
المواضع الاربعة التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان
يكون العامل مفسرا بشيء فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر و
المفسر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه
بضميره او متعلقه اه فقوله كل اسم لانه لا بد وان يكون اسما
لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز به عن مثل قولنا زيد قائم
فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا
ازيدا مجبوس انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل
لكن بعده شبهه وهو مجبوس لان الاسم المفعول به شبه
الفعل كما يجيء في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل
زيدا ضربت فان اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل عامل
به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذي بعده

او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه
فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل
بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يشتغل او متعلقه لخرج
عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح
تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي
يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام نحو حرف
الاستفهام وما النافية مثل قولنا ازيد هل ضربته فان زيدا اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليط الفعل عليه
لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله واحترازا ايضا عن
الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث
المعنى كقوله تع وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته في
الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل على هذين
الاحترازين وسواء تعالى لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
من غير مانع لفظا او معنى بحيث يصح تسليط الفعل او مناسبه
عليه لنصبه ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضارب
ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد
على صاحبه او الهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمد قوله او

مناسبه اى فى معناه اولازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا
مررت به او جبست عليه فان زيدا اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره وليس اذا سلط عليه لنصبه لكن منا
سبه جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره
من الصور الاربع وهى قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به
وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه فعلى الاول اضرب
زيدا وعلى الثانى جاوزت زيدا وعلى الثالث اهنت
زيدا لان ضرب غلام زيد يستلزم لاهانته لاهانته
وعلى الرابع لابست زيدا اولازمت زيدا للاستلزام
كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان
امكن يقدر نفس الفعل المعتبر قدر وان لم يمكن فان امكن
يقدر فعل بمعنى الفعل المعتبر قدر وان لم يمكن قدر لازم
معنى الفعل المعتبر ولقائل ان يقول يدخل فى الموصوف
المذكور ما اضمر عامله نحو كان لان زيدا فى قولنا زيدا كنت
اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون
مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان
خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه ما تا لا نسلم
هذا جواب المتن

انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من ان يكون
مفعولا به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشىء اعم من الاخر
من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم فى قوله كل اسم بعده فعل
هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل اه ولم
يذكره اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذى
حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها
مفعول به فلم يحتج الى ذكره **قوله** ويختار الرفع بالابتداء
اه اى ويختار رفع الاسم الذى بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع
عنده اى عدم قرينة النصب التى يكون النصب معها مساويا
للرفع او مختارا او واجبا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب
جائزان فيه لوجود قرينة لكن الرفع اولى من النصب لان النصب
مقتض للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار
الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة
الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو
جاءنى زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان النصب
هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية

والاول اولى للتناسب لكن مع وجود انما كان الرفع هو المختار لان
لا يقع الفعل بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب واذا
كان كذلك تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر
للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف دون
الرفع وانما قال مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب
لكان النصب هو المختار نحو ضرب زيدا فاما عمرا فاكرمه
لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتدأ وهو بعيد
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب
وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له
وتقدير الفعل بعد اما وكلا مما اكثر من وقوع الطلب خبر
المبتدأ، وكذلك الرفع مختار بعد اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد
واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا المفاجاة فيرجح
الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل **قوله** ويختار النصب
بالعطف على جملة الخ اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد
جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمرا اكرمته
لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية

وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول
اولى فقط للتناسب **قوله** وبعد حرف النفي الخ اي و
يختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز
الرفع نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع
كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب
كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم ولا شك
ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن
الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة بما
يذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا
عن اسم الاستفهام نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام
قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا ضربته فاكرمه و
بعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان النصب
هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث
مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى
الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى
الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها للمشابهة

ابا يا ولانه يستعمل ايضا للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا
عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله
وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان
بعده الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه على
تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو
بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتمل
الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يجعل
ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله
وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اي
يجوز الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر
بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا
يفيد معنى هو المقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى
هو مقصود وكقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا
كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل
شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل
شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا و خلقناه بقدر جملة مركبة

من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل
الرفع بانها خبر كل شيء وح يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل
ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء و
بقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء وح لم يكون
يفيد معنى مقصودا من الآية لان معناه ح ان كل ما هو
مخلوق لنا هو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء
مخلوقنا بقدر والمقصود من الآية هو الثاني دون الثاني كما الاول
ذكرنا واذا كان يلتبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال
او كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من الآية
والرفع غير منصوص فيه بل يكون محتملا له ولغيره كان النصب
اولى بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام
وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على
ذات وجهين جملة اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الاولى
جملة ذات وجهين احدهما الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا
والخبر والجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو
قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة
الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرا على تقدير عطف الجملة الفعلية

على الحالة الفعلية وهي الصورى فان رجح النصب يوجب المعطوف
عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل فيتعارضان لكن هذا المثال
غير مستقيم الا مع تقدير في داره وعنده او غير ذلك لوجوب
ان يحصل للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويختار النصب
اي ويختار النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدا ضربته
ضربك وبعد حرف التحضيض واجب الدخول على الفعل لفظا
او تقديرا كما يجيء وههنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر
الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذي
بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان
المراد حرف الشرط ان ولو دون اما قوله وليس مثل
ازيد ذهب به منه اي ليس قولنا ازيد ذهب به من
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل
او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب
لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب
به اذهب وهو لم ينصب فالرفع لازم على الابتداء
والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل شيء فعلوه في الزبر
اي وكذلك قوله تع كل شيء فعلوه في الزبر ليس من

من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان مثله ظاهرا
لانه لا يصح تسلط الفعل عليه لانه [illegible] لكان تقديره
فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور
وهو في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل
اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر
والثاني كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيئا فالرفع لازم فكل
شيء مبتدا وفعلوا عن الفعل والفاعل والمفعول في محل
الجر بانه صفة لشيء والجار والمجرور اعني في الزبر في محل الرفع
بانه خبر المبتدا تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قوله
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل على انها من هذا الباب
لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء
السبعة اجمعوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب
المبرد الى ان الزانية مبتدا والزاني عطف عليه قوله
تع فاجلدوا خبر المبتدا وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان
الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي
تقديره التي زنت والذي زنا وثبت من قبل ان المبتدا

من اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء
على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك ووقع
الامر خبر المبتدا على تاويل مقول فيه اجلدوا كل واحد منهما
وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما
قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدا على تقدير حذف
المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم تقديره حكم
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا
كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم يكن من هذا
الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزاني من حيث
العمل فيه لكونه من جملة اخرى **قوله** والا فالمختار النصب
وان لم يكن المراد عن الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان
المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار
وهو الطلب اعنى الامر كما مر **قوله** الرابع التحذير
اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب
حذف العامل للمفعول به فيها التحذير والتحذير معمول بتقدير
اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا

فقوله معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من
يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان
زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول
بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما
بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقي
فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس
من هذا الباب لجواز ذكر فعله قوله او ذكر المحذر منه
مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم
يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير
اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل
ناصب لتحذيرا تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا
مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على تقدير الاول
مفعول مطلق وعلى تقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف
الفعل العامل له لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة
الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان
تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا
فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع



بين ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل
الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد وكذلك
اياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف
ان تتعرض لنفسك في الحذف هو ضرب الارنب بالعصا ولك
فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف
ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف
لجواز حذف من وساير حروف الجر عن ان وانّ لطلب الخفة
لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان
اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول
غير جايز لامتناع حذف حرف العطف والثاني كذلك غير جايز
لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع
التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد
درهما ولا تقول اخذت زيدا درهما وتقول اخترت من
الرجال زيدا اخترت الرجال زيدا وكقوله تعالى واختار موسى
قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما نحن فيه ليس
مما حذفته العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه هو ما فعل
فعل فيه مذكور اي المفعول فيه اسم فعل فيه فعل مذكور لفظا او

او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل مثنا والمثل قولنا يوم الجمعة
طيب فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج
عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور
لعدم الفعل ههنا لفظا او تقديرا قوله من زمان او مكان
اشارة الى اقسام المفعول فيه فالزمان هو اليوم والليلة
واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله
وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب المفعول فيه ان
لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم
كونه معربا باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان يكون
في مقدرة لانها لم تكن مقدرة لكان اسما صريحا ولم يكن
مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي
ظروف الزمان معينا كان او مبهما فانه تقبل النصب بتقدير
في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما ينصب المصدر
معرفة او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا
قوله وظرف المكان ان كان مبهما اي ان كان ظرف المكان
مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن
مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل


عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين و
لم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على
المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة ولما كان
كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف
المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم
بالجهات الست اه اى لما كان ظروف المكان المبهم قابلا للنصب
بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم فقسره
وقال المكان المبهم هو الجهات الست وهى الخلف والقدام
والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله
وحمل عليه عند ولدى اى وحمل على المكان المبهم عند ولدى و
شبههما نحو دون وسوى ومع لكونها مشابهة للجهات الست
من حيث الابهام الا يرى انك اذا قلت جلست خلف
المسجد فانه مبهم تبنا ولما كان خلف المسجد عند انقطاع الارض
فكذلك اذا قلت جلست عندك تبنا وجميع الامكنة التى حواليك
قوله ولفظ مكان لكثرته اى وحمل على المكان المبهم لفظ
مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله
او لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة
الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال
في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل
في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هى بسبب
كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان
له اسم تسميته به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميته
بها بسبب الحائط والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماه
وما بعد دخلت اى وحمل على المكان المبهم من الامكنة المعينة
ما بعد دخلت في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة
الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا فقال بعضهم
انه متعد في بعد وح مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح
وهو مختار المص انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من
المصادر اللازمة غالبا ولان نظره وهو غرت ونقيضه وهو
خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما
وينصب بعامل مضمر اى وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم
الجمعة لمن قال متى الصوم اى صم يوم الجمعة وعلى شريطة التفسير
اى ينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به بتفاصيله
يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع

ويختار النصب في مثل ايوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمه او لا تصمه
وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم
الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه
فصمه ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم
السبت سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه
زيد صمت وهلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له هو ما فعل
لاجله فعل مذكور قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبني
التأديب وكرهت التأديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب
والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله
فعل مذكور ومثاله ضربته تأديبا فالتأديب فعل لاجله فعل مذكور
وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله
فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو
المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا
فالمفعول له هو علة غائية للفعل اي سبب حامل للفاعل على الفعل
والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تأديبا له
وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا
للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج

للزجاج اي التأديب والجبن في المثالين المذكورين
مفعول له خلافا للزجاج فان التأديب عند الزجاج في قولنا
ضربته تأديبا مصدر من غير لفظ الفعل فكأنه قال ضربته ضربا
او ادبته تأديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب
العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية قوله وشرط
نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام
مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان
مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه
العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها اه
اي وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول الشرطين
احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا
لفاعل فعل علل به الفعل كما كان الضرب في المثال المذكور
فعلا للمتكلم وكذلك التأديب فعلا للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا
لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول
لا نسلم انه مفعول له بل انه حال من مفعول يريكم سلمنا انه مفعول
له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم

او يكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان يكون التاديب
مقارنا للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا
لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن
فعلا نحو جئتك للسمن او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي
او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس
او لم يكن فعلا لفاعل فعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترطا
في جواز حذف اللام عند حصول الشرطين المذكورين لمشابهته
المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا
بهذين الشرطين فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام
كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه
علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه
اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه
يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان
اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه تشبه
الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة كالحال والتمييز وتعليل

ولقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في
المثال المذكور منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل
لانه لا اختيار فيه وجوابه انا لا نم ذلك لان الجبن فعل واثر
لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان
لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني
متحقق ههنا قوله المفعول معه مذكور بعد الواو الخ قوله مذكور
بعد الواو احتراز عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد
فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لا يكون معمول فعل
نحو زيد وعمرو اخوك او يكون معمول فعل لكن لا لمصاحبة
نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بمثل قولنا
جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد
بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده
الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان
ذكر معه تكرارا او لكان معناه جاءني زيد مع عمرو معه قوله لفظا
او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه فان كان الفعل
لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول معه لا بد من ان يكون فعلا لفظا
او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسم الفاعل



والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها والمراد بالفعل
تقديرا غير ما ذكرناه مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان
الفعل لفظا فلا يخ من ان يجوز العطف ولا يجوز فان جاز العطف
جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيدا
وزيد بالرفع والنصب واما جاز العطف هنا لتاكيد الضمير
المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه لا يشكل بمثل ضربت زيدا وعمروا
فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره ولا يقال يريد بالجواز جواز
العطف وعدمه وهنا يجب العطف لانا نقول فيجب الجواز على
من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا
معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف
مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من
جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب لو اريد
المصاحبة وهو تم وجواب الاعتراض ان التقدير في العامل المذكور
بعد الواو التي للمصاحبة وح لا شك انه يجوز فيه الوجهان فان
قيل انما جاء المفعول معه لينصب اذا علم كيف جاز فيه غير النصب
والجواب الذي ذكرناه سابقا في المفعول المطلق والمفعول به و
والمفعول فيه لا يمكن هنا لانه انما جي كل واحد منها بعد ان علم

على ان قسما منها ترفع وهو الذي تقام مقام الفاعل قلنا انما
جاز فيه غير النصب لبيانه هنا كما بين في غيره قبل ذكره
فلولا بيانه هنا لتوهم ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما
ذكرناه ومن ترديده في الكتاب ان عدم قولنا قام زيد و
عمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن يخ جواز اطلاق الاسم
عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه
نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف هنا لامتناع العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجي في بابه
وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخ من ان يجوز العطف او
لا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد
وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للعزوة نحو ما لك وزيدا
وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير
المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار هنا واذا امتنع
العطف هنا تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان
التقدير ما تصنع وعمرا او ما او ومثالين ليعلم ان معنى الفعل
موجود مع حذف الاستفهام والجار والمجرور ومع الكل
والام قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به



اى الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءنى زيد راكبا او هيئة المفعول به
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به
معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان
مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل
او المفعول به النعت نحو جاءنى زيد الراكب ورايت زيدا
الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا
او مفعولا به ونحو القهقرى فى رجع القهقرى لانه لا يبين هيئة الفاعل
ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا
لساير المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا ينتقض بنحو
جئت انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه
لان محل الحال اعنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما
قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة لا يكون
اسما قوله لفظا او معنى اى الفاعل الذى يكون الحال حالا عنه
فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذى يكون الحال حالا عنه
مفعول لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل لفظا والمفعول لفظا نحو
ضربت زيدا قايما فان قايما يحتمل ان يكون حالا من التاء فى ضربت
وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا

لفظا ومثال الفاعل معنى زيد فى الدار قايما فان قايما حال من زيد
وهو ليس بفاعل لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل
او حاصل الذى هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله
هذا زيد قايما فقايما حال عن زيد وهو مفعول به معنى تقديره انبه
عليه او اشير اليه قايما ومنه قوله تعالى وهذا بعلى شيخا فشيخا حال
من بعلى وهو مفعول به معنى وتقديره انبه على بعلى او اشير الى بعلى
شيخا ولقايل ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود
لان زيدا ليس بذى الحال واللازم اختلاف العامل فى الحال وصاحبها لان العامل فى زيد هو الابتداء وفى الحال معنى الفعل الذى
هو فى الدار فى المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة فى المثال
الثانى وهو غير جايز فى كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال
فى المثال الاول الضمير المستكن فى الظرف وفى المثال الثانى الضمير
الذى فى اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق
ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشىء باسم العايد اليه وانما
اطلق ذى الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه
لكونه اياه فى المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه
اى وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قايما واما شبه الفعل

عطف على الصفات

وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو
زيد ضارب عمرا قايما واما معنى الفعل وهو الذى يستنبط عنه
معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظروف والتمنى
والترجى وغير ذلك نحو فى الدار زيد قايما وهذا زيد قايما
وشرطها ان يكون نكرة اى وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم
الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة اى وصاحب الحال
ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال نكرة كما يجى اعلم ان صاحبها
مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء فى شرطها لان كون صاحب
الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده
ونحوه متأول هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم
شرط الحال ان يكون نكرة والعراك فى قولهم ارسلها العراك حال
مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة وجوابه انه متأول
لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا الى
تأويل وتأويله ان العراك مصدر عن الحال وهو محذوف وتقديره
ارسل الجار معتركة العراك ومررت به منفردا وحده فلما حذف
الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم

باسم العامل او نقول ان العراك مصدر واقع موقع الحال النكرة
اى ارسلها معتركة ومررت به منفردا قوله فان كان صاحبها نكرة
وجب تقديمها اى وان كان صاحب الحال نكرة وجب تقديم
الحال على صاحبها نحو جاءنى راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال
على صاحبها اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة فى مثل
قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم فى ساير المواضع وان
لم تلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوى
بخلاف الظرف اى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى فلا يقال
زيد قايما فى الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اى ويجوز تقديمه
على العامل المعنوى نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتداء
ولك الجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب
على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل هو لك وانما جاز تقديم الظرف
على العامل المعنوى لجواز الاتساع فى الظروف بما لم يتسع
فى غيرها وانما احتاج الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل
المعنوى لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة الحال
على الزمان كالظرف وكونهما فضلة فى الكلام مع اختلافهما فى
هذا الحكم ويعلم منه جواز تقديم الحال على العامل الفعل او شبهه



لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع اما اذا كان مانع فلا يتقدم
عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان اما المصدريتان واما مشابهة
فبان كان مصدرا او اسم الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف
او الصفة المشبهة لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها
عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير
الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او
غيره مراعاة لبابه الاول وهو العطف كما روعي في المفعول معه
قوله ولا على المجرور في الاصح اى ولا يتقدم الحال على صاحب
الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مررت راكبا بزيد على
تقدير ان يكون راكبا حالا من بزيد ولا مررت راكبة بهند لان
الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وانما قال
على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذى الحال المجرور
قوله وكل ما دل على هيئة اه اى وكل ما دل على هيئة وصفة
جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا اى هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا
فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين

والبين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق
وفي بسرا اختلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا اى اسم الاشارة
او حرف التنبيه لانحصار العامل في هذا او اسم التفضيل وامتناع
تقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب
هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا هو اسم التفضيل
بالاتفاق قوله وتكون جملة خبرية كما تكون مفردا لان الحال خبر عن
ذى الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك
بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اى محتملة للصدق والكذب لان
الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولا بد ان يكون في هذه
الجملة رابطة يربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو
فالاسمية بالواو اه اى الجملة التى تقع حالا اما ان يكون اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس محل فالاولى
اعنى الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب
جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو جئتك و
الشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم العلم في اول الامر بكونها



حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في اوليهما كقولك لقيته فوه الى في نا
فقوله فوه الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل
نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال مع الضمير وحده وهو
مستتر في يركب واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض
مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني
زيد وقد ركب وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما تطلع
الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني
زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وما ركب قوله ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي ولا بد في الماضي المثبت
من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك
وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء
فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال مثال قد الظاهرة نحو جاءني
زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يجب قد
ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي
استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف المثبت

فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبتق بل امتنع دخول قد عليه
لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتحقيق فلا يليق بباب
النفي قوله ويجوز حذف العامل اي ويجوز حذف عامل الحال اذا
دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشياء ومثاله قولك
للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب
في المؤكدة اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة
هي التي لا تنفك ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة
بخلاف ذلك ومثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك
عن العطف ما دام انه موجود غالبا وانما يجب حذفه لان الكلام
يشعر بالعطف واثبات العطف له فاستغني به عن التصريح بالعامل
الذي هو اثبته او احقه او ثبت او حق فحذف عاملها ولم
يستعمل فهذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها
ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية اي وشرط هذه الحال ان يكون
تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا
ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجب
حذفه قوله التميز ما يرفع الابهام المستقر اه اعلم ان التميز
هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة

او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احترازٌ به عن ما لم يرفع الابهام
فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احترازٌ عما يرفع الابهام الغير
المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية ترفع الابهام
عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم
توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب
وقوله عن ذات احترازٌ به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة
نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر
عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه بل في
صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا
يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب
كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قوله فالاول عن مفرد مقدار
غالبا اه اي التمييز الذي ترفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
وهو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام
عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا
مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار
وهو الغالب اما في عدد نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وسياتي
تمييز العدد في باب الاعداد واما غير عدد وغير العدد اما ممسوح

واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محتمل لهما نحو على التمرة
مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا قوله فيفرد ان كان جنسا اي
يفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يطلق
اسمه على القليل والكثير نحو الزيت والنحل والماء وغير ذلك تقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه
الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على الكثير والقليل الا ان يقصد الانواع
المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم الدلالة عليها ح فتقول عندي
رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع
ان كان المراد بالتمييز جمعا فتقول عندي قنطار اثوابا وعندي
بيت كتبا قوله ثم ان كان بتنوين اه اي ان كان الاسم المفرد
الذي يتم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك
الاسم الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت و
رطل زيتا وقفيزا بر وقفيزان برا بالاضافة وترك الاضافة
وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشيء آخر لم يجز الاضافة
وذلك الشيء اما شبه نون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة
نحو مثلها زبدا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون درهما لانه لو اضيف
مع حذف النون لم يجز لان هذه النون من نفس الكلمة وما هو من نفس



النون
الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان نونه
شبيهة بنون الجمع ولا تضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا تثبت
ما هو شبيه به فاذا لا يضاف مثل عشرين واخواته الى التميز وفي
التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه
جائز بالاجماع نحو عشرو زيد وعشري رمضان فالصواب ان يقال
في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم
الالتباس ولم يعكس الامر دفعا لتوهم اضافة الشئ الى نفسه لان
العدد وهو المميز في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه
وانما لم يجز اضافة مثلها الى زيد لانه مضاف مرة فامتنع اضافته
مرة اخرى قوله وعن غير مقدار اي التميز الذي يرفع الابهام
عن ذات مذكورة اما تميز عن مفرد مقدار واما تميز عن مفرد
غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد الغير المقدار
خاتم حديدا او فضة نحو الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر
على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر قوله والثاني عن
نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتميز عن ذات مقدرة هو التميز
عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او ما شابه الجملة
نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو

نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا
فالنفس في طاب زيد نفسا ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة
لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات كان سند
اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا
الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه
فذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او ما ضاهاها اي
ما شابه الجملة فضاهاها بمعنى ما مر من المضاهاة وهي المشابهة والمشابهة
للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها وقوله
او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة
في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا
وعلما فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه تعلق احد المنتسبين
والثاني اضافة بينه وبين غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك
بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان
كان اسما الخ اي ان كان التميز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب
عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد
ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون من ولد زيدا
ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد

وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق
ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تميزا عنه كوطاب زيد علما ودارا
فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه
هذا ما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون
الشرط والجزاء واحدا وهو غير جائز ولانه لا يلزم من انتفاء
صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون
لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد
لهذا الشرح وان حملناه على مقتضى النص اشكل بنحو طاب زيد
نفسا فان نفسا يصح حمله لما انتصب عنه مع امتناع حمله لمتعلقه
وبالجملة لا يخلو الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اي
يطابق التميز في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب
عنه ما قصد اي ان قصد مفرد افرد التميز وان قصد مثنى ثني
التميز وان قصد جمع جمع التميز في الصورتين فنقول اذا كان
التميز عين ما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين و
الزيدون اباء وكذلك نقول اذا كان التميز متعلق ما انتصب عنه
طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا
اردت ابا وجدا اذا ابا واما وطاب زيد اباء اذا اردت

اذا اردت ابا واجدادا قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق
التميز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق
ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا تطابق
وكذلك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا
الا ان يقصد الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد مثنى
ويجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه
طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد
انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب
نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيهما
ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء والاول فيكون
معناه فيطابق التميز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التميز جنسا
فانه لا يطابق ما قصد الا ان تقصد به الانواع فانه يطابق
ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة
التميز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة
التميز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نم استحالته لان الاول
يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا
لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من

التثنية والجمع في الجنس اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن
قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم
المحذور قلنا لا نم ذلك لكثرة آحاد نوع من جنس واحد فيجوز
ان يقصد الاثنان او ثلثة من آحاد ذلك النوع مع انه لا يبنى
ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل لم لم يطابق التميز
ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد
من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة
والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع
الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع
واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس
مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق
قوله وان كان صفة اى وان كان التميز صفة كان التميز على
ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد
فارسا طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون فوارس
وكذلك لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس
واذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال
المذكور لكن التميز اولى من الحال لان المراد مدحه مطلق سوا

سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تميزا
دون ان يكون حالا والفرق بين التميز في قولهم لله دره فارسا
وبين قولهم مثلها زبدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة
الدر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزبد يرفع الابهام
عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل
قوله ولا يتقدم التميز اى ولا يتقدم التميز على العامل مطلقا
سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان
ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل بها مؤخرا وان كان فعلا فلان
التميز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو
عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا
طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه
عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد
والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد
والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فالحمل عليه اطرادا
للباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اى التميز لا يتقدم
على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق واما اذا كان فعلا فالاصح
ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما

اجاز تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر
اتهجر ليلى بالفراق حبيبها * وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كان
نفسي بالفراق تطيب قوله والمستثنى متصل ومنقطع اه اى المستثنى
على قسمين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى
المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى اخواتها عما فيه تعدد
وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد مخرج عن متعدد
لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا
فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد
كثيرين لا لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان
المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه
ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم
الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون
معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاءني القوم الا
زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال بالا او
اخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء
فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس

حج البيت من استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان
دخلوا الدار وبالجملة ليلا يرد ضربا احد المخرج بغير الا واخواتها
فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وخلا وعدا وما عدا وما خلا
وليس ولا يكون وسوى قوله والمنقطع المذكور بعد الا غير مخرج
اى المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها
ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا
غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب
اى والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان
المستثنى ان المستثنى في اى موضع واجب النصب وفي اى
موضع جائز النصب وفي اى موضع مخفوض فابتدأ بالصورة
الاولى اعني واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون
المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب
ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم الا زيدا
وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب
بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما
الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي للصفة اى آلهة غير الله
فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان

في كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيد فزيد
مستثنى يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء
وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة
اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم
الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيد
ويلزم منه مجيء جميع العالم الا زيدا وهو ظاهر الفساد واما الثاني
فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع
ذلك والثاني من المواضع التي تجب نصب المستثنى فيها ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو قوله وما لي الا آل احمد شيعة
وما لي الا مشعب الحق مشعب فآل احمد مستثنى مقدم على المستثنى
منه وهو شيعة وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى
منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل على
المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم
بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي تجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو
ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل
لامتناع كونه احد الابدال الاربعة اما امتناع الثلاثة الاول

الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلعدم وروده عن قصد و
ارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم
المغايرة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا عند تعذر الا
ولم يتعذر ههنا وانما قال عند الاكثرين لجواز البدل عند بعضهم
كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه في البدل وجوز
عند بعض الاولى ان المراد بالانيس ما يؤانس ويلازم
المكان فنوع من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس
بدل البعض عن الكل والرابع من المواضع التي وجب نصب
المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاءني
القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا
بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب
المفعول به وانما قال في الاكثرين لانه جاز عند بعضهم ان يكون
ما بعدهما مخفوضا والخامس من المواضع التي وجب نصب المستثنى
ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب
نصبه بعد ما خلا وما عدا لان ما مصدرية لا يدخل الا على الفعل
فوجب ان يكون عدا وخلا بعد ما فعلين فاعلهما مضمر والمستثنى

وهو شيعة وكذلك مشعب الحق
مستثنى مقدم على المستثنى منه

بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم
زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما
وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان
اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما
فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز فيه
النصب ويختار البدل الخ اي ويجوز نصب المستثنى ويختار
ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط
ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيد و
زيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه
تكلف وهو تشبيه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب
لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما في مواضع وجوب
النصب انما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى
منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل
كما يجي ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه الا

قليل والا قليلا برفع القليل على البدل من واو فعلوه ونصبه
على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل الخ اي ويعرب
المستثنى على حسب مقتضى العامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى
ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد فان اقتضى
العامل المقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني
الا زيد وان اقتضى العامل المتقدم المفعول به ينصب لكونه مفعولا به
نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المتقدم المصدر ينصب
لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في ساير الاشياء و
ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو
في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا
ان يستقيم المعنى فانه ح يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قولك قرات الا يوم الجمعة لجواز ان يقرا كل يوم
الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي
ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز
ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون
ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات

ر فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز لما مر قوله واذا تعذر
البدل على اللفظ ابدل على الموضع الخ اى اذا تعذر ابدال المستثنى
من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى
منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصبه بدلا على الاستثناء
ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل
من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا لان البدل بتكرير العامل
فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو
غير جائز عند سيبويه واذا بطل ابداله من لفظ احد تعين ابداله
عن محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد
النفي وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرو الا يجوز ابداله من
لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو
غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من
لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو
غير جائز لان ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما
قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما يعملان لاجل النفي لانهما
انما يعملان لاجل مشابهتهما لليس من حيث النفي فاذا انتقض النفي
بالا انتفت المشابهة لليس فاذا بطلت المشابهة لليس بطل عملهما وحد

بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اى لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا
الا شيء بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز ههنا لان
ليس انما تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي فاذا كان كذلك لم يكن
اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي تعمل ليس بسببه وهو الفعلية
وهي في قوله العاملة هي عائد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود
الى الامر او الى الالف واللام التي في العاملة وهو الصحيح قوله
ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما اى ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي
وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا
قائما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان
يقال ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله تعمل ما تعمله قوله
ومخفوض بعد غير وسوى وسواء الخ اى والمستثنى مجرور بعد
غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا
تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد
لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور
بحاشا لانه حرف جر وانما قال الاكثر لان حاشا حرف جر عند
اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند

وإذا كان فعلاً لم يكن ما بعده مخفوضاً بل منصوباً بأنه مفعول به
فاعله مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا قوله وإعراب غير كإعراب
المستثنى بإلا على التفصيل أي إعراب غير إذا استعمل للاستثناء
مثل إعراب الاسم المستثنى بإلا على التفصيل أي كما أن المستثنى بإلا
غير الصفة إذا كان في كلام موجب لم يجز فيه إلا النصب وكذا ههنا
لم يجز إلا النصب فتقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما أنه
إذا تقدم المستثنى بإلا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا
تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكما أنه إذا كان المستثنى
بإلا منقطعاً وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني أحد غير حمار وكما
أن المستثنى بإلا إذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور
جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني أحد غير زيد النصب
على الاستثناء والرفع على البدل وإذا لم يكن المستثنى منه مذكوراً
لم يجز إلا الإعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما رأيت
غير زيد وما ضربت زيداً غير ضربه وما ضربت زيداً غير يوم
الجمعة وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء اعلم أن أصل غير
أن يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضع الصفة نحو ما جاءني رجل غير عاقل

عاقل إلا أنها حملت على إلا في الاستثناء كما ذكرنا وأصل إلا أن
يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفاً وأصل الحرف أن لا يكون
صفة إلا أنها حملت على غير في الصفة وذلك إذا كانت تابعة لجمع
منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وإنما قال تابعة لجمع منكور
لأنها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لأن النكرة
في موضع النفي للعموم فتتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني
أحد إلا زيداً وإنما قال منكور لأنها لو كانت تابعة لجمع معرف
لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال إلا زيداً لأنه ح للاستغراق
والعموم وإنما قال غير محصور لأنها لو كانت تابعة لجمع منكور
محصور لم يتعذر الاستثناء نحو له علي عشرة إلا واحداً و
لقائل أن يقول لا حاجة إلى قيد غير المحصور لأنه لا يطلق الجمع
على الأعداد كما نص المص عليه في باب العدد وإنما قلنا إنها
إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء لأن
الاستثناء إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب دخوله
فيه وإذا كان المستثنى منه جمعاً منكوراً غير محصور لم يجب
دخول المستثنى في المستثنى منه لأن الجمع المنكور الغير المحصور
كرجال يحتمل أن يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة

الثالثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لو كان
فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهو جمع منكور غير
محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذى هو المطلوب
من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة يستثنى عنهم الله
لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما
آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول
القائل لفلان على دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع
كونه تابعا لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءنى رجال عشرة الا
زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع
منكور محصور وبقولنا جاءنى رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة
ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لمفرد فالاصوب ان يقول الا
اذا كان تابعا منكورا غير متناول لما بعده حتى يخرج عن جواز
الاستثناء رجال عشرة الا زيد ويدخل فيه دراهم الا درهم
وعشرة الا واحدا ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة
فى الثلاثة شرعا لانها اقل مراتب الجمع فكانه قال ثلثة الا واحدة
وعن الثانى بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب
الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور هنا المحصور

المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعى ان كل مفرد جاز
الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا
جاز الاستثناء عنه فى بعض الصور وهو المفرد المنفى ففى جواب
الاخير نظر لانه فى بيان ضابطة تعذر الاستثناء عند وجود ما
مطلق ولم يتعذر عند عدمها مطلق وبدل عليه تقييد حملها على غير فى
الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور واعلم انه لو قال
اذا كانت تابعة لشىء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شىء من هذه
الايرادات قوله وضعف فى غيره اى وضعف حمل الا للصفة
فى غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقول الشاعر
وكل اخ مفارقه اخوه: لعمر ابيك الا الفرقدان: اى غير الفرقدين
والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا
غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح
اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على
الظرف مثلا اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد فكانك قلت جاءنى
القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب وانما قال على الاصح لانه
قد اجاز قوم اجراهما مجرى غير فى جوازه وقوعهما غير ظرف كقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق

وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا
وهو عند الا وتيس وجماعة لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها هو
اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها
فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا
فلما قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج خبر المبتدا وخبر
ان واخواتها وخبر ما ولا مثاله كان زيد قايما فقايما هو المسند
بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها
حكم خبر المبتدا اي جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة
اسمية او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عايد
الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول كان زيد قايما او
كان زيد ابوه قايم وكان زيد قام ابوه وكان قايما زيد قوله
ويتقدم معرفة اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا الا في جواز تقديم
الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان خبر كان اذا كان معرفة جاز
تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب
تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة لم يجز
تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا اعلم انه لو كان وتقدم
معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك

مثل افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب
ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس مع علم ان الخبر المعرفة
يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم كانه لا يتقدم
في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الالتباس قوله وقد يحذف عامله
اي وقد يحذف عامل خبر كان اي وقد يحذف كان في مثل قولهم الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ونقل سيبويه على جواز اربعة
اوجه في مثله احدها تقدير نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى
الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني
رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره
ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا لكون
خير فخير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما
معا لكون ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط
الحذف بين الاول والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني
اولى لقلة الحذف وبيانه انه في نصب الاول يكون المحذوف كان
مع الاسم وفي رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وانه
في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط وفي نصبه يكون المحذوف

كان معه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه
الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما
الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اه اي ويجب حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت لان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم
ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل
الى الضمير المنفصل لتعذر تلفظ المتصل فصار ان انت منطلق فزيد
ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلق
ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا
انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتى
بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله اسم ان
واخواتها هو المسند اليه اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا
واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرهما فلما قال بعد دخول ان
او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم
ما ولا وغيرهما وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم فزيد
هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم المبتدا قوله المنصوب بلا

التي لنفي الجنس والفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي بمعنى ليس ان
الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل
لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز ان
يكون فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار
كان معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر او اثنين او
ثلثة او اكثر فيها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد
دخولها يليها نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسمي كان وان
واسمي ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء
وقوله يليها نكرة مضافا او مشابها به هذه شرائط نصب اسم لا اي
يلي المسند اليه فاعل يلي الضمير العائد الى المسند اليه وها في يليها عائد
الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط
في نصبه ان يكون تاليها لها لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم تنصبه كما يجي
وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما يجي وانما
اشترط ان يكون مضافا او مشابها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا
كما يجي ومثال المضاف نحو لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف
لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان كل واحد منهما
عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لهما قوله فان

فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي
يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به يبنى على
ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح يبنى على الفتح نحو لا غلام في الدار وان
كان بالياء يبنى على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان
نصبه بالكسر يبنى على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى
من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب
سوال سائل محقق او مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار وكان من الجواب
ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى
ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فحذف من فقيل لا رجل في الدار
فتضمن معنى من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما
وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله ان كان معرفة
اي وان كان الاسم بعد لا عليه معرفة وجب الرفع والتكرير تقول
لا زيد في الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف
لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني
على جواب سوال سائل سأل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير
في الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين
الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل ولا امراة اما

اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني
على جواب سوال سائل سأل فقال ارجل في الدار ام امراة فوجب
التكرار في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من
غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
وجوابه انه متأول اي قضية ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل
لا يكتسب من المضاف اليه التعريف كما يجي في باب الاضافة ويمكن ان
يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا يكون
ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا نكرة قوله وفي
مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه اعلم انه اذا عطف على
اسم لا مع تكرير لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول و
لا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل
الرفع بانه مبتدا وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدا
وبالله خبره فلا حول ولا قوة على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول
ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول في محل الرفع بالابتداء ولا في
لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله

فعلى هذا الوجه لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه
مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول
وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع
رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ وقوة
عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان
احدهما ان يكون مطابقا للسؤال وهو احول وقوة بغير الله فقيل لا حول
ولا قوة الا بالله والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف
العطف وهو غير جائز ولو فتح احدهما دون الآخر لكان ترجيحا
من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس
وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولا رجل هنا افاد ورفع الاول على ضعف ولا
قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره قوله واذا دخلت
الهمزة لم تغير العمل اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تبطل
عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول الهمزة الاستفهام عليه سواء كان
معنى الهمزة مع لا الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول
عندنا او التمني نحو الا ماء اشربه مبني رجل ونزول وماء في هذه

المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاخير ان
للاستفهام لان القائل لا يقصد بقوله الا نزول الاستفهام عن
ترك النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه
عالم بعدم الماء عنده ونعت المبني الاول اي ونعت المبني مع لا
على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء
والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو
لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وح يجوز رفعه حملا على محل
المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء كما مر
ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع
سائر المبنيات على لفظها لمشابهة حركة هذا المبني حركة الاعراب
كما مر في باب النداء قوله والا فالاعراب اي وان لم يكن النعت
كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان
لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا لانه نعت المعرب فلم
يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون نعت المعرب معربا واما ان لا
يكون النعت نعتا اولا نحو لا رجل ظريف عاقلا وانما تعين الاعراب
لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء واحدا واما ان لا يكون النعت
مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا

لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون
له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له كقولنا داخل في الدار ظريفا و
انما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة
امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل
ولهذا اخذ هذه القيود في قوله ونعت المبني الاول مفرد ايليه
قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل الخ اى العطف من غير تكرير لا
على المبني مع لا على الفتح جايز على لفظ المبني وجايز على محله كقولك لا غلام
وجارية برفع جارية عطفا على محل لا غلام ونصبها عطفا على لفظ لا
غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له
جايز الخ اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله
ولا غلامي له اى ويجوز ان يعطى حكم الاضافة لتشبيهها به بالمضاف
لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف وهو ابوه وغلاماه
بمعنى اب له ولا غلامان له ومن اجل ان جواز لا اباله ولا غلامي له من
اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز
ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك ان
الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف الخ اى قولنا لا اباله

اباله ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه
فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى
الهاء واللام زايدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا
غلامي له مضاف الى الهاء واللام زايدة لتاكيد الاضافة والمصنف
اشار الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه لو
كان مضافا لفسد معناه وذلك ان معنى لا اباله لا اباه فمعنى
لا اب له جزو هو غير جايز وعمل لا في المعارف وهو ايضا غير جايز
قوله وقد يحذف في مثل لا عليك اى ويجوز حذف اسم لا في مثل
لا عليك اى لا باس عليك قوله جزما ولا المشبهتين بليس قد
ذكرنا مشابهتهما لليس فلا نعيدها ثانيا لئلا يطول قوله
هو المسند بعد دخولهما اى جزما ولا هو المسند بعد دخولهما
ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان و
غيرهما فلما قال بعد دخولهما خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة
اهل الحجاز اى ولغة اعمالهما عمل ليس على لغة اهل الحجاز لان
بني تميم لا يعملونهما عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعني الاسم والفعل
وقد مر هذا البحث قوله فاذا زيدت ان مع ما اذا اشارة الى
اشياء تبطل عملهما واحدها ان اذا زيدت بعدها فانه يبطل

عملهما لضعف عملهما بالفصل بينهما وبين معمولهما نحو ما ان زيد قايم و
قوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار
اليه المصنف بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيهما انه اذا انتقض النفي
بالا نحو ما زيد الا قايم وانما يبطل عملهما ح لانهما انما تعمل بسبب المشابهة
لليس لاجل النفي وقد بطلت ح فيبطل عملهما واشار اليه بقوله او
انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرهما على اسمهما بطل عملهما
نحو ما قايم زيد لضعفهما في العمل فلم يقوي التصرف قوله واذا عطف
عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب
وهو بل ولكن بطل عملهما لبطلان ما هو بسبب عملهما وهو النفي فالرفع
حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد
قايما بل قاعد او لكن قاعد قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم
المضاف اليه اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف
اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله
اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه ينتقض بالجمل المضاف اليها
كالمضاف اليه باذ واذا وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل
المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان
جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد لحقيقة وقوله نسب اليه شيء

شيء احتراز عن ما لم ينسب شيء اليه كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف
الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله
لفظا او تقديرا تفصيل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد
وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة
وقوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم
الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس
ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان
المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير شرطه
ان يكون المضاف آه اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور
بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه او
ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه
تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه
كاحمد قدر انه لو كان فيه تنوين حذف لاجل الاضافة نحو احمدكم
وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة
لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة
تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة
يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهي معنوية



اى الاضافة على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون
صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو
مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس
بمعمول المصارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى
معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والى المفعول اضافة
معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة
معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول المضاف وكذلك الاضافة فى مثل
قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا زيد افضل القوم
لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه
لو سلط عليه وان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا
للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهى اما بمعنى اللام الخ اى الاضافة
المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا
ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اى غلام لزيد فان
زيدا ليس من جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه
جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة
بمعنى من نحو خاتم فضة اى خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف

ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى فى اى ضرب فى اليوم
قوله وهو قليل اى وجود الاضافة بمعنى فى قليل فقوله غلام زيد مثال
الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وقوله
ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى فى قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة اى
الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة
تعريفا للمضاف لانها تعينه او صحة غاية الا يقع الا اسماء لتوغلها
فى الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف
بمماثلة المضاف اليه او مغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير
السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام
رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن التعريف
لانه لو كان فيه التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه
ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى
النكرة لم يفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك
فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام
منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف
عنهما لوضعهما على التعريف ... ان تجريده عن حرف النداء ليس

بشرطا في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف
على اطلاقه بل هو القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري منه التنبيه
والالتفات لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون آه هذا جواب
عن سوال وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد
المضاف عن حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب
والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة
القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب
قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق مازال
مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار قوله
واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية ان
يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احترازيه عن مثل غلام
زيد وقوله مضافة الى معمولها احترازيه عن مثل مضارع مصر فان
اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد
وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال لان المجرور في اللفظ
منصوب في المعنى كما في المثال الاول ومرفوع كما في المثال الثاني
قوله لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قايم مقام التنوين ولا تفيد

تفيد تعريفا وتخصيصا لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة
تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع
المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا
معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله وجاز
الضاربا زيد انما جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لافادته التخفيف
وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف
بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف
واللام او حملا على الضارب الرجل والضارب بكر وجواب الاول ان اللام
سابقة على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض
من عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق الصفات
وجواب حمله على الضارب الرجل والضارب بكر كما عقبه قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان
عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه
قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد

وجب ان يمتنع هذا ايضا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان
في حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان
يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذلك جازت
شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها لجوازه من حيث ان حكمه
لحكم المعطوف عليه في جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه لحكمه من بعض
الوجوه **قوله** وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع
الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف فاجاب عنه
ذلك بان يقال انما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان
المضاف في الصورتين صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه معرف
بلام التعريف ولقايل ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز
الاضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف
في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان
اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من
وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه
لان فيه ثماني عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب
عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه

اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان
حكم المضاف الى المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب في المال
قوله والضاربك وشبهه اه عطف على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك
والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك
من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه
يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين
والضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير
المتصل يوذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك لم ينظر في
الضاربك ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك
لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربك
وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب الى ان الضارب في
الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب
وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك **قوله** ولا يضاف موصوف
الى صفة انما لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف
في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها
للموصوف في الاعراب **قوله** ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف
الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف

الى الموصوف كانت متقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب
الغربي هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف الموصوف الى
صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة
والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى
والبقلة الحمقاء وجوابه انه متأول اى لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف
الى الصفة وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان تقدير
هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك توصف الوقت بالجامع
وهكذا التقدير في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى الموصوف فيها
منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة
واخلاقا صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه
متأول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل
هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس
الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كانت صفة في قولنا قطيفة
جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل الصفة مقام الموصوف

الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض
الاستعمالات وهو ان الجرد من اى جنس هو والاخلاق من اى جنس اى
انه موصوفاتهما واضافوهما الى موصوفاتهما بيانا لهما لا نظرا الى انها
اضافة الصفات الى موصوفاتها فلو اجرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه
الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اى لا يضاف احد
الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى الاخر لعدم الفائدة في هذه الاضافة
نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني وانما قال اسم مماثل
للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المترادف فان نحو الليث
والاسد المتساويان نحو الانسان والناطق قوله بخلاف كل الدراهم
اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء
المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء
اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن [illegible] مما نحن فيه فيختص
المضاف بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان
في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واضيف احدهما الى الاخر وانتم
حكمتم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الاخر واجاب عنه بانه متأول
لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله

ويؤيد الاسم فيطلق ويراد به اللفظ وقد يطلق ويراد به المدلول فوجب حمل المضاف فيها والمضاف اليه على اللفظ

اضافة احدهما الى المتماثلين الى الاخر

ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول بالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا
قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن
التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء ونسبته الى اللفظ ولم يضف اللقب
الى الاسم فلم تقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى
اللقب اولى من العكس فاذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به اه والمراد
بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم
في آخره واو او ياء قبلهما ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيفا كسر ما قبل
الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل
التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان
في آخره الف اه اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون
صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا
يخلو من ان يكون في آخره الف او واو او ياء فان كان آخره الفا
يثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وغلاماي لكن هذيل يقلب
الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصا ورحى عصي ورحي لان اصل
هذه الالف اما الواو واما الياء بناء على ان الالف لا تقع اصلا في الاسم
المتمكن فان كان الواو ويرد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم يدغم
الياء في الياء وان كان الياء يدغم الياء في الياء وان كانت الالف

اللفظ غير اللفظ لان مدلول الى غيرهما اضافة الشي

الالف الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الواو و الياء
فيرد اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء ادغمت
الياء في الياء فيقال في الرامي والغازي الرامي والغازي وان كان المحذوف
للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك في المثنى والمجموع
حالتي النصب والجر فيقال في قاض وغاز قاضي وغازي وان كان آخره
واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين
وفتحت للخفة فيقال في هولاء مسلمون هولاء مسلمي لانه لما حذفت النون لاجل
الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون على الاخرى فقلبت
الواو ياء لما عرف من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر
ما قبل الياء للتناسب ... الم يكن الا في جمع السلامة المذكر
حال الرفع قوله اما الاسماء الستة فاخي وابي هذا اشارة الى كيفية
لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في
يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو
محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل
فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد
لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل وادغام
في الياء متمسكا بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار او اجيب بان الاسم

قدر احلك ذي المجاز وقد ارى



ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابين جمعا لاب في الذي
هو اعلال الاب يجمع على ابين وان كان شاذا فقول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا قوله ونقول حمي وهني اي يقال في حم وهن حمي و
هني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل قوله ويقال فيّ
في الاكثر وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فيّ و
هو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من
غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد
انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم
فوه بسكون الواو فحذف الهاء لخفائه فصار فو فلو لم تقلب الواو ميما
تقلب الواو الفا لتحركها تحقيقا لكونها حرف الاعراب وانفتاح ما قبلها
فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى
الاسم المعرب على حرف واحد فهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه
اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان فيّ مبنيا عند قوم ومعربا
تقديرا عند الاخرين منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف
الواو عند الاضافة الى ياء المتكلم لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين
لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب
الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء قوله واذا قطعت

قطعت قيل فم اه اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان
اعرابها بالحركات فيقال هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا و
ابا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء
وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون الفتح افصح في فم فلكون الفاء
الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة و
المبدل منها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها
هنا عوض منها الواو ياء فكما انه اذا عوض كسر ما قبلها فكذلك اذا
عوض ميما قوله وجاء حم مثل يد اه اي وقد جاء في حم لغات غير ما ذكرناه
احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد
هذا حم ورايت حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت
حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها
حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل خبء مطلقا اي حكمه حكم المهموز حال
الافراد والاضافة هذا حمؤك ورايت حمأك ومررت بحمئك واللغة الثالثة
ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول في الافراد هذا حمو ورايت حموا
ومررت بحمو وتقول في الاضافة هذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك
واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اي المقصور مطلقا فتقول هذا حما
ورايت حما ومررت بحما وتقول في الاضافة هذا حماك ورايت حماك

ومررت بحماك فهذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة للغة الاولى
حالتي الافراد والاضافة **قوله** وجاء هن مثل يد مطلقا اي وجاز
في هن لغة غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اي حال
الافراد والاضافة فنقول هذا هن ورايت هنا ومررت
بهن ونقول في الاضافة هذا هنك ورايت هنك ومررت
بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها حال الاضافة
قوله وذو لا يضاف الى المضمر اي ذو لا يضاف الى مضمر ولا
تقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء
الاجناس صفات للاسماء كوجه الاتصاف برجل فيقال جاءني رجل ذو
مال فوجب مراعاة وضعه لذلك فان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو
صلى على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
اعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف ذو الى غير ما هو من
الجنس فلا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر فالاولى ان
يقال وذو لا يضاف الا الى الجنس **قوله** كل ثان معرب باعراب
سابقه من جهة واحدة اي التابع كل ثان لا واو اعراب الثاني
مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتداء
وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت والثالث

لث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه خبر كان وان وما
ولا لان اعراب اخبارها ليس مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة
واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لباب علمت والثالث
لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة
واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الاول فلان جاءني في قولنا
جاءني زيد الطويل عمل فيهما لاقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل
الابتداء في المبتداء والخبر من جهتي اقتضائه المسند والمسند اليه
وان عمل علمت في المفعول من جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب
اليه وان عمل اعلمت في ثلث مفاعيل من جهات اقتضائه ان يصير
الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه فلا يشكل بمثل مررت بك انت
مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه
ان اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت
وان كان مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له **قوله** تابع يدل
على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد
وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على معنى
في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل على
معنى في متبوعها لكنه قد توهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما

فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى لمتبوعه وهو ذو الحال فلما قال
مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قائما وان توهم متوهم انه تابع دال على معنى
في متبوعه لكنه لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع
يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشتمل النوعين مثل مررت
برجل حسن غلامه فان حسنا يدل على معنى في متعلق الرجل وهو الغلام
ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله نعت لآلهة مع انه لا يدل
على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة
وليس الاسم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت
من حيث المعنى تقديره في الاية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يكن
اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب
المنعوت ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا
وفايدته تخصيص آه هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص
وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح
وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد
الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد
الفاسق الزنيم الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات

الصفات ومنها ان يكون للتاكيد وذلك اذا لم يدل النعت على ما لم يدل
عليه المتبوع كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة لم تدل على ما لم تدل
عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فيدل على الوحدة دائما قال في الثلاثة
الاخيرة وقد يكون لقلة استعمالها والكثرة استعمال الاوليين قوله
ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره آه اعلم ان بعض النحاة اشترط
في النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون
النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه
عموما اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال وذات
مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامرأة ذات
مال فان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى
في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل على معنى في متبوعه
في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل
عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل
على معنى في متبوعه وتعيين الذات في هذا الموضع دون موضع آخر نحو
جاءني الرجل ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد فان هذا يدل
على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى

هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اي ويوصف الموصوف
اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي
اربعة نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت
برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما وصف
النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر
انه يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة
بالجملة لكون الجملة نكرة لخلوها عن التعريف ووجوب مطابقة الموصوف
الصفة في التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة
التي تقع صفة للنكرة ليربط تلك الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور
الا ترى انك لو قلت مررت برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط زيد
قايم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك قوله ويوصف
بحال الموصوف آه اي ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت
برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمعنى انه صفة لمتعلقه
وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة قوله فالاول تتبعه في الاعراب
والتنكير آه اي النعت الذي هو حال الموصوف تتبع الموصوف
في عشرة اشياء وهي الرفع والنصب والجر وعبر عن هذه الثلثة بقوله

بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها
هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله
والثاني تتبعه في الخمسة الاول آه اي النعت التي هي حال متعلق الموصوف تتبع
الموصوف في الخمسة الاول وهو الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
لانه لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة
له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل
لانه مسند الى الظاهر الذي بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا
الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف
فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا
كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه
اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقي كما يجي في
في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد
غلمانهم وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامراة قايم ابوها وسيجي
هذا البحث ايضا قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه آه اي
ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي

اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام
رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام
رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى وكما ضعف
ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه
ولكنه يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان
قعودا ليس مثل يقعدون لفظا قوله المضمر لا يوصف اي المضمر لا يوصف
ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو اما في غاية الوضوح
فحمل الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح
والتخصيص عدم وصفه لغيره اي للمدح والذم لانا نقول الاصل في الوصف
الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في متبوعه
قوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف يجب ان يكون اما
اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يلزم للفرع مزية
على الاصل في الدلالة على الذات المرادة او يجب ان يكون اخص من
الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج الا يرى
ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان
من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له ونحو

وشيء له الضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة
او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف
بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف
بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه
بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام
التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا
حملا على الصفة قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف
اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف او
المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من المضاف الى المعرف باللام
او مساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك
بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام
وتقريره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء
الدالة على الذوات من اسماء الاجناس تعريفها باعتبار معناها
انما هو باللام قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت
بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات

والجنس وتعين ذات المبهم ضعيف لا يقال مررت بهذا الابيض
لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا او فرسا
وكاغذا او ثلجا وغير ذلك لعدم دلالته على الجسم جاز على ضعف وحسن
ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان او رجل قوله
العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتي ان مثل قام زيد وعمرو فقوله تابع
يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان
النعت والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتى
بها لغيره وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان
كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يأتي
في البدل وقوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
حاجة اليه للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو
تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا عطف
على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد آه اي
اذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اسم اكد اولا بمضمر منفصل ثم عطف
عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا
متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى صار كانه جزء من الفعل فكره عطف

عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف كانه على المنفصل
وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه
بلا تاكيد بمنفصل نحو ضربتك وزيدا او مررت بك وبزيد وانما قال المتصل
لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد
واما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف
فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا
قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض آه اي اذا عطف
اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف
الاسم على الضمير المجرور الذي صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون
به والارحام في بعض القراءة فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون
الواو للقسم فاما قوله فاذهب فما بك والايام من عجب فشاذ
لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون
الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا ليس
بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها وتدل عليه
اول البيت وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا البيت قوله
والمعطوف في حكم المعطوف عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه

في الكل جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في
المعطوف عليه ضمير كخبر المبتداء اذا كان جملة وصلة الذي يجب ان يكون
في المعطوف كذلك واعلم انه ليس للمعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع
الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها
مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع
دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم او قائما اه
اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والوجوب
والامتناع لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا
الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم
وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فيرفع
عمرو فاذا رفع ذاهب يكون عمرو مبتداء وذاهب خبره مقدما
والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم
وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه لو عطف عليه لكان خبرا
لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم
وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكر

ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان
قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في
فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا لا نم انه
يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفا
للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه في تقدير الذي
ان طار غضب زيد الذباب والذي يوكد ما قلنا امتناع الذي يطير
ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين انه
حيث انه للسببية لا للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين
لم يجز خلافا للفراء اه اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين
على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند
الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان المجرور متقدما
على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو
معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع
في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من
ان يقوم وينوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم
ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل

فيهما كلا وتارة معطوفة على شحمة والعامل فيهما ما وقول الشاعر اكل امرئ
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امرئ
الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على امرأ الثاني والعامل
فيه تحسبين ووجه المصنف في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور
مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال
وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع و
المنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال العرب، وانما قال على
عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد كضرب زيد عمرا وبكر خالدا
لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين
بالمختلفين ليدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا
من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب
لكون الفعل الثاني تاكيد الفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا
بمعمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف هنا هو ان لا يكون الثاني
تاكيد الاول قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او
الشمول فقوله تابع يشتمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج
العطف بالحروف والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة
خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع

المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة بل في تبيين ذاتها
الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا يشك في نسبة المجيء الى
زيد بل يشك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد
هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم
كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع
في الشمول فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول
اكتع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو
قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر
امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التاكيد
التي لم ينسب الى متبوعها شيء كزيد زيد قائم وضرب ضرب زيد وان
ان زيدا قائم فان زيدا الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع
في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد وكذا
ان الثانية في ان ان زيدا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه
هنا هو التاكيد المعنوي وح لم يتوجه الاشكال قلنا لا نم ذلك والا
لم يصح تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي والجواب
عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان

يجاب عنه بان المراد بالتاكيد الموصوف اعم من المعنوي واللفظي والمراد
بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى الشيء او نسبة الشيء الى المتبوع
او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع كما في جواب اجمع فانها
تنسب الى اجمع وهو غير المتبوع قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي
تكرير اللفظ الاول اه اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتوكيد
اللفظي ان تكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم
نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان
زيدا قائم وفي المفرد كما ذكرناه وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد
اعلم انه يشكل بمثل ضربت انت وبك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه
لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا يلزم الواسطة
بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقول
اللفظي تكرير اللفظ الاول او اتيان مرادفه كما في تاكيد الضمير
المتصل فانه يؤتى مرادفه قوله المعنوي بالفاظ محفوظة اه اي
والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما
وكلتاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله فالاولان يعمان
باختلاف صيغتهما وضميرهما اه اي النفس والعين يعمان المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف

باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمونث فانه لا اختلاف بينهما
لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما
وهو الاكثر والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او
انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى كلاهما
وكلتاهما اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان
كلاهما للمذكر وجاءتني المراتان كلتاهما للمونث قال الاخفش ان كلا
حكم لا يستقر الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية به بكلا نحو الاختصام
فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم
الفايدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء
فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط
فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم
من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما
لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان
لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشر الفعل
والاخر دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في
صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه تاكد ذلك
الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولم يؤكد

في نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن الواحد فلم يحتج الا والى التاكيد دون الثاني ولقايل ان يقول لما كان المثنى كخبر الواحد كخبر الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفايدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على المجموع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا ليلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى ثم الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى اه اي الباقي بعد التثنية وهو كله واجمع اه تقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مونثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وهو باختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء اه اي لا يصح التوكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراقها حسا نحو جاءني القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد

العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون نصفه او اقله او اكثره مشتري فان لم يكن لشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فايدة في التاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له ولما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل اه اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس او العين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس او العين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس او العين بلا تاكيده بالضمير المرفوع المنفصل اولا التبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا الضمير المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل وحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس او العين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس او العين بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك قاعد وانما قال

يقال جاءني زيد نفسه [illegible]

بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيده
بالمنفصل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
ههنا لان الكل واجمعين قليلا ما يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليان العوامل كثيرا قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اعلم ان هذه
الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب في اللسان العربي والاخلال به لحن وذكر
الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع والثلاثة
الاخيرة اعني اكتع ابتع ابصع اتباع لاجمع كلفظ بسن وبه ليطان و
تابع اتباعا لحسن وسيطان وجايع قوله ولا يتقدم اي ولا يتقدم
اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز
الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف اي ذكر اكتع
واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة
ظاهرة ولانها اتباع له اعلم ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع
انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرر الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس
من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه غير
حرف واحد في الاول لما يجتنبون عن التكرار في اكثر كلامهم قوله
البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه اي البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع دونه نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب

الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف
لان العطف بالحروف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع
لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل وبدل البعض
وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه
والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان
غلطت بغيره هذا قسمة للبدل الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل وبدل
البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون
مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد
اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض المدلول المبدل منه او لا يكون
والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان
يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية
او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو
مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبق لسانك الى ان قلت برجل
ثم استدركته وقلت بحمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو
المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل

الشيء من الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين اي البدل
والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل
منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرناه اربعة
فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال
الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار
ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل يد له
رجل علم له رجل حمار له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة
رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل
منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار له
قوله واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة
اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون منحطا عنه من كل الوجوه فاتي بالصفة
لتلك النكرة ليكون الجابر للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان
ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس
فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من
ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيد

زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر
زيد ضربته اياه ويد زيد قطعته واياها وجبل الزيدين كرهتها اياه
وحمار الزيدين كرهتها اياه ومثالها في ابدال المضمر من المضمر ضربت زيدا
اياه يد زيد قطعت زيدا اياها جبل زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد
كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا او زيد
قطعته يده وزيد كرهته جبله وزيد كرهته حماره قوله ولا يبدل ظاهر من
مضمر الخ اعلم ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب
والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل
لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال بي المسكين كان الامر
ولا عليك الكريم المعول لانه يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من
غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من
الكل فيجوز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني
عين مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي
واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار قال الشاعر
ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء
واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب
فجايز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام

في الغايب كما في الظاهر نحو ضربته زيداً او رأسه وغلامه وحماره
عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه آه فقوله تابع شامل لجميع التوابع
وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه التوابع
الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع
غير صفة يوضح متبوعه قوله وفصله من البدل لفظا آه اعلم ان الفرق بين
عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المرار قوله
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل
بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن
التارك بشر وهو غير جائز لما مر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان
جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل
هذا الفرق حينئذ لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم يقل
في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المفرد
المعرف باللام اذا اضيف الى اسم فيه اللام واوجبت على المضاف
اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه تظهر الفرق بينه وبين
البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق حاصل
في النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين
على تقدير ان تجعله عطف البيان وبالضم لا غير على تقدير ان تجعله بدلا

بدلا منه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمده الحديث وذكر
المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر
عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت
باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد فقط وعطف بيان ان
كان له اخوة قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب اي
المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهة ونحوها او وقع غير مركب
مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل
الماضي والحروف وامر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان
الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهة لمبني الاصل فالمبني
هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط قوله
وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه
مقابل حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي والقاب
البناء ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه
جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور
معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه
لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى

بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ قوله وهي المضمرات
واسماء الاشارة اه اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارة
الى اخر ما ذكر يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء
الافعال لا على الافعال لانها ليست باسماء بل من الاسماء لانها لا يطلق
عليها الا الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب
قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا
نحو زيد ضربت غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيد او حكما بان يذكر
مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا
عليه او حكما اي ثابتا في الذهن في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قايم وفي تنازع
الفعلين نحو ضربني واكرمني الزيدين وفي نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفي قوله
تعالى حتى توارت بالحجاب وقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس وانما
بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة
للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله
وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل
بنفسه في التلفظ به اولا فالاول هو المنفصل والثاني المتصل قوله
فالمنفصل المستقل بنفسه اه اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في التلفظ
والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع و

هذا مما علمنا بيانه

منصوب ومجرور اه اي المضمر اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع
الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور قوله والاولان منفصل
اه اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير
المجرور متصل فقط اي لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور
قوله فذلك خمسة انواع لازم لما ذكره اي فالضمير خمسة انواع
لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع
خمسة قوله الاول ضربت وضربت اه اي مثال النوع الاول من هذه
الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا القياس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم وهو ضربت
والثاني للمجهول وهو ضربت قوله والثاني انا الى هن اي مثال
النوع الثاني من الانواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل كانا
نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والثالث ضربني الى ضربهن اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو
الضمير المنصوب المتصل ضربني ضربنا الى ضربهن واني انا الى انهن
وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف
والرابع اياي الى اياهن اي مثال النوع الرابع من الخمسة وهو الضمير

المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك الى اياهن قوله والخامس غلامي ولي
الى غلامهن ولهن اى مثال النوع الخامس وهو الضمير المجرور المتصل غلامي
غلامنا غلامك الى غلامهن ولي ولنا لك الى لهن وانما اورد مثالين
ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف وجميع المعنى الذي وضع الفاظ
الضمير له تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول حصل من
ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما للمتكلم او للمخاطب او للغايب وعلى
تقدير الثلثة اما للمفرد او للمثنى او للمجموع فيصير تسعة حاصلا من ضرب
الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما المذكر او للمونث فيصير
حاصل الضرب ثمانية عشر من ضرب الاثنين في التسعة واذا ضربنا الجملة
في ثمانية عشر بلغ تسعين والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثني عشر لان
الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا يزيد على اثني عشر لكون الالفاظ في
الواحد المذكر والمونث والمثنى المذكر والمونث والجمع المذكر او المونث
في المتكلم اثنين فيسقط الاربعة المثنى المذكر والمونث في المتكلم
والمجموع المذكر او المونث والواحد المذكر او المونث وكون المثنى
المذكر والمونث في المخاطب والغايب واحدا فيسقط لفظان اخران
فيصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر
واذا ضربنا الخمسة في اثني عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله والمرفوع

والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة اى
الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغايب نحو
زيد ضرب وللواحدة الغايبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثناهما
ومجموعهما لرفع الالتباس بالمفرد وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور
المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة الاتصال بالعامل
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل العامل لانفصاله
عنه قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل
في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمونث
لوجود قرينة الدالة عليه من هوله واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من
الاقسام قوله والمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع
للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبتين
والمخاطبات لرفع الالتباس قوله والغايب والغايبة اى ويستتر
الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغايب نحو زيد يضرب وفي الغايبة
نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبين والغايبين والغايبتين ولا
الغايبات لرفع الالتباس بالمفرد قوله وفي الصفة مطلقا اى ويستتر
الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اى مفردا كان او مثنى او مجموعا
ومذكرا كان او مونثا لوجود القرينة الدالة على الضمير وهي علامات

التثنية والجمع لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في
المجموع نحو المفرد عليهما للاطراد للباب تقول زيد ضارب والزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضماير بل حروف اعراب
لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذره اى
لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل
لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقدم على عامله او اى
والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت او بالفصل
بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين
وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم
العدول عن الاصل بلا فايدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر
لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو
الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوعا
نحو ما انت قايما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان
مفردا غايبا نحو زيد ضرب وامتناع استكنان الضمير المرفوع المتصل
في الحرف لضعف عمل الحرف فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد

المفرد الغايب وان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الضمير
بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم
وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما بكون الضمير
المسند اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند
مبتدا اول وزيد مبتدا ثان وضاربته خبر مبتدا ثان وهي فاعل ضاربته
وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد
وفاعلها بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول
وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل
ودفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه اذا ابرز الضمير
علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو وبعد التزموا
ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطرادا للباب
ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند
زيد يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل
ههنا قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثمه مجموع الامرين وهما
ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا
فلما فرغ عن تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد
امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند زيد

ضاربه اي قوله وإذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا اي اذا
اجتمع ضميران ولا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف
وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله نحو
اعطيتكه وضربيكه واعطيتك اياه وضربي اياك وانما اورد مثالين
لتعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا
والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد
الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال
نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم
انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما
فلك الخيار في الثاني لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك
الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع
الاجتماع مع الفصل قوله والا فهو منفصل اي وان لم يكن مجموع
ما ذكرنا وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك
اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف
متقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد
المتساويين على الآخر من غير مرجح وتقديم الانقص على الاقوى
فيما هو كالكلمة الواحدة قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال

الانفصال اي جاز انفصال خبر كان واتصاله تشبيها بالمفعول اذا كان
ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر
المبتدأ وحق خبر المبتدأ الانفصال قوله والاكثر لولا انت وعسيت
الى آخرها اي الضمير اذا وقع بعد لولا او بعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير
مرفوع منفصل نحو لولا انت الى آخره لكونه مبتدأ وبعد عسى ضمير
مرفوع متصل نحو عسيت الخ لكونه فاعل عسى قوله وجاز لولاك وعساك
الى آخرهما اي جاز بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب
متصل نحو لولاك الى آخره وعساك الى آخره فقال الاخفش ان الضمير
بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض
الضماير موقع بعض نحو ما انت كانت وبكرانت فهو في محل الرفع
بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع متصل
وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر هنا
وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل هنا قوله ونون الوقاية
مع الياء الخ اي نون الوقاية مع ياء الضمير لازمة في الماضي نحو ضربني
وضرباني وضربوني وفي المضارع العري عن نون الاعراب نحو
يضربني للحفظ عن دخول الكسرة ولذا سمي هذا النون الوقاية
قوله وانت مع النون ولدن وان مع اخواتها مخير اي وانت

مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير
في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه
فللاستغناء عنه بنون الاعراب ولكراهة اجتماع النونين وكذلك
انت مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون
وفي حذفه لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها
مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها لكراهة
اجتماع النونات في الاربعة الاول وحمل الاخيرين على الاربعة الاول
قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون
في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ
سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف
من غير نون الوقاية نحو لي وبي ويختار ايضا في قد وقط اثبات
نون الوقاية لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسما وجواز
اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل
اي وعكس ليت لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونها حرفا
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعن فيلزم
اجتماع النونات فحذف النون اولى في لعن وحمل لعل عليها لكونها من
لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه بالفعل قوله ويتوسط بين

بين المبتدأ والخبر الخ اي ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل
اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو
كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغيبة نحو زيد
هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وهند هي
القائمة والهندان هما القائمتان والهندات هن القائمات وكنت انت
الرقيب وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا الخ اي ويسمى هذه الصيغة فصلا
لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه فانه اذا اوجدت
هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت
والمنعوت قوله وشرطه ان يكون معرفة الخ اي وشرط اثبات هذه
الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا
اي يكون الخبر مشابها بالمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة
في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو
عمرو ضارب زيد الان او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل او
او مشابها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يجئ.

الى المضمر ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال
ويشترط ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان
كون المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرط
كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتدا معرفة غالبا قوله
ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل
مع قوله بانه اسم لانه انما هو للفصل كالكاف فى اولئك والتاء فى انت
فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب
قوله وبعض العرب يجعله مبتدا الخ اى وبعض العرب يجعل هذا الضمير
مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف و
عليه قراءة بعضهم فى غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون
وان ترنى انا اقل برفع الظالمين واقل قوله ويتقدم قبل الجملة
الخ اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر
الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوقع فى النفس تعظيما واجلالا وليلا
يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان
ان لم يكن فى الجملة مونث وضمير القصة ان كان فيها مونث كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة
من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده قوله ويكون
الضمير فيهما ضمير القصة

ويكون منفصلا ومتصلا الخ اى ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدا
هو نحو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو
مرفوع نحو كان زيد قايم او متصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان
عامله حرفا نحو انه زيد قايم لامتناع استكنان الضمير فى الحرف او فعلا
نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار الضمير المنصوب فى الفعل واليه اشار
بقوله على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا واتصاله بارزا
انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اى وحذف هذا
الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد ليس عليه دلالة قوية مثاله قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله ولم يجز
بقوله منصوبا عن شئ لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا عامله يجز حذفه اما
اذا كان مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان
فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان حذفه منصوبا جائز
على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه قوله الا مع ان اذا خففت
فانه لازم اى حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة
المخففة من المثقلة فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف لئلا يلزم
مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل
لفظا لكونها مثل شد ومد وعلى لفظ ان يأتى اينا ومعنا لدلالتها

لوجوب استكنان الضمير الغايب
المرفوع المفرد فى الفعل بلا فصل

متن الاسماء الاشارة بحسب المشار اليه وهو ذا للمذكر وللمثناة ذان وذين وللمونث تا وتي وته وذه وذي وتهي وللمثناة تان وتين وللجمع اولاء بالمد والقصر

على معنى زايد على التاكيد الذي هو معنى الزوايد كالمفتوحة المكسورة لا تدل الا على الاول هو معنى زايد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة ليلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولم يجدوا عملها في الظاهر فقدروه في الضمير كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم اي علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتدأ وقوله هالك خبره مقدم عليه والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها في موضع مفعول علموا وليس كل فاعل هالك ليلا يلزم تغيير ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشئ بنفسه او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه تعريف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه قوله وهي ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين اه اشارة الى تعدادها فذا يشار به الى الواحد المذكر عاقلا او غيره وذان الى مثنى المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وته وذه وتهي وذي يشار بها الى المونث الواحدة عاقلة او غيرها وتان الى المثنى المونث حال الرفع وتين

ويليها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهو ذاك الى ذاكن وذلك الى ذلكن وكذا البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط متن

وثنى اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المونث عاقلا او غيره قوله ويلحقها حرف التنبيه اه اي ويلحق اوايل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو الهاء ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هولاء قوله ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وهي خمسة فيكون خمسة وعشرين اه اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصلا من ضرب ستة في ستة للخطاب فتقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اه اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه

البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وذانك وتانك اه فقوله
تلك وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك خبره يعني كما ان ذلك
للبعيد وكذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك للبعيد و
اما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان مخففتين واولا واما
للمتوسط فهو ذاك وتاك وذانك وتانك غير مشددتين واولائك قوله
واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة
للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا
يشار بها الى المكان القريب وههنا وهناك الى المتوسط وثم
وهنا مشددة وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احديها
ضم الهاء مع تخفيف النون والاخر ان فتحها وكسرها مع تشديد النون
لكن الفتح اكثر قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد انما بنيت
الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة
والعايد وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند
او مسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير
جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام
بدونهما كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج مثل اذ واذا لانه وان لم
يتم جزءا من الكلام الا مع صلة فانه بلا عايد واما قال لا يتم جزءا ولم يقل

يعني لا يصير جزءا والا لانه يصير جزءا لكنه لا يصير جزءا تاما قوله وصلته
جملة خبرية انما احتاج الى توضيحها لانها لم تكن مبينة فكانت ماخوذة
في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف
الشي بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى منه وانما وجب
ان تكون صلته جملة لان الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت
لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها محمولا اخواتها عليها وانما وجب
ان تكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصوف لان
والصلة يجب ان تكون موضحة لها قوله والعايد ضمير له هذا التعريف
للعايد وانما عرفه لانه غير بين وماخوذ في تعريف الموصول اي
العايد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما وجب ذكره لربط الصلة
بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي
صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي او التي لا يكون الا اسم فاعل او
مفعول لكراهتهم ان تدخل صيغة الالف واللام الجملة لكونها صيغة مثل صيغة
لام التعريف فجعل من الجملة مفرد لتدخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية
ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول قوله
وهي التي والذي واللذان واللتان اه هذا شروع في عددها
اي والموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان

بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين باليا حال النصب والجر

واللتان بالالف للمثنى المونث حال الرفع واللتين باليا حال

النصب والجر والاولى والذين للمذكرين وفى جمع المونث لغات

اللائى بكسر الهمزة مع اليا واللاتى واللواتى واللاء بالمد والهمزة

بلا ياء واللاى باليا المكسورة او الساكنة من غير الهمزة وكل

هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم وغيره الا الاولى والذين فانه

مخصوص باولى العلم قيل ومن العجب ان المفرد والمثنى وهما الذى

واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولى العلم ومن فى

من يعلم غالبا وما فى ما لا يعلم غالبا وهما اعنى من وما يستعملان

للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واى للمذكر بمعنى الذى

واية للمونث بمعنى التى وذو الطائية اى ذو بمعنى الذى فى لغة

طى كقوله وبيرى ذو حفرت وذو طويت قوله وذا بعد ما للاستفهام

خاصة جاء بمعنى الذى عند البصريين واما عند الكوفيين فتقع ذا بمعنى

الذى او التى قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اى الضمير العايد

من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى يبسط

الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه لحصول العلم به مع كونه فضلة

وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور

المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام

حذف المجرور كثرة الحذف اعنى الجار والمجرور وفيه نظر لجواز ان

يكون المرفوع مبتدا او خبرا وجواز حذفهما فى كلامهم ولجواز حذف الجار

والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا اى

كالذى كانوا عليه فالاصوب ان يقال والعايد المفعول يكثر حذفه

لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها اه اى و

اذا اخبرت باستعانة الذى عن شئ معلوم من وجه غير معلوم

من وجه آخر صدرت الذى اى جعلت الذى صدر الجملة لكونه مخبرا

عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذى للربط واخرت

المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا

فقلت ما قلنا ه وقلت الذى ضربته زيد وكذلك تقول فى الاخبار عنه

بالالف واللام الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف واللام

مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل والمفعول منها ليصح

دخول اللام والالف واذا كان كذلك كان الذى اكثر مجالا من

الالف واللام واعلم ان المراد بالذى فى قوله واذا اخبرت بالذى

هو الذى واللذان واللذين والتى واللتان واللاى علم انه يجب

تقديم المبتدا وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما فى مواضع وجوب

تقديم المبتدا او مواضع تاخير الخبر **قوله** فان تعذر امر منها تعذر الاخبار
اى فان تعذر امر من الامور المذكورة وهى تصدير الذى واقامة
الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر
الاخبار عنه بالذى لانتفاء لازمه وشرطه **قوله** ومن ثم امتنع فى ضمير
الشان والموصول آه اى ومن اجل انه اذا امتنع امر من الامور
الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان فى قولك هو زيد قائم لتعذر
تصدير الجملة بالذى وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف
فى نحو جائنى زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير
وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع
وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر العامل فى نحو اعجبنى
ضربى زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعمل الضمير فى معموله لان
الضماير لا تعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه فى معموله لان المصدر
لا يعمل موخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر
الغير العامل كجواز ان يقال فى رايت ضرب بكر الذى رايته ضرب بكر واعلم
انه يمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لو لم يؤخر المصدر مع معموله
اما اذا اخر المصدر مع معموله نحو الذى اعجبنى هو ضربى زيدا لم يمتنع
لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال فى نحو ضربى زيدا قائما لامتناع

لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التميز
نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود
الى غير الموصول فى نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود
الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول
لبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار عن الاسم الذى يشتمل على
الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول فى نحو زيد ضربت غلامه لعين
ما ذكرناه **قوله** وما الاسمية موصولة آه اى ما الاسمية انواع احدها
موصولة وهى لغير اولى العلم غالبا نحو اعجبنى ما صنعته وقد يكون للعالمين
كقوله تع والسماء وما بناها والثانى شرطية كقوله تع ما يفتح الله
للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية فى غير العالمين
كقوله تع وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شئ اما بالمفرد
نحو مررت بما معجب اى بشئ معجب واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة بمعنى الشئ فعنده فى
نعما اى نعم شيئا اى نعم الشئ شيئا الدق والسادس صفة
نحو ضربته ضربا ما اى ضربا **قوله** ومن كذلك اى انواع من
كانواع ما الا فى التام والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة
مثال الموصولة جائنى من ابوه طيب ومثال الاستفهامية من عندك

ومثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
ومثال الموصوف بالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد
تمنى لي موتا لم يطع اي ربما شخص او انسان ومثال الشرطية
من تكرمني اكرمه وهي تجيء بوجوهها الخمسة في اولي العلم وقد تستعمل
لغير اولي العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه وتطلق على الواحد وغيره
والمذكر والمؤنث انما بني من وما شرطيين واستفهاميين لتضمنهما
معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفين و
موصولين لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله واي واية اه اي ومن
واية كما الا في التام اي عدد الانواع اي واية كعدد الانواع ما الا في
التام فان ايا واية لا يقعان تامين مثال الاستفهامية ايهم واتهم
عندك والشرطية ايهم واتهم تكرمني اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل
ويا ايتها المراة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة
كمررت برجل اي رجل قوله وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر
صلتها اي واية معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام
المذكورة الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها فانها تبنى اما
اعرابها مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب
واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة المنافية

فيه للبناء فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر
صلتها كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي
ايهم هو اشد فلنقل كذا لمشابهته بالحرف من حيث افتقارها الى ذلك
المحذوف قوله وفي ماذا صنعت وجهان اه اي وفي ماذا صنعت
وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي
ما الذي صنعت فما مبتدا والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف
تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز
نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول اولى وثانيهما
ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اي شيء وحكم على موضوعه بحسب ما يقتضيه
العامل وههنا في ذا محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه
معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون ذا اسما موصولا وجوابه منصوب ليطابق
السؤال ويجوز الرفع القاطع بتقدير مبتدا محذوف لكن الاول
اولى قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال
اسماء بمعنى امر المخاطب وبمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي
امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع
المبني وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس اه
اي فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل او هو

قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياسي وهو مذهب
سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال
مبتداء وقوله قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة علما للمعاني
نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا
فساق بمعنى يا فاسق بني الفعال لمشابهتها فعال الذي بمعنى الامر
من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال
مصدرا معرفة مبتداء ومصدرا منصوب على الحال وهو عطف على مصدرا
وقوله مبني خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب
وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره راء
نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه
عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه
ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه ولكونه علما مؤنثا معدولا
فوجب ان يعرب ويمنع الصرف واما بناء ما في آخره راء عند اكثر بني
تميم فليتحقق موجب جواز الامالة فيه اذ ابنى على الكسر في الاحوال الثلث
وتقدير الكلام في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني
خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما والحجة بقوله
مؤنثا عن شيء ابل الوهم من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علما في الاعيان

فرات ظ

عيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان يمنع ذلك لان سفار اسم ماء وحضار
اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سفار
وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه فتقول مائة فلان
وتؤنث بعض الكواكب فتقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة
وحضار اسم الكوكبة في التقدير قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت
او صوّت به للبهائم اي الاصوات اسماء حكي بها عن اصوات نحو غاق
فانه حكاية عن صوت الغراب او صوّت بها للبهائم نحو نخ لاناخة
البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو
التركيب الذي تقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى فان الثاني
منتف ههنا لانه يقال فلك غاق او كتبت غاق ولا يقال جاني
غاق او رايت غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله المركبات
كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اي المركبات كل اسم مركب
من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي
سبب بنائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء
المفردة وبقوله جزائه ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا
وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما يجب الاخراج الاول لان
سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلامنا في المبني وانما

من كلمتين ولم يعلل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن
الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر اه اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب
الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزءان كخمسة عشر وحادي عشر
الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة
الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل
خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي
عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد العدد او
الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد
نظر لان الثاني حينئذ لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه انا لا نم انه لا يتضمن الحرف اذ لم يرد به حادي وعشر لان
معناه حادي وعاشر كما ان احدى عشر احد وعشر لانه مركب
من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر فكما يقال
احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه يحذف الواو وغير
لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثني اثني عشر من
هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن الاول
مع وجود علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون منه
لئلا تؤذن بالانفصال فشبه به ايضا في الاعراب لكونه كما لفظيا مثل

مثل حذف النون قوله والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول على الاصح
اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه التركيب
حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء
الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح لان فيه
ثلاث لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في
الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني
وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل
التركيب مبنيا نحو عمرويه وسيبويه لكان احسن وجوابه ان كلامه في
المركب الذي سبب بنائه التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات

مبحث الكنايات

والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ
مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام المتكلم اما لجهله مبهما على المخاطب
او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء واقع مفسرا
في كلام المتكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد قوله
كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني
كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا اضيف عليه كاف التشبيه فبقي على ما كان

عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكونه ذا بمنزلة المضاف اليه
في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا بالاضافة لكون كذا بمنزلة
مائة والف وقد يكون مرفوعا بانه مبتدأ ما قبله خبره كقولك عندي
كذا درهم فدرهم مبتدأ ولي مقدم عليه خبره وكذا حال كذا قالوه
وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ و
درهم بدلا او عطف بيان ولي خبره وعندي ظرف له قوله وكيت
وذيت للحديث اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما
بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد
مجهول مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله
والخبرية مجرور مفرد ومجموع اي ومميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع
اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه
للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا او مجموعا قوله وتدخل من فيهما
اي وتدخل من في مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت وكم
من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اي لكم الاستفهامية ولكم
الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير قوله
وكلاهما تقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي كل واحد من كم الاستفها

مية وكم الخبرية تقع مرفوعا اي مبتدأ او خبرا او منصوبا ومجرورا و
لم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل
عنه الخ اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اي كل موضع يكون
ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل
النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضي العامل يعني ان اقتضى مفعولا به
كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا
مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان
نحو كم جلسة جلست
اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل
ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين
وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه نحو بكم رجلا مررت
وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر
ان كان ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه اذا
لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه لشيء الخ ولا قبله حرف جر ولا اسم
مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو
كم رجلا اخوك وكم رجل قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما
سفرك ويعلم كونه ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا
فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب اسماء الاستفهام

والشرط نحو من وما استفهاميتين وشرطيتين مثل اعراب كم
فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بضميرهما كان محلهما النصب
بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان
قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر
وغلام من ضربت وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعدهما فعل
شانه ما ذكرناه اى ولم يكن قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففى محل الرفع اذ لم ي
بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام قوله وفى مثل كم
عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه اى وجاز فى كم الذى احتمل نصبه
بالفعل الذى بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب
بان يكون كم للاستفهام فكانه سئل عن كمية اعداد عماته وخالاته
والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدا فى الصورتين لان ما بعده فعل اشتغل
عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله
قد حلبت على عشارى خبره والرفع بان يكون عمة مبتدا ولك صفة
لها وقد حلبت على عشارى خبرها وكم حينئذ الاستفهامية والخبرية
وعلى التقديرين فى محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة
وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لان ما بعده فعل غير مشتغل
عنه بضميره ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا

جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى فان
نصبت عمة ونصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان
جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم
ضربت اى وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك فى
الاستفهامية اى كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه
سئل عن كمية دنانيره ودراهمه ونحو كم ضربت فى الخبرية اى كم ضربة ضربت
او كم مرة ضربت فكم فى المثال الثانى فى محل النصب على المصدر او على
الظرف وفى المثال الاول مبتدا وما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع
عن الاضافة كقبل وبعد المراد بالظروف ههنا الظروف المبنية وهى
انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا
قطع عن الاضافة ونوى بها فانه يبنى لكونه مشابها للحرف من حيث
احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوى وبنى على الحركة لكون بنائه
عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء منافية لحركته حال الاعراب
اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لى الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بماء الفرات لانه حينئذ اسم برأسه من
غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق بين
هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها

الا المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة
الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان
بعض الاسم لا يستحق الاعراب قوله واجري مجراه لا غير وليس غير
وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد في البناء
على الضم للعلة المشتركة وهي القطع عن الاضافة وانما قال واجري مجراه
لا غير وليس غير وحسب ولم يقل ولا غير وليس غير وحسب لان لا غير وليس
غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا فاورد ههنا لمشابهة قبل وبعد
قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اي ومن الظروف
المبنية حيث انما بني لمشابهة الحرف من حيث احتياجه الى الجملة بتوضحه [illegible]
ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر لانه موضوع لمكان تقع فيه النسبة
وانما قال في الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل
طالعا فالقياس اعرابه حيث الخ قوله ومنها اذا وهي للمستقبل
وفيها معنى الشرط الخ اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه
الى الجزء وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي
او غيره وفيه معنى الشرط غالبا فلذلك اختير بعده الفعل ليضاف
الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى الجواب وجوابه
عامل فيه ويعلم من قوله فلذلك اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا

اذا كان اذا للشرط قوله وقد يكون اذا للمفاجاة اي لظرف المكان
او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدأ بعده اي تقع
الجملة الاسمية بعده وفرقا بين اذا هذه وبين اذا للشرط كقوله خرجت
فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف فكانك قلت فبحضرتي السبع
واقف وهذه هي التي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره
النحاة وقال المص انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجات الخ فكانك
فاجات زمان السبع واقف واعلم انه لو قال فيقع المبتدأ بعدها
غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدأ بعدها والا لكان الرفع بعد
واجاكنه ليس كذلك لما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
قوله ومنها اذ للماضي وتقع بعدها الجملتان اي ومن الظروف
المبنية اذ وهو للزمان الماضي سواء دخل الماضي او غيره وتقع
بعده جملتان اسمية وفعلية كقوله اذ قام زيد واذ زيد قائم لعدم
معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معناها يعلم الفرق
بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كاذا كقوله خرجت فاذ زيد قائم وعليه
قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير وبين ظرف مكان و
ما زائدة والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وهو العامل
في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين زمان العسر



موجود والعامل في اذ وارث لانه ليس بمضاف الى وارث فيمتنع
عمله فيما قبله فلا يجوز ان يعمل وارث في بين واذ لكونه بين واذ
ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي المكان الا على سبيل
البدل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اى ومن
الظروف المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كان للاستفهام
او للشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تقعد
نقعد وبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله
ومتى للزمان فيهما اى ومتى لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى
القتال او في الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين متى الشرطي واذا
الشرطي ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان
المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال آتيك متى احمر البسر ويقال
اذا احمر البسر وبنى متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط
قوله وايان للزمان استفهاما اى ومن الظروف المبنية ايان
لتضمنه همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما اى ومن الظروف
المبنية كيف لزمان الحال في الاستفهام تقول كيف زيد وبنى لتضمنه همزة
الاستفهام وهو من الظروف الزمان عنده لانه سوال عن حال المسئول
عنه في الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة آه اى

وهو لظرف الزمان في الاستفهام
كقوله تعالى ايان يوم الدين
وبنى ايان ق ع

اى ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول
المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا
لمتى لبيد ابتداء اول المدة التى هو المطلوب بقول ما رايته مذ يوم الجمعة
والثانى بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التى
هى المقصود وهى الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رايته منذ
يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مشتركين لكونهما حرفين في اللفظ قوله
وقد يقع المصدر او الفعل او ان وان اى وقد يقع المصدر
بعدهما نحو ما رايته مذ سفره او الفعل نحو ما رايته منذ سافر وان
المخففة نحو ما رايته منذ ان سافر وان الثقيلة المفتوحة نحو منذ
انه سافر قوله فيقدر زمان مضاف لازم لما ذكره اى اذا وقع
بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب ان تقدر بعدهما زمان
مضاف اليه لكونه المعنى مبنيا عليه اى ما رايته منذ زمان سفره وزمان
ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وح يكونان بمعنى اول
المدة قوله وهو مبتدا وما بعده خبره خلافا للزجاج اى مذ ومنذ
مبتدا في مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما موقتان لكونهما
في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا
للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما اى يوم الجمعة

اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد
الا اذا جعل منذ ومذ مبتدا او لا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع مثل
يومان مبتدا في مثل قولنا ما رايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة
بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التي بعدها صدرها الا عند السيرافي فانه
جعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك
قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد
اي ومن الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرها وقد
اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون
ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لان من لغاتها لدا و
الذي وضعه وضع الحرف ثم حمل عليه اخواته وحكمها ان تجر ما بعدها على
الاضافة نحو المال لدى زيد لكن بعض العرب نصب غدوة بلدن خاصة
تشبيها لنونها بالتنوين من حيث انه يثبت وينزع والفرق بين
عند ولدى انه اذا اعتبر المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال
حاضرا عنده واذا قيل المال عند زيد يصدق سواء كان عنده حاضرا
او غائبا قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي ومن الظر

الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل
الاستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل
الاستغراق نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى
في واختصا بالبناء من ساير الظروف لعدم ظهور في فيهما فتضمنا في
او لتضمنهما لام التعريف قوله والظروف المضافة الى الجملة اه اي و
يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين والى اذ نحو قوله تعالى من خزي يومئذ لاكتسابها البناء من
المضاف اليه وقيل المراد بالجملة هو الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها
الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت
فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله
ويجوز انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغير اه اي
وكذلك يجوز بناء مثل وغير مع ما على الفتح اذا اضيفا الى ما نحو قيامي
مثل ما يقوم او الى ان نحو قيامي في مثل ان يقوم او الى ان في مثل
قيامي مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان
لم يكونا من الظروف لكونهما مشابهين للظروف من حيث احتياجهما

الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ بعينه اه
فقوله ما وضع لشئ شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع
لشئ بعينه والمعارف انواع اعنى المضمرات والاعلام والمبهمات اعنى الموصولات
واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف
من المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنسى
نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما للتعريف الاستغراقي الجنسي كقوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم
يعاد المنكور معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول او بان يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق
اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك واما المعرف بالنداء نحو يا غالب
والمغلوب وقدم قوله والعلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد فقوله ما وضع لشئ بعينه شامل لجميع المعارف وقوله
غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا غيره فان انت
وضع لمخاطب مع كونه متناولا غيره وهو زيد وعمرو اذا خوطب به
وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك كزيد
اذا سمى به رجل ثم سمى به آخر فانه وان كان متناولا غيره لكن ليس

بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع
لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب
المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشئ غير معين
واما قوله خلافه لا يقال المختار انه موضوع لمخاطب غير معين ويمنع
كونه موضوعا لشئ غير معين لان ذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب
لتميزه عن المتكلم والغائب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشئ
معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز
عن واحد من غير الرجال فان مثل انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان
لواحد لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال
لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغائب والمتكلم في كونه
موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت
كلي باعتبار ان مفهومه لمن تخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار
عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت
ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين انما هو باعتبار عروض الجزئية
والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في
شخص آخر غير الذي استعمل اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب
المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشئ بعينه

غير جايز استعماله في شيء آخر وح لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا
انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه
غير جايز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا
يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو المعين لا يتناول غيره بنفسه حتى
يحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف
المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع
شركة ما ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه
حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف
اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة
وفايدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف اخص من
الصفة او مساو لها فاي منها موصوفا يكون اعرف بالنسبة اليه او
مساويا له قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل
فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة غير معين والكل على سبيل البدل
قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء اي اسماء
العدد اسماء وضعت على التعاقب لتدل على كمية آحاد الاشياء
اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن

عن قول القايل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية
آحاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية آحاد جميع الاشياء لانه لا يمكن
تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا تقدر جميع الاشياء
بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية آحاد الاشياء
بالذات فلا ينتقض بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واصل
واصول الاعداد اثنتا عشرة كلمة من واحد الى عشرة ومائة والف
ويتولد منها اعداد غير متناهية الى حد تقف عنده والتولد اما بتثنية
نحو مائتين والفين واما بالجمع نحو عشرين والوف ومئات واما بالعطف
نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو قوله
تقول واحد واثنان وواحدة واثنتان الخ اي وتقول واحد واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس
وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة
رجال وعشر نسوة وهو غير جاير على القياس المشهور وانما لم يجز عليه لان
المعدود المذكر جمع هنا ويكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذا
لحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق
فاحتيج الى تانيثه اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
فلان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسبت التانيث من المضاف اليه

واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد به المذكر
فمن قال ثلثة دواب اجرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة
على وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها يستعمل استعمال الاسماء
من حيث لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وح
يكون المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة
مجرى عرفه واعلم ان المختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات اوى
لان الواحد ابن عرس وابن اوى وقال المحققون من علماء البصرة
ثلث طلحات ان اريد به الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء
فرقا بينهما **قوله** احد عشر اثنا عشر احدى عشرة الى آخره اى اذا
جاوزت عشرة فقل احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى
عشرة واثنتا عشرة امراة للمونث اما الجزء الاول فقد جاء حال
التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة
الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المونث وتذكيره في المذكر
فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته لعلة يذكرها في اخواته و
تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة
للمونث بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول
جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كمجيئه حال الافراد في تذكير المونث

وجب
المونث وتانيث المذكر والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما
تذكيره للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة
وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمونث
وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالى اربع فتحات في
كلمة واحدة مع تركيبها مع ما في آخره فتحة **قوله** عشرون واخواتها
فيهما اى تقول عشرون واخواتها وهي ثلثون واربعون الى تسعين
في المذكر والمونث نحو عشرون رجلا وامراة الى تسعين رجلا
امراة **قوله** احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف اه اى اذا
عطفت العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهي من
احد الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفته وتعطف عليه عشرون
وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى
وعشرون للمونث قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى ثم خذ احدا واحدى
واحدا الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات
فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى
تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وانما لم تركب الاحاد
مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركبت الاحاد مع العشرة لان الواو
والياء في عشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء والجمع

ثم تقول بالعطف على لفظ ما
الى التسعة والتسعين ومعناه
[illegible]

بينهما متعذر قوله مائة والف مائتان والفان فيهما اه اى تقول في
المذكر والمونث مائة ومائتان والف والفان والاف من غير تغيير
نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة قوله ثم بالعطف
على ما تقدم اى اذا جاوزت مائة يستعمل بازائها على ما عرفت
من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف على مائة فتقول مائة وخمسة
رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا يستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان
تصل الى مائتين ثم يستعمل ما دون المائة وتعطف على المائتين وهكذا
الى الالف واذا وصلت الى الالف يستعمل ما دون المائة على ما عرفت
وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة وواحد
وعشرون رجلا والف ومائة واحدى وعشرون امراة ولم يذكر هذه القاعدة
في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما قوله وفي ثماني
عشرة فتح الياء اه اشارة الى مخالفة لاخواته لان آخر الاسم الاول منها
المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثني عشر واثنتي
عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته من المبنيات
لجواز فتح يائه قياسا على ساير المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها
مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قوله
وتمييز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى اى لما فرغ عن كيفية استعمال

استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات فقال مميز
الثلاثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو
ثلاثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه
فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء وانما اشترط
الجمعية لفظا او معنى ليوافق العدد المعدود لكونه اياه في المعنى انما
ابتدا بمميز الثلثة لعدم مجيء المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله
الا في ثلثمائة الى تسعمائة اه اى استثناء من قوله ومميز الثلثة الى
العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلث الى
التسعة الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة
لعقد معين ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئين
ان اريد المذكر العاقل والى مئات ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز
باضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله
بتقدير التنوين في احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف بغير اللام
والاضافة فهو في تقدير الثبوت وتمامه بشبه نون الجمع في عشرين
واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع قوله
ومميز مائة والف اه اى مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة والالف

ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتهما اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما
لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مآت
الى تسع مآيات بخلاف تثنيته فانه يقال مائتا رجل قوله واذا كان المعدود
مونثا اه اى اذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك
وجهان اى جاز لك تذكير العدد وتانيثه كالشخص المطلق على المراة
فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة
للمعنى وبالعكس اى اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا
فلك وجهان تذكير للعدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس
المطلق على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعات اللفظ
فى الصورتين اولى عندهم من مراعات المعنى قوله ولا تميز واحد واثنان
اه اى لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ
معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف
الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذى هو
المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد فى الجمع لعدم تعين
المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود اى المميز واما قولهم رجل
واحد ورجلان اثنان فللتاكيد قوله وتقول للمفرد من المتعدد
اه اى وتقول للواحد من الشىء الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير

تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذى اشتق منه ذلك الواحد مثل
ما اشتق ذلك الواحد منه الثانى للمذكر والثانية للمونث الى العاشر
والعاشرة وانما ابتدا بالثانى لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد
واحدا كقوله تع ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اى الا وهو مصير الثلاثة
اربعة وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى
انه مصير عددا اكثر عددا بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق
من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت
التسعة قوله وباعتبار حاله الاول والثانى الى العاشر عطف على قوله
باعتبار تصييره اى وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار
انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول
والثانى للمذكر والاولى والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة
تقول ثالث ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل
الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ
الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانى ولم يجز نصب ما بعد
الثانى الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف
الاعتبار الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير
قوله والحادى عشر والحادية عشرة اه اى اذا جاوزت العشرة

نقول باعتبار حالة الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم المذكر بخلاف
ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر
من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث
قوله ومن ثم قيل في الاول اه اي ومن اجل انه يقال الثاني والثالث
باعتبارين قيل باعتبار الاول اي باعتبار تصييره ثالث اثنين اي
المضيف الى ما هو اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد ليمكن ان يصير
مثل المشتق منه ومعنى ثالث اثنين اي مصير الاثنين وهو اسم فاعل
من ثلثهما وقيل باعتبار الثاني اي باعتبار حالة ثالث ثلثة اي المضيف
الى عدد مساو للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى وقيل كونه مضافا
الى ما هو اكثر كثالث عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى
وهو اتصافه بالثالثية قوله وتقول حادي عشر اه اي وتقول حادي
عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى
ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة
بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة قوله وان شئت حادي احد
عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب اي وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة
اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء

البناء وهو التركيب ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما
قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث والمذكر بخلافه
انما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة
الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا
نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء في نحو ارض لردها في
التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء اه
اي وعلامة التانيث التي تلحق الاسم المؤنث ثلثة وهي التاء والالف
المقصورة والالف الممدودة وقدم التاء لقلتها وانما احتاج الى علامة
التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة في تعريف المؤنث
وابنية المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعلى كشعبى وفعلى كسلمى وفعلى
كدفلى والثلثة الاولى مختصة بالتانيث بخلاف الاخيرين وابنية
الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك
قوله وهو حقيقي ولفظي اه اي والمؤنث اما حقيقي واما لفظي والحقيقي
ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة بازائها الرجل والناقة بازائها
الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون
بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث كظلمة او لم يكن

نحو عين وكل عضو زوج الانادرا ومن المونث اللفظي المضاف الى المونث
والمضاف جزء منه كقوله يلتقطه بعض السيارة وكقولك اعجبني مشي هند
او فعله كقولك اعجبني مشي هند او صفته كقولك اعجبني حسن هند ولا يجوز
ان يقول جاءتني غلام هند لان الغلام ليس جزءا منها ولا فعلا ولا صفة
لها والذي يعرف به تانيث النوع الاخير الضمير والاشارة كقوله تعالى
هذه النار التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس
وضحاها ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تعالى والتفت الساق بالساق
ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم انه اراد باللفظي
ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي
ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول
المونث الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمونث المعنوي سواء
كان حقيقيا او لم يكن **قوله** واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي اذا
اسند الى المونث الحقيقي او الى ضمير المونث اللفظي الفعل لحق الحاق
التاء بالفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمونث الحقيقي جاز التذكير
اذا لم يلتبس كما اذا سمى امراة بزيد كقولهم حضرة القاضي اليوم امراة
وكقول الغد ولدالا حيطرام سوء والذي يدل على ان المراد من الضمير في
قوله واذا اسند اليه المونث الذي ذكرناه المونث **قوله** وانت

وانت في ظاهر غير الحقيقي اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى
ظاهر المونث غير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس
والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره
ان الاول نحو جاءني موعظة علم منه ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة
جاءني من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم وانه شيء آخر
منتظر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم
من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ان يجب ان يقال طلع جاءتني
ويجوز ان يقال جاءتني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مونثا لفظيا وهو خلاف
المشهور **قوله** وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم اي وحكم الجمع
الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المونث
الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل
وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه
لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المونث
حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاءني الرجال والزينبات وجاءت
الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون
تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي وانما لم يعتد بالتانيث
الحقيقي في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحد ولم يفعل

بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب
المعنى او لان المذكر اصل والمونث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر
السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد قوله وضمير العاقلين
غير السالم فعلت وفعلوا اى وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير مونث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر
العاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو
الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت قوله
والنساء والايام فعلت وفعلن اى اذا كان الفعل مسندا الى
ضمير جمع مونث عاقلا كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير جمع
مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى
كونه مسندا الى ضمير مونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه
مسندا الى ضمير جمع مونث تقول النساء والعيون والايام فعلت
وفعلن قوله المثنى ما لحق آخره الف اه اى المثنى اسم الحق بآخره الف
او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله
ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة لحوق هذه الحروف بالاسم

بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين
فلا يقال قرءان يراد به الطهر والحيض بل يراد به طهران او حيضان
والمراد بالمثل فى قوله ليدل على ان معه مثله المثلية فى اللفظ والمعنى لكنه
يشكل بمثل قمرين والعمرين وجوابه انا لا نم انه يشكل بمثل قمرين و
العمرين فانه لولا اطلاق عمر على ابى بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما
لم يقل القمران والعمران الا ان كون الشئ مثل غيره فى اللفظ قد يكون
لاستعارة ذلك اللفظ لغير التسمية وقد يكون لا كذلك قوله
والمقصور ان كان الفه اه اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به
نحو ظبى ودلو والمعتل الياء نحو القاضى الحق بآخره الف او ياء
ونون من غير تغيير تقول جاءنى الزيدان والظبيان والقاضيان
ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا تقول فى الجر
ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان فى قاض و
عم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الانواع للعلم بحكمها من
الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو
ثلاثى قلبت الفه واوا لامتناع الاجتماع الالفين وكغير اصل هذه
الالف الواو نحو عصوين فى عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء
اما لكون الالف بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك

اما بان لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكنه لا يكون الفه بدلا عن واو
والاول على ثلثة اقسام اولها ان يكون الفه بدلا عن واو وتقول
ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون اليا اخف من الواو والثاني
ان يكون الفه بدلا عن يا نحو اعشان في اعشى وثالثها ان لا يكون الفه
بدلا عن يا ولا واو نحو حباريان في حبارى والثاني قسمان احدهما
ان يكون الفه بدلا عن يا كقولنا فتيان في مسمى فتى والثاني ان يكون غير
بدل عن حرف كقولنا متيان في مسمى متى **قوله** والممدود ان كانت
همزته اصلية اي آخره اعلم ان همزة الممدودة اما اصلية واما للتانيث
واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية تثبت بحالها لكونها
اصلية تقول في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واوا ايذانا
بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب
اختصاص القلب بالواو لان مناسبتها الواو اكثر في الثقل و
ان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها
وهو ظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زائدة
تقول في كساء كساوان وكساءان وفي رداء رداوان ورداءان
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة
للالحاق نحو حرباء تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف

نحو اخ واب يرد الى الاصل وفي نحو يد ودم وجهان **قوله** ويحذف
نونه بالاضافة اي ويحذف نون المثنى باضافته الى اسم لانها تؤذن
بالانفصال **قوله** وحذفت تاء التانيث اي وحذفت تاء التانيث
في خصيته واليته عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها في غيرهما
لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يفترقا كان المثنى
هنا بمنزلة المفرد فكما لا تقع في وسط المفرد تاء التانيث لا تقع في
وسطها **قوله** المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما فخرج بقوله
ما دل على آحاد شامل لغير المجموع نحو رهط وخمسة وبقوله مقصودة نحو
مفردة يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على آحاد بحروف مفرد ما لعدم حروف
مفردها وبقوله بتغيير ما تنبيه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه
مثل هجان فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع يقال ناقة هجان
ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان
حال كونه مفردا ككتاب وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور اسم دال على
آحاد يقصد تلك الآحاد بحروف مفردة كرجال فانه دال على آحاد يقصد تلك
الآحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفردة ولم يقل بمفرده
لان صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد تلك الآحاد حال
الجمع بمفرده بل يقصد بحروف مفردة ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة

زايدة ولو قال ما دل على آحاد بحروف مفردة لكفى اللهم الا ان يوجد
الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان الاولى ان يتعلق بحروف
مفردة بدل لا بمقصودة قوله ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لازم لتحديد
المذكور اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم
دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز
اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال
عندي خمسة ارطال تمرا ولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان
جمعا لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره
على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم
ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قوله ونحو فلك جمع اي ويلزم منه
تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير ما لان الفلك المفرد
على وزن قفل والجمع على وزن بلق قوله وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح
او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول
فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا
قوله والصحيح لمذكر ولمؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع لمذكر نحو زيدين
جمع زيد واما جمع مؤنث نحو زينبات جمع زينب قوله المذكر ما لحق آخره
واو مضموم ما قبلها الخ اي جمع المذكر اسم الحق بآخره واو مضموم ما قبلها

قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا
من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون
بعض افراده ماشيا وبعضها قائما وانما قلنا غالبا لجواز اطلاق
الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل هاهنا من جنسه استغناء عنه بذكره
في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق بآخره هذه الحروف من
غير تغيير قوله فان كان آخره ياء الخ اي فان كان آخر الاسم الذي يراد
ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان
اصله جاءني قاضيون فنقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر
اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان اولى لان في آخر مفرده ياء وهو القاضي
بخلاف قاضون فانه ليس في آخر مفرده ياء وهو قاض لانه محذوف الياء
لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع نظرا الى ما في الباب لابد للياء المحذوفة
لوجود علة حذفها قوله وان كان مقصورا حذفت الالف الخ اي وان
كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي
ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون نحو جاءني مصطفون اصله جاءني مصطفيون
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره اعلم انه لو قال مثل المصطفون

لكان اولى لما ذكرنا قوله وشرط ان كان اسما فمذكر علم يعقل الى آخره
اعلم ان الاسم الذى يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما
فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهى كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف مما عداه فاعطى الاشرف الاشرف فان فقد منه مجموع هذه الثلثة
كالعين او اثنان منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج للفرس علما
لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه امور خمسة احدها
ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثانى ان لا يكون افعل الذى مؤنثه فعلاء
نحو احمر وحمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل
التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل بجمع حمراء لانه ليس بصفة وكلامنا
فى الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله
فمذكر والثالث ان لا يكون فعلان الذى مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى
للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذى ليس مؤنثه فعلى والثانى يجوز
جمعه هذا الجمع نحو ندمانون فى جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوى فيه المذكر والمونث
نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور اذا كان بمعنى الفاعل لانهم لو جمعوا
هذا الجمع لقيل جريحون فى المذكر وجريحات فى المونث فلزم الاختلاف

ختلاف بين صيغتى الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتى الواحدين
فى المذكر والمونث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا
فى فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى
فاعل والثانى بمعنى مفعول كان جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر
فيهما لدخول تاء التانيث عليهما للمونث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة
وناقة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك القول فى مفعال ومفعيل وفى كل
ما يزيد فيه المبالغة بادخال تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن
يروى الشعر كثيرا وفروقة وضحكة لانه يستوى فيه المذكر
والمونث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه المذكر مع المونث
وهو عطف على فعلان فعلى اى وان لا يكون المذكر مستويا فى اللفظ
مع المونث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة
لكونه مونثا الخ واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه
عنه بقوله فمذكر يعقل فحينئذ ان يذكره ههنا لدفع وهم من يتوهم ان
المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد قوله ويحذف نونه بالاضافة
اى ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا فى المثنى قوله وقد شذ
نحو ارضين وسنين هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان الارض والسنة والاوزة والحرة والقلة والثبة وما يشابهها

جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون
والقلون والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة وهي كونه مذكرا
علما عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المص
بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها وجعلوا ان
الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث
المقدرة كما في ارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة
وهو في غاية السماجة قوله والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء
اي وجمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم الحق باخره
الف وتاء نحو قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء لان
تاء التانيث زايدة ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان
صفة الخ اي الاسم المؤنث الذي يراد جمعه هذا الجمع اما صفة او غير صفة
فان كان صفة وهو اما ان يكون له مذكر او لا يكون فان كان فشرطه
ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
ومن ثم لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى
فاعل ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكر بالواو والنون
وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث
نحو حايض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول

ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار
الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على
حوايض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة
وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما جمع صحة بالالف
والتاء مطلقا اي من غير اعتبار الشرط لعدم الاحتياج الى
الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة
وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو جمالات و
سرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس
اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع
رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان
فان الفلك مفرد كقفل وجمع كاسد وان الهجان مفرد
ككتاب وجمع كرجال قوله جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة
هذا قسمة الجمع باعتبار آخر اي جمع القلة وجمع الكثرة والجمع القلة
هو الذي يطلق على العشرة وما دونها من غير قرينة وعلى
ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة ويستعار كل واحد
منهما للآخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء واوزان جمع
القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة

والصحيح اى وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المونث السالم كمسلمات وما عدا
جمع القلة التى ذكرنا ها جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجارى
على الفعل انما احتاج الى تعريفه ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق
لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان
كل مصدر لا بد له فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو قوله ويله
وويحه فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره
نحو ويله وبقوله الجارى على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له يجرى عليه
والمراد بالجارى عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله
وهو من الثلاثى سماعى اى المصدر من الفعل الثلاثى سماعى يرتقى
الى اثنين وثلثين بناء وفى غير الثلاثى قياسى وهو من افعل افعال
ومن فعل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعال كقوله تع وكذبوا باياتنا
كذابا ومن افتعل افتعال نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعال نحو انطلق
انطلاقا ومن استفعل استفعال ومن تفعل تفعل وتفعال نحو تملق
تملقا تملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل
اليمن يقولون قيتالا ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعلل افعلال
ومن افعال افعيلال ومن افعوعل افعيعال قوله ويعمل عمل فعله
ماضيا وغيره اى المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضى والمستقبل

غيره اعنى الحال والاستقبال لان عمله لكونه فى تقدير ان مع الفعل
والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها
وانما قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا
فحكمه غير ما ذكره ههنا قوله ولا يتقدم معموله عليه اى ولا يتقدم معمول
المصدر عليه فلا يقال اعجبنى زيدا ضرب عمرو لكونه فى تقدير ان الموصول
مع الفعل فكما لم يتقدم ما فى حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما فى حيز صلة
المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه اى ولا يضمر الفاعل فى المصدر لانه لو اضمر
فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكنه لا يجوز اضماره فى المثنى
والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين فى المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية
الفاعل واجتماع الجمعين فى المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو اعجبنى ضرب
زيد او الا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الى ضمير وقد تبين انه
لا يجوز قوله ويجوز اضافته الى الفاعل اى ويجوز اضافة المصدر
العامل الى فاعله كقوله تع ولولا دفع الله الناس ويضاف قليلا
الى المفعول بحذف الفاعل كقوله تع من دعاء الخير او لم يكن كقوله
امن رسم دار مربع ومصيف لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته
الى المفعول لان احتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال

وقد يضاف بعد المعرفة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى ولعله انه مع الكثر مشابهته للفعل لكونه نكرة مثل الفعل
قوله واعماله باللام قليل اى واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل ولعله تعذر تقديره بان مع الفعل لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء فى الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخى الاجل قوله فان كان مطلقا
اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن نحو قولك ضربا زيدا لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اى جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا
اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء

اسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله وصيغته من الثلاثى على فاعل وصيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثى على وزن فاعل ولهذا سمى بالكثرة الثلاثى ومن غير الثلاثى على صيغة مضارعه بميم مضمومة فى اوله وكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدحرج من ادحرج بدحرج ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما شذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن وانبج فهو منبج واعشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال الخ اى ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الوزن ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله على الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضاربا مثل يضرب من حيث الوزن ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال او للاستقبال لان الفعل الذى يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضى وانما لم يعمل عمل الفعل الماضى لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الوزن فان ضاربا مثل يضرب لا مثل

ضرب ويشترط الاعتماد على الهمزة صاحبه اعني الاعتماد على المبتدا او على
ذي الحال او على الموصوف او يشترط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه
ح يتقوى بذلك على العمل اما في الصور الثلاث الاول فلانه مستقر
في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه وهو مذكور
ح واما في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى
واعلم انه لو قال ويشترط عدم وصفه قبله وبعدم تصغيره لكان
اولى لخروجه بالوصف او التصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف
فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف في المعنى وامثلة على هذه الشرايط
نحو زيد قايم ابوه وجاءني زيد قايما ابوه ومررت برجل قايم
ابوه وما قايم زيد واقايم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان
فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم
الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول به والمفعول له وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها
والمراد بالحال والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تع
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هاهنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة اي

اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة
معنوية لانه غير عامل ح لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنوية
لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي يصحح جواز مررت
بزيد ضارب بكر امس خلافا للكسائي اي وجبت اضافته خلافا للكسائي فانه
قال لم يجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال
او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطي عمرو
درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا
امس وانت تعرف الجواب عنهما عقيبه قوله فان كان له معمول آخر اي
فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير الذي اضيف اليه نصب
بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فهذا درهما منصوب
بالفعل المقدر وكذلك ان كان له مفعولان غيره نصبا بتقدير الفعل
نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان له ساير الفضلات
قوله فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي والحال
والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا او امس قوله وما وضع منه للمبالغة اي اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل وشرايطه المذكورة

وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة
تقول زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا او زيد الضراب ابوه
عمرا الان او غدا او امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة في الكتاب
فقوله ما وضع مبتدا وقوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع مثله اى
مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان
ضاربان عمرا والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا وتقول
الزيدان هما الضاربان عمرا والزيدون هم الضاربون عمرا
الان او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما
قد لا يكونان على وزن الفعل لطراد الباب العمل المثنى والمجموع
قوله ويجوز حذف النون مع العمل اى ويجوز حذف نوني تثنية
اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف مع العمل اى مع
نصب ما بعدهما تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول
كقوله الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف وانما لم يتعرض من طرف النون عند الاضافة لانه معلوم في
باب المثنى والمجموع ويعلم انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف
تخفيفا لانه ليس بصلة قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن
وقع عليه اى اسم المفعول اسم مشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك

الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز من غير المشتق من فعل فانه لا يسمى
اسم المفعول وشامل لغيره من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل
وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه غيره قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول
اى وصيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا وبه
سمع لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر
اى بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر لفظا نحو مدخل من يدخل او تقديرا نحو
مختار ومحمر قوله وامره في العمل والاشتراط اه اى وامر اسم المفعول
في عمله عمل فعله واشتراط اعماله كامر اسم الفاعل في عمله واشتراط اعماله من كونه
بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او على الهمزة او ما ومن
عدم الاشتراط لكونه بمعنى الحال او الاستقبال مع الالف واللام وعلة
ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى تقول زيد مضروب غلامه
ومعطى ابوه درهما الان او غدا او زيد المضروب غلامه الان او غدا -
او امس ومن جملة شرائط اعماله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا في
اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به
على معنى الثبوت اى الصفة المشبهة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام
ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير
المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وقوله لازم يخرج اسم الفاعل



قائم
المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن
به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت يخرج
عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقايم وافضل و
لقايل ان يقول لا نم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم
لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد وعلى الحد
قيدا آخر وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل
ومختلفة ايضا على حسب السماع بقولك حسن وفي صعب صعب
وفي ظرف ظريف قوله ويعمل عمل فعلها اي ويعمل الصفة المشبهة عمل فعلها
مطلقا اي من غير اعتبار الزمان لعدم اشتراط الزمان في عملها
لان المراد من قولك زيد حسن ثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط
اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما كما ذكرنا في اسم الفاعل قوله
وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة اي وتقسيم مسائل الصفة المشبهة
ان تكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين
معمولها اما مضاف واما معرف بلام التعريف او مجرد عنهما فهذه ستة
اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة
معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني عشرة

مسألة حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب
ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب
في المعارف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات
منها على التمييز والجر في المجرورات الست على الاضافة قوله وتفصيلها حسن
وجهه اي تفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع
وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن
وجه برفع وجه ونصبه وجره الحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره الحسن
الوجه برفع الوجه ونصبه وجره الحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره
قوله اثنان منها ممتنعان اي اثنان من هذه الوجوه الثمانية عشرة
ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم
افادة الاضافة فيهما خفة ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى النكرة قوله
واختلف في حسن وجهه اي اختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن
وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان
الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة
الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والبواقي ما كان فيها
ضمير واحد احسن اي البواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط
مسئلتين منها او ثلث اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير

واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسألة حسن وجهه برفع وجهه
حسن الوجه بالاضافة حسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه
وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب
والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة وثانيها حسن وليست باحسن
وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم
احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج اليه ومسائله حسن وجهه
بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وجره وثالثها قبيح
وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسائله الحسن الوجه
برفع الوجه حسن والوجه برفع الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن
وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى ما
يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقديرها
ان الضمير المذكور في الوجه المدرك بالحس لكونه بارزا واذا عرفت
ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود
فاعلين لعامل واحد وح تكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع و
يكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة
ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررته
لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله فتونث وتثنى وتجمع اي اذا تحقق

تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تونث
الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى الموصوف
تقول مررت بهند الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين
ومررت برجال حسان الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العائد الى المظهر
واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير و
انه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان معمولها
مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان
كان كان فيهما ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيهما ضمير وان كان ما بعدها
منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان
كان الاول كان فيهما ضميران وان كان الثاني فيهما ضمير واحد قوله
واسماء الفاعل والمفعول المتعدين اي اسم الفاعل الغير المتعدي
واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعولين ان مثل الصفة المشبهة في
جواز المسائل الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز
هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول
فجوازها فيهما بالطريق الاولى تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسائل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول
بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم تجر فيهما هذه المسائل للالتباس

الايدى انهما لو كانا متعدين وجوزنا لكل البا بزو قلنا زيد ضارب
اباه و زيد معطى اباه درهما لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول و فى المثال الثانى لم يعلم انه مفعول
ثان لمعطى و مفعول اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول و
المفعول الثانى محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه و زيد معطى
ابيه لم يعلم ان ابيه فى المثال الاول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه
وان ابيه فى المثال الثانى مفعول الاول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول
ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدى ليس
كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره اى اسم التفضيل اسم اشتق من فعل
لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره من
المشتقات من الفعل و قوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والالة لانها ليست لموصوف و قوله بزيادة على غيره يخرج اسمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها
و انما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا و شرا
اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وابل الحنائم لانهما
غير مشتقين من فعل قوله وهو افعل اى اسم التفضيل على وزن

افعل

افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثى مجرد ليمكن اى وشرط
اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثى مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل
منه الا يرى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه
شيئا لم يمكن وان حذفت الزوايد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان
المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج واعلم انه يشكل بمثل اعطى
واولى واعطى واجدى لانه ليس مبنيا من ثلاثى مجرد فاذن لو قال
وشرطه غالبا لكان اصوب قوله وليس بلون ولا عيب اى وشرطه
ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون و
العيب افعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بنى منهما افعل التفضيل
التبس احدهما بالآخر الا يرى انك لو قلت زيد هو احمر لم يعلم ان
المراد ذو حمرة ام زايد فى الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب
الظاهر حتى لا يشكل احمق و اضل سبيلا قوله وان قصد غيره
اى فان قصد تفضيل غير الثلاثى المذكور وهو الرباعى نحو دحرج
وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج و الالوان والعيوب نحو الحمرة
والعورة توصل الى تفضيله بثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو
مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له تقول اشد استخراجا
واكثر بياضا واقبح عمى فى المثال الاول لغير المجرد والثانى للون والثالث

لليعب قوله وقياسه للفاعل اى وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون
المفعول لانه لو بنى لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على
الفاعل الذى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه فى اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة
للفاعل اصل فيهما فى المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول قوله وقد جاء
للمفعول اى وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر زوا لوم
لوم واشغل واشهر واعرف وغيرها قوله وقد يستعمل على احد
ثلثة اى وقد يستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا
نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل عليه
فاذن لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد
من اللام ومن عن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل
والمفضل عليه ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون من تبعيض
ما كانه قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال و
لا يجوز ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه بغير احد الاشياء
الثلثة الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى
قوله فاذا اضيف فله معنيان اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا
كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد زيادته على ما يضاف

اليه وفى يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه ومن افرادها لمشاركته
المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا الجبة افضل
الكتان بل يقال افضل من البشر والين من الكتان ولا يلزم من دخوله
فى المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة غير داخل فيه
من جهة التفضيل قوله فلا يقال يوسف احسن اخوته اى فلاجل انه
يشترط ان يكون داخلا فى المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن
اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة الى
الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط
فيه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم و
خارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثانى ان تقصد زيادة
مطلقة اى والمعنى الثانى تقصد به حين كونه مضافا هو ان تقصد به
تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص
والتوضيح نحو نصيب اشعر اهل جلدته قوله فيجوز مثل يوسف احسن
اخوته اى لاجل انه تقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على
ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع
النقيضين لعدم دخوله فى المضاف اليه قوله ويجوز فى الاول الافراد
والمطابقة لمن هو له اى يجوز فى المضاف بالمعنى الاول الافراد فى جميع

الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون
افضلوا القوم لكونه مشابها لافعل من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل
واحد منهما وجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا
القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا
القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث
وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني والمعرف
باللام فلا بد فيهما من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني وهو المضاف
لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة
لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما
افعل من لعدم المفضل عليه فيهما وامثلتهما ظاهرة قوله والذي بمن
مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا
مذكرا لصيرورة من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه
ولا تأنيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث
قبل مضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بين اجزاء الاسم
وبين علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان
لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل الخ اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا
اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب ذلك الشيء مفضل باعتبار

ذكر

الاول مفضل على نفسه باعتبار غيره وذلك الشيء حال كون هذا التفضيل
منفيا كقوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل
باعتبار عين الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد
حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرائط
المذكورة لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته
على التفضيل وانما قال ولا يعمل في المظهر لانه يعمل في المضمر من غير هذا
الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى الشرط المذكور
لانه بمعنى حسن الخ اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط
المذكور اي انما عمل الخ لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو بمعنى قولك ما رايت رجلا حسن
في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط
فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يجعلوا اسم التفضيل رافعه ولو رفعوا
اسم التفضيل في مثال المذكور وهو احسن لكان خبر المبتدا والكحل
مبتدا فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل
وهو غير جائز قوله ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد
اي ويجوز لك ان تقول رفعه بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كونها

كونه معناها واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد قوله وان قدمت ذكر العين اه اي وان قدمت ذكر
العين على اسم التفضيل جاز في عبارة اخرى من غير ذكر من مع ما
كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد
عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه مررت
على واد السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم
المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل
من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب لانه حال وعامله وكوادي السباع
مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين يظلم جملة ظرفية حال عن وادي
السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى
وان جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من واديا
او متعلقا بلا ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل واتوه
صفة ركب وتائية تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله
الا ما بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى
سري فيكون صفة واقعة موقع المصدر الفعل ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم

الثلثة وقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله باحد الازمنة الثلثة
يخرج الاسم وينبغي ان يراد بها الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية
وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقض المذكور
في حد الاسم قوله قوله ومن خواصه اه فقوله من خواصه اشاره الى
انه ذكر بعض خواصه لكونه اكثر واشهر استعمالا والاربعة الاول
مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه
لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل
وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع
المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم
بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم
وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها ليدل على ان
فاعل الفعل مونث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة
في الاسم وانما اختص لحوق تاء فعلت بالفعل والمراد به الضماير المرفوعة
البارزة المتصلة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة البارزة
في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر لانه لا يحتاج الى الفاعل
واما في الاسماء فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الاعرابين في المثنى
والواحدين في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا اطرادا للباب قوله

الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دل على زمان قبل
زمان انت فيه وهو زمان الحال وهو معنى قوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما
هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت
ونحو جئت وبعت انشاء والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل
امس ولم يطرد للعلم به قوله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى او خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه
موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع
لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع
اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل
بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال
مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمناسبة نحو ضربوا
قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت قوله ما اشبه
الاسم شامل للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد
حروف نايت يخرج الماضي والامر والباء للسببية او للمصاحبة وقوله
لوقوعه مشتركا ومع للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف

نايت

نايت او معه وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك
الاسم فكرجل واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع
فنحو يضرب لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين
او سوف نحو سيضرب او سوف يضرب قوله والهمزة للمتكلم يعني
المعاني حروف نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او
مونثا نحو اضرب ليوافق لفظ اني والنون للمتكلم مع الغير نحو نضرب
ليوافق نحن مذكرين كانا او مونثين او احدهما مذكر والاخر
مونثا ومجموعا كانا او مونثا وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى
نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ولمثناه وجمعه
نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون
وللمخاطب المونث نحو تضربين يا هند وتضربان يا زيدان و
تضربن يا هندات ليوافق لفظ انت وللمونث الغايبة والغايبتين
نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء للغايب غير المونث
والمونثين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المونث
الغايبة تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون
النساء يضربن قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي ومفتوح
فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه

احق وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم
ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا يرى انك
لو قلت من الضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس
ولم يعمل بالعكس لكثرة الرباعي اقل فيه حركة غير الرباعي نحو افعل وافعل
واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل
به نون التاكيد ولا نون الجمع المؤنث وانما لم يعرب غير المضارع
من الافعال لعدم علة الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته
الاسم على ما مر وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد
لانه لو اعرب على ما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره
نحو هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى الاعراب على ما يشبه التنوين
وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون الجمع لان
هذه النون اوجبت سكون ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند
حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل
على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب
اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل
الا المضارع ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان
كذلك كان قوله اذا لم يتصل قيدا الى المفهوم من كلامه وهو ان المضارع

المضارع يعرب لا قيدا الى المذكور وهو لا يعرب غير المضارع
اذا لم يتصل به النون قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي واعراب
الفعل المضارع رفع ونصب وجزم ويسمى جزما لئلا يلزم مزية اعرابه على
اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع بيان للتفصيل
اصناف المضارع في الاعراب فانها تختلف في الاعراب لتعلق كل
ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي
هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا او المخاطب المؤنث اعرابه
بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب وبالسكون حال الجزم نحو هو
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي
لا يكون في آخره الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك بالنون
وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع
لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال
الجزم والنصب وهو في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما
وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربا
وان تضربوا ولن تضربي ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي
وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والمجموع في
الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد

كما تسقط الحركة حال الجزم فكذلك النون وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء

أه اي واعراب المعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو ويرمي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي لخفة الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز ولم يرم لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف قوله والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان الحركة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب بان ولن وكي واذن أه اشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ عن عدها قال فان نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان في المثالين المذكورين متعين لان يكون

ناصب

ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجوب ذكر حرف والسين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست بناصبة اي ان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم هي ان المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لابد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حرف النفي ولهذا قال اورد مثالين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف او للفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله ولن نحو لن ابرح اي مثال لن الناصبة قوله تعالى ولن ابرح ومعنى لن نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل

وهو آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتأبيد قوله واذن
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي اذن انما تنصب الفعل المضارع
بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون
ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم توارد العاملين على معمول واحد و
هما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن
اليك في قولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قوله واذا وقعت
بعد الفاء والواو فالوجهان اي اذا وقعت اذن بعد الفاء
كقولك مجيبا لمن قال انا آتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تع
واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها و
جاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا من غير
النظر الى حرف العطف فكأنه غير معتمد على ما قبلها قوله وكي مثل
كي اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي ومثال كي اسلمت كي
ادخل الجنة ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها
فان الاسلام سبب لدخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند

عند الكوفيين وهو اختيار المصنف وليس بحرف جر وليس النصب بعدها
باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام عليه كقوله تع
لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها اي ينصب ما بعد حتى باضمار ان بشرط ان يكون
بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند
الاخبار او لم يكن فالجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد
بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترتب على ذلك
السير من غير نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى
اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب
الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما يضمر ان بعدها
لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر على الفعل فاضمر ان ليكون
في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب
بمعنى كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون
بمعنى كي وبمعنى الى وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها
وفي المثال الثالث بمعنى الى وما بعدها مستقبل تحقيقا قوله
فان اردت الحال تحقيقا او حكاية اي فان قصد كون ما بعدها

مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بان اريد حكاية الحال كقولك شربت
اليوم حتى ادخل البلد وانت تخبر عن السير حال الدخول او تقديرا
كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس اي انك سرت ودخلت
امس فقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء
فيرتفع ما بعدها وانما لم ينتصب بعد حتى حرف الابتداء لان حرف
الجر وانما لم يجز ان يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون
ان الداخلة على المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال و
تحقق المنافاة بين الحال والاستقبال قوله وتجب السببية
اي اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما قبلها وما بعدها وجب تحقق
الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان
حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثمة امتنع
الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة اي ومن اجل ان
حتى يكون حرف ابتداء ح امتنع ان يقال كان سيري حتى ادخلها
بالرفع في كان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة
مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو
غير جائز لفساد المعنى ومن اجل ان ما قبلها لا بد ان يكون سببا

لما بعدها ح امتنع ايضا ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون
ح ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها و
ما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه ح قوله وجاز في كان
سيري حتى ادخلها في التامة اي اذا كان كان تامة جاز ان يقال
كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو
بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اي وجاز الرفع
في كان سيري قوله وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اي واذا كان
الاستفهام عن تعيين الفاعل كقوله ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع
لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب
لان سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وههنا لم يقع الشك
في السير وانما وقع في نفس السائر قوله ولام كي كاسلمت لادخل الجنة
اي مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت
لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر و
امتناع دخول الحرف الجار على الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير
الاسم قوله ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان اي لام الجحود
لام زايدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم

والفرق بين هذه اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه
ولزوم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب
تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي قوله والفاء بشرطين آه اي وينصب
ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون ما قبلها احد
الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها الا عند تحقق
احد هذه الامور ولهذا لم يجز في الموجب الا في الضرورة كقوله ساترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا واراد به ان الحق استريح مثال
الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي لا يقضى
عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام فافوز فوزا عظيما ومثال العرض
الا تنزل بنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيادة فاكرام مني
وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون
قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير
الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس ليس منك
زيارة فاكرام مني وانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول
سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمر ان كان ما بعد
الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير

المصدر

المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فنقول ائتني
فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا
كان كذلك لم يجز الجزم لان تسمية الشرط والجزاء على الجمعية وانما
سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين احدهما الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي ينصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد هذه الاحكام لان الواو للعطف
فاضمر ان بعدها ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبلها في تقدير
المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا احد منك وتجفو فالمراد
نفي اجتماع الامرين ~~اعني الاعانة والاكرام~~ ومثال الاستفهام هل
تعينني واكرمك فالمسؤول عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة والاكرام
ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
فالمنهي عنه ههنا النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك
فالمطلوب هو الزيادة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق منه فالمتمنى
هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب خيرا لكم
فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد
منها تقدير الاول لا يكون مني جفوة وجفاء منك وتقدير الثاني هل
حصول اعانة لي منك واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكن منك نهي

عن خلق واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام منى
وتقدير الخامس ليثبت لي حصول مال وانفاق منى وتقدير السادس الا يكن
منك نزول واصابة خير منى قوله واو بمعنى الى وايا ما كان يلزم تقدير ان
بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء
بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره
المصنف في الشرح وذكره غيره ان او حرف العطف كالواو الا انها للشك
والشبهة والتخيير وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاول
بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدر في تقدير المصدر
قدر ههنا وكذلك ليكون معطوف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم
او اعطاء منك وهو قوة قولنا لالزمنك الى ان تعطيني او الا ان تعطيني
قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي ينصب بعد حروف
العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم
عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار
ان مع لام كي او مع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين
لام كي ولام الجحود ولم يعكس بالعكس لكون لام الجحود زايدة ولام كي غير
زايدة واما مع الحروف العاطفة فلكونها تتم عطف الفعل على الاسم ظاهرا

قوله ويجب مع لا في اللام اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام
لئلا يؤدي الى اللامين واعلم انه اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة لولا ان
التوبة عليها وكون الحذف اخصر فالتنزه مواضع هنا فهذه الحروف التي ينصب
بعدها ان على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وهو قسم يجب وقسم
يجوز قوله وينجزم بلم ولما آه وينجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو
اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والثاني
جوازم فعلين الاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم
المجازاة عطف على بلم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم
الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان
بالايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف اما ان
لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ ليمنعهما عن الاضافة المانعة عن الجزم
لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان
واما ان يستعمل مع ما وبدونها وهو اين في المكان ومتى في الزمان
كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين يصرف بنا العداة
تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي وكقوله متى تلقني فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو انى كقوله فاصبحت

لوا

الذ تاتها تلبس بها كلام كتبتا تحت رجلك شاجر و غير الظروف ما دمت و اي
ومهما وامثلته قوله اري ايهم كنتم فانا قصاكل ليلة وما تنقص الايام والدهر
ينفد ومن يكرمني اكرمه وقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى
مهما تاتنا به من آية الاية والاصل في مهما ماما وجعل احدهما ماما على ان
ما الثانية زايدة فهو بمنزلة مائم ابدلت الالف الاولى الهاء لتحسين اللفظ
والثاني ان يكون مه واقعا بعدها فكان ما قايلا قال اي اكفف ما لا تقدر عليه
فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم به كما يجزم بما
وانما لم يتضمن بعض الاسماء بمعنى لو مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل
حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو للمضي قوله واما مع كيفما واذا فشاذ
اي الجزم بكيفما واذا شاذ لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان
يكون على اي حال هو عليها ولمنافاة بين اذا وان الشرطية لان اذا
للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله
واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي والكوفي يجوز
الجزم بكيفما مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم اي وينجزم
الفعل بان مقدرة وقد مر بيانه قوله فلم تقلب المضارع ماضيا أقول لما
فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال فلم تقلب المضارع
الى معنى الماضي وتنفيه ولما مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه

ويختص

ويختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد
اشتراكهما فيما ذكر اي ويختص لما بالاستغراق في نفي الفعل في الزمان الماضي الى
زمان الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي
عقيب الندم ولم يلزم منه الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد
ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار
لازدياد معنى لما بزيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعله كقولك ندم زيد
ولما اي ولما ينفعه لان اصله لم زيدت عليه ما فنابت مناب الفعل وقد جاء
حذف الفعل مع لم شاذا كقول الشاعر احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب
ان وصلت وان لم ثم اعلم انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في
ضرورة الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل
من الوحش تؤهل ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا
كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله
ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان
الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا
الى المتكلم والغايب واما في غيرهما فنادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا قوله
ولا النهي ضدها اي لا التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل
وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول او الفاعل مخاطبا او غايبا

او مسكنا قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازاة تدخل على
الفعلين وهي المذكورة من قبل لتدل على ان الاول سبب للثاني والاول
سبب والثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان
المراد بالسبب ههنا السبب في التعقل ليلا يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس
مع ان الثاني سبب للاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول
الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تتم اتم فالجزم في كل
واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول
لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشارة اليه بقوله وان كان مضارعين
اي قوله فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
نحو ان ضربتني اضربك فالوجهان في الجزاء اي الرفع والجزم اما الرفع فلان
حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل
في الجزاء الذي هو بعيد عنه اولى واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم
ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي
فان كان الجزاء مضارعا دون الشرط والوجه الاولى ضعيفة لان
الثاني معرب والجازم موجود وان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم

لكل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او
معنى الخ اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي
يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب الفاء فيه وضابطه فيه انه اذا اثر حرف الشرط في
الجزاء معنى قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره
وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا وجب دخول الفاء عليه لدلالة
على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا
لفظا بغير قد نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم يقترن
به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه وهو
جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى وان كان
قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء عليه لانتفاء تاثير حرف
الشرط فيه لان الغرض منه الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله وان
كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي وان كان الجزاء مضارعا
مثبتا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف
فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فنقوم اي فهو يقوم وترك الفاء
من حيث انه لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم
الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا

منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
ولا رهقا ان جعل لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير لامتناع
اجتماع العاملين على معمول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان
لحرف الشرط تاثير فيه بجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما و
بلن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف الشرط لان المراد بالمنفي بما
هو الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار
الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع
تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم الخالدون
او امرا كقوله قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى وان
علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان
تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا
محققا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما مر الى غير ذلك قوله
ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم يجئ في موضع
الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية

الا نادرا

الا نادرا قوله وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اي ان تقصد السببية اي لجزم الفعل
المضارع بان مقدرة بعد الافعال التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم
تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي
ان تعرفني بيتك ازرك وليته عند تحدثنا اي ان كان عندنا تحدثنا والا
تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقوع الاول
وقوع الثاني لان الاشياء الخمسة المذكورة تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون
الا لغرض فيكون في ضمن هذه الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك
فانه ليس للطلب ولهذا لا يكون في النفي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر
تحقيقا او قوة ليدخل فيه حسبك ينم الناس فان حسبك بمنزلة اكتف كأنه
قال اكتف ينم الناس قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون
من جنس المظهر فيقدر ان لا تكفر تدخل النار وهو فاسد خلافا للكسائي
فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى ان تكفر تدخل النار قوله مثال
الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
بهذا التعريف الامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر فخرج امر
الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فيقول صيغة يطلب بها الفعل
شامل لغيره من امر الغائب والمخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل

المخاطب بجزمه الغائب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولأضرب انا وامر المخاطب
المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله حرف المضارعة بجزمه مثل قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل اما تضرب زيدا الا انه ليس بحذف
حرف المضارعة قوله وحكم آخره حكم آخر المجزوم اي وحكم آخر بناء الامر
حكم آخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء
والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا
كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا انما كان حكمه حكم آخر المجزوم تشبيها
بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم آخره
حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهة الاسم
باحد وجوه ثلث قوله وان كان بعده ساكن اشارة الى كيفية
الامر من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة وتنظر ان كان
بعد حرف المضارعة متحركا اسكن آخره وجعل باقيه امرا تقول في تعد عد
وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس
برباعي زدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة
مضمومة ان كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب او فتحة نحو اعلم
من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت من

تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول او مضارع
الرباعي للمتكلم وان قلت اضرب بفتح الهمزة لالتبس بامر الرباعي ولو قلت
من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من
تعلم اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي ولما فرغ من كيفية بناء الامر
الثاني اورد امثلته وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون بعد
الحرف الساكن مضمومة والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور
والثالث ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو
رباعي زدت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب حذفها
وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة
مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة معه في الاصل تقول في يكرم اكرم وانما
حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اأكرم
وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم اطرادا للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله
وهو ما حذف فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله واسند الى ما يقوم مقام
الفاعل للاختصار والابهام او الجهل بالفاعل او غيره والغرض
من ذكره هنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل
آخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول
لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا على كسرة ما قبل آخره لانه

لم يتميز في مثل علم هذا اذ لم يكن في اول المضارع همزة وصل ولا تاء، اما اذا كان
في اوله همزة وصل فضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لدفع الالتباس بمضارع
انطلق واقتدر واستخرج الطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة
والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس في الامر عند
سقوط ضم الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق والا اقتدر والا
استخرج واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل يضم التاء
مع ضم الحرف الثاني نحو تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف
الثاني لئلا يلتبس تعلم بمضارع علم وبمضارع جاهل والثاني في قوله
والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى
علة جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في
بناء ما لم يسم فاعله في الماضي المعتل العين ثلث لغات احدها قيل وبيع
واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قول وبيع نقلت حركة
الواو والياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهي تهيئة المتكلم
للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح ليؤذن
بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة
قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذف

الحركة

الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع واوا لضم
ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو العطف على الاشمام
اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع على الاطلاق
ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك بل الاصوب ان يقول معتل العين
المقلوبة الفاء قوله ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم
اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثي بناء ما
لم يسم فاعله من اختير وانقيد في انه يجوز فيه ثلث لغات دون باب
استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود
فان تير وقود مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء ووقوع
الكسرة بعدها على الواو والياء فيجوز فيه ما جاز في بيع وقيل واما
الثاني فلان اصل استخير واقيم هو استخير واقوم وهما ليسا
مثل بيع وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة بعدها على الياء
او الواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وبيع قوله وان
كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي ان كان الفعل الذي
يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره
ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار
على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يكرم نحو يضرب

يضرب قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا اي ان كان المضارع الذي
بني منه مالم يسم فاعله معتل ينقلب عينه الفا واوا كان او ياء نحو يقول
في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو
والياء الى ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا
فصارا يقال ويباع قوله المتعدي وغير المتعدي اي الفعل اما متعد
واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق او لا يتوقف والاول
هو المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب
والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به فقعود
القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة نحو
اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر نحو ذهبت
بزيد قوله والمتعدي يكون الى واحد واثنين اي المتعدي يتعدى الى
مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا او الى اثنين لاقتضاء معناه اياهما
وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
فيجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما و
كسوت زيدا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول
ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى
الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث الا

ان

ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة مفاعيل بالاصالة بلا خلاف فان علم
متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة لان
معنى يزيد بسببه مفعول فاذا قلت علمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه
صيرت زيدا اذا علم بان عمرا جاهل وكذلك اري واما البواقي فمتعدية
بنفسها الى واحد والى آخر بواسطة حرف الجر تقول انبأتك عن زيد
وقد يحذف الجر لكنها لما كان قبلها من الاعلام اجريت مجراه في تعديتها
الى ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت يعني
انه يجوز ان يذكره منفردا من غير ذكر المفعولين الاخيرين ويجوز ان
يذكره مع ذكر مفعوليه الاخيرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول
لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان يذكره مع ذكر الثاني قوله والثاني
والثالث كمفعول علمت اي حكم مفعول هذه الافعال الثاني والثالث
كحكم مفعولي علمت يعني انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا
يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرا خير
الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمرا خير الناس
من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر الثالث

اعلمت زيدا او اعطيت زيدا [illegible] مثل اعطيت زيدا درهما او ثانيهما على الاول [illegible] علمت زيدا فاضلا [illegible]

ولا اعلمن زيدا خير الناس من غيره ذكر الثاني قوله افعال القلوب
ظننت وحسبت الخ اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهي تدخل على
الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من
ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى
والاعتقاد فيكون للعلم وتكون للظن مثلا اذا كان زيد قايم عبارة عن
علم قلت علمت زيدا قايما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا
قايما وتنصب الجزئين اي المبتدا والخبر معا الا عند مواضع تذكرها
وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تحتاج في صدورها
الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي بها القوة العقلية قوله ومن
خصايصها ان لا يقتصر على احدهما الخصايص جمع الخصيصة وهي ما يختص
بالشيء ولا يشاركه غيره ذلك الشيء ومن خصايص افعال القلوب ان
لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكر معا كقوله هو ويوم
يقول نادوا شركاي الذين زعمتم اي زعمتموهم اياهم كلهم فهذه
الافعال داخلة على المبتدا والخبر وكما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس
لا بد لاحد المفعولين من الاخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على
المبتدا والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا او الخبر لما مر على ان
حذف احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون

با

بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرا بالياء اي ولا تحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم قوله ومنها جواز
الالغاء الخ اي ومن خصايص هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت
هذه الافعال بين المفعولين كزيد ظننت مقيم او تاخرت عنهما كزيد
قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما بكونهما مبتدا وخبرا على تقدير
الغايها مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر واعلم ان تقدم معمول احد
مفعوليها عليها كتقدم احد مفعوليها عليها وجواز الالغاء نحو متى
ظن زيد منطلق لان متى معمول المنطلق وتقدم معمول المعمول كتقدم
المعمول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تاخر او توسط لعدم
استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو
التوسط او التاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله اذا توسطت او
تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى
اذا توسطت والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال يكتب بمعنى
الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني قوله ومنها انها
تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام اي ومن خصايص هذه الافعال
تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل
الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام عمرو

وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة
صدر الكلام فلو اعملت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام لكنها اي الجمل
الذين هما في قولك علمت ازيد عندك ام عمرو في موضع النصب لان العامل فيها
عليها بالحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه
علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين وانما قال
الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يعلق نحو
ايهم علمت زيدا **قوله** ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد اي ومن خصائص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز
في ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تغاير
فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل
ضربتني لسبق الى الفهم ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد
النفس فقيل ضربت نفسي فلا ترفع حركة المعرب بهذا الالتباس مع قيام
هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ولجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها
عند غفلة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات

والقلوب

والقلوب من العلم والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات
نفسه اكثر من صفات غيره فان لم يتضح فيها ايراد النفس لا تشغل
المنفصل بايراده وهو الالتباس علم ان افعال القلوب وغيرها يشتركان
في انه لا يجوز ان يكون فاعلهما ضميرا عائدا الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا
ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا
الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير عمدة او كالجزء غلام هند
ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند **قوله** ولبعضها معنى اخر يتعدى به
الى واحد اي ولبعض هذه الافعال معنى لا يتعدى الى اكثر من مفعول واحد
وهو ظننت ومن الظنة بمعنى التهمة فانه حينئذ لا يتعدى الا الى مفعول واحد
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت بمعنى وجدان
الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اي اصبتها ورايت من رؤية
البصر تقول رايت زيدا اي ابصرته **قوله** الافعال الناقصة ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة اي الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
مخصوصة نحو كان زيد عالما وكان جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان
الماضي ولقائل ان يقول ان ساير الافعال تقرر الفاعل على صفة فان
ضرب مثلا في ضرب زيد تقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد

انه تقرير فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد
قائما تقرير زيد على صفة قيامه في الزمان الماضي والقيام غير مصدره
وليس كضرب في ضرب زيد كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر
الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها
قوله وهي كان وصار الخ اي هذه الافعال كان وصار واصبح الى قوله
وليس قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاء جاء بمعنى
تقرير الفاعل على صفة في نحو قولهم ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون
للنفي وح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت
محتاجا الى شيء معين كالعداوة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل حصل شيء آخر
دون حاجتك كالكبر مثلا فيقال ما جاءت حاجتك اي ما جاءت اي على
قدر حاجتك واحتمل ان يكون ما للاستفهام وح كان معناه اي شيء جاءت
حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة في المعنى
عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس
حين اتاهم من قبل علي رضه عنه ليستدل منهم الرجوع الى الحق قوله
وقعدت كانها حربة اي وقد جاء قعدت بمعنى تقرير الشيء على صفة اي بمعنى
صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت
شفرته والظاهر انه مخصوص بهذه ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى

صار كاتبا قوله وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي هذه الافعال
تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدا والخبر لاعطائها اسنادا والخبر الى المبتدا
حكم معناها وبعبارة اخرى انها تربط الخبر الجملة الاسمية لانها جزئية فيكون معناه لاعطاء
هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناه واعلم اني لم اعرف فائدة الحكم في
قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعني المبتدا بانه اسمها وتنصب الجزء
الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد
قائما فكان افاد معناها وهو الزمان الماضي في زيد قائم وهذا الكلام
قوله وكان تكون ناقصة الخ اي كان ثلثة انواع احدها ناقصة وهي ثلثة
احدها لثبوت المبتدا على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان دائما
نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار بقوله لثبوت
خبرها ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها واشار اليه
بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون
فيها ضمير الشان وح يقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت
كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا
كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول وكان يكون ناقصة وتامة
وزائدة والناقصة ثلث لامتناع كون اقسام الشيء قسيما له والجواب

م خصص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك
لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة دون الاخيرين لوجود
اسم غير الناقصة للاخيرين دون الاولى والثاني ان يكون تامة و
اشار اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة والتامة
فعل حقيقي بمعنى وقع وحدث وثبت يرفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع
ما بعد الفعل الحقيقي كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن والثالث ان يكون
زائدة واشار اليها بقوله وزائدة اى ويكون زائدة وهي قسمان احدهما
ان يكون زائدة في اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم لافادتها الزمان
الماضي والثاني فيها في اللفظ لوجود تاخيرها ح وثانيهما ان يكون زائدة في اللفظ
والمعنى كقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا وانما دخلت تحسينا
للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذين القسمين وان
وصل لكن كان ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة في اللفظ قوله
وصار للانتقال اى صار للانتقال من شئ الى شئ اما باعتبار العوارض
نحو صار زيد غنيا اى ينتقل زيد من حالة الفقر الى حالة الغنى وصار
زيد الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء قوله واصبح
وامسى واضحى اه اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجئ لثلثة معان احدها
اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى

نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها ان يكون
بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصبح كما
هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي ح تفيد معنى الدخول في هذه ه
الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح قوله وظل وبات اه اعلم
ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما الاقتران مضمون الجملة باوقاتهما
اى ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة
بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكررا والثاني بمعنى صار كقوله تع
ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان قوله ومازال وما
برح ومافتئ ومانفك اه اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار
خبرها لاسمها مذ قبله اى لزمان يمكن قبوله في المعنى كقولك مازال زيد
اميرا اى مذ كان قابلا للامارة لا في حالة كونه طفلا فقال قبل في قوله
قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها
النفي اى ويلزم هذه الافعال حرف النفي لتدل على استمرار خبرها لفاعلها
فيكون هذه الافعال ح بمنزلة كان دخول النفي على النفي المستلزم للاثبات
لكون هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال
مازال زيد الا عالما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما لام قوله ومادام
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اى مادام لدلالة توقيت

فعل يدل على ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس دوام
جلوس زيد يعني زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومما
اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام آخر لانه ظرف والظرف يحتاج
الى كلام لانه فضلة والفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه
قوله وليس لنفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال اكثر
كذلك تقول ليس زيد قائما الان ولا تقول غدا النفيه مطلق اي حالا
كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا
نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهذه لنفي المستقبل ويمكن ان
يجاب عن الاية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال لتحقق وجود ما اخبر الله تعالى به ولتمسك
بهذه الاية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان
مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها اعلم ان
تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقديم
اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه بقوله وهي في تقديمها
عليها اي هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها
انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا

متصرفة والمانع من التقديم منتف الثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله
ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني ان يكون مصدرية
بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها اما
اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا
كانت مصدرية فلامتناع معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف
في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على انفسها الا ابن كيسان ان اتباعه
في غير ما دام ووجه قوله اما النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفي
صارت للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز
تقديم خبر هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله ومنه
لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس
فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع
تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا
وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع
امتناع تقديم النفي على معموله مطلق وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما اذا
كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
ووجه الاستدلال به ان يوم ياتيهم معمول المصروف الذي هو خبر ليس
فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس

لامتناع وقوع المعمول الاجنبي بينهما ووقوع العامل فيه ولقائل ان يقول
كان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس وعافى اولها الثانية من القسم المختلف
فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة
في ليس لان طائفة كثيرة منهم من المعتبر على امتناع تقدم الخبر على نفسه قوله
افعال المقاربة اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها تدخل
الفاعل على معنى الا انه افردها بالذكر لاختصاص خبرها بالفعل المضارع
وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقدم خبر كان عليها ودنا بانها افعال
وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول
عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير منصرف بمعنى انه لا ياتي منه
المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء
فاشبه لعل ولكون كل واحد منهما لطلب الحصول والاستحقاق وهذا الاستقبال
في المحال الا فلا يقال عسى زيد ان يطير قوله وتقول عسى زيد ان يقوم
وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه تجوز فيها لغتان في احديهما ان يذكر
لها مرفوع ومنصوب لكنه يلتزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان
توفيرا للمعنا ما في الترجي وتقوية له مع ان الاصل ان يكون اسما قياسا
على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير
ابوسا وهو جمع البؤس والباس اي الشر والشدة واشار الى

هذه اللغة بقوله وتقول عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم في
محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي ذو القيام على تقدير حذف
المضاف واللغة الثانية منه ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
في اللغة الاولى فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الثاني وهذا كما يقال
في سمعت انه متى كان مفعوله الاول مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع
لا يقتصر وتعدى الى مفعولين فهي تامة على هذه اللغة الثانية واشار اليه
بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل هاهنا شيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب
بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا التجويز تقديم
خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون
وعسى ان يقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان
وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات واما قوله تعالى عسى ان
يبعثك مقاما محمودا فلم يحتمل الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين
اجزاء الصلة باجنبي منهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة
الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى
وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم العائد الى زيد

وعلى تقدير بن فزيد مبتدأ وما بعده جزءه فنقول على الوجه الثاني الزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم و
الهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول
الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا وهند عست
او عسى ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين ان
يقمن وقد تحذف ان اي وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في
اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل فاعلا
والثاني كاد اي القسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر
لا على مقاربة جارية وهو جر محض فلذلك تصرف وفاعله اسم محض
وخبر فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان يدل
على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد يدخل ان على خبره تشبيها
بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي
على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي
كما ان الافعال المثبتة اذا دخل عليه النفي كانت للنفي لان من شان
حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح لا
ختلاف فيه كما صرح به بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات اي وقال

بعضهم

لبعضهم ان النفي اذا دخل على كاد للاثبات ماضيا كان او مستقبلا
اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فالذبح
يدل على قربهم من الفعل ما كادوا وابدا على الاثبات واما اذا كان
مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح وجه الاستدلال انهم فهموا من
قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من
حب مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان
للاثبات والجواب عن الاول اما لا نم ان ذبحهم في ثاني الحال
دليل على الاثبات وهو مقاربتهم الذبح في اول الحال لاختلاف الوقتين
يدل عليه تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا او ادع لنا ربك يبين لنا ما هي
وغير ذلك واعلم ان الوجه في مثل قولنا ما كاد زيد [illegible] فهم بعضهم منه
الاثبات فانه يفهم منه انه [illegible] بعد ان لم يقارب السوء وهو الذي
حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نم فهمهم الاثبات دليل على
انه للاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطأه مذهب من قال انه
للاثبات والصواب ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان المحب
اذا غير المحبين لم يقارب حتى تغير وهو ابلغ من نفي نفس التغيير قوله
وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم

ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وقد ذكر او قد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال
اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد آه قوله والثالث
طفق وجعل وكرب واخذ اه اي الثالث وهو الذي لدنو الخبر
اخذ فيه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مخالف لبعض الافعال
من الانشاء ولكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاول لا تستعمل
استعمال كاد لقرب معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل
يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك يستعمل استعمال عسى
تارة على التفسير كقولك اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد
وتارة استعمال كاد كقولك اوشك زيد يخرج قوله فعلا التعجب وضع
لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت
لانشاء التعجب فلم يدخل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء او التعجب
انفعال النفس عند ادراك ما خفي سببه وخرج عن نظايره قوله
وله صيغتان اي وللتعجب صيغتان احدهما ما افعله والثانية
افعل به وهو غير متصرف بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا امر ولا نهي
ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحرف لكونهما للانشاء الذي اصله
ان يكون من الحروف كقولك ما احسن زيدا واحسن بزيد قوله ولا يبنيان

الا مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء
افعل التفضيل منه لكونهما كلاهما للمبالغة والتأكيد فلا يبنيان الا
الا من ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في التعجب بما يمتنع بناء فعل التعجب
منه بمثل ما يتوصل به الى التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه
وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته و
واقبح بعوره قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي
ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء
الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن
ولا يقال الجار بزيد احسن ولا يقال الفصل ما احسن اليوم زيدا بفصل
الظرف وهو اليوم بين ما احسن وبين معموله كما ذكرناه واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان
يصدق لرخصة الاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها قوله
وما ابتداء نكرة عند سيبويه اه اشارة الى بيان اعراب ما افعله
فما مبتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن
زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع
بانه خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي
مع الصلة في محل الرفع بانه مبتداء خبره محذوف فتقديره الذي

احسن زيدا اي شيء وما استفهامية عند قوم فهي مبتداء وما بعدها
خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا او هذه التقديران باعتبار
الاصل لا انها معناها الان قوله وبه فاعل عند سيبويه اه اشارة
الى بيان اعراب افعل به عند سيبويه اي وبه في افعل به فاعل افعل
عند سيبويه والباء زائدة كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة
ههنا للدلالة على الانشاء واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد
ذا فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة فالتغير للضرورة فغير
لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين
قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان الامر
على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور فاعله ولهذا لزم صورة
واحدة قوله وبه مفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو
اشارة الى اعرابه عند الاخفش اي وبه مفعول عند الاخفش او
هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امرا اي يكون
فيه ضمير من قوله بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم
كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر
لكل واحد من مخاطب بان يجعل زيدا احسنا بان يصفه بالحسن
هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجلان

ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك ان
كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بواسطة
الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد مثلها ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة وذلك اذا لم تكن الهمزة للصيرورة وتكون احسن متعديا قوله
افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح التي
يبوب لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او ذم لانشاء مدحه
وذمه وشرف وكرم وقبح وعور من افعال المدح والذم لانها
لم توضع للانشاء قوله فمنها نعم وبئس اي فمن افعال المدح نعم ومن
افعال الذم بئس قوله وشرطهما ان يكون الفاعل اي وشرط هذين
الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلثة ليكون الفاعل معلوما للمتكلم
وهو ان يكون معرفا بلام التعريف العهد كنعم الرجل زيد او يكون مضافا
الى معرف بلام التعريف العهد كنعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا
وذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة كنعم رجلا زيد اي نعم الرجل
رجلا زيد واما مميز بما بمعنى شيء غير موصوف كقوله تعالى فنعما هي فما ههنا
نكرة بمعنى شيء او موضعها النصب على التمييز وهي المميزة لفاعل نعم اي
فنعم شيئا هي اي فنعم الشيء شيئا هي ضمير الصدقات وهي المخصوص بالمدح
قوله وبعد ذلك المخصوص اي وبعد ذلك الفاعل يذكر المخصوص

بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس
قوله وهو مبتدا وما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص
بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الى ضمير المبتدا
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف على تقدير سوال
وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتين قوله وشرطه مطابقة الفاعل اي وشرط المخصوص بالمدح
او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين
كذبوا وشبهه متاول هذا جواب عن سوال مقدر وهو انه يجب
المخصوص مطابقة الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان الذين
ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول اي متاول بتقدير
حذف المضاف عن الذين اي بئس مثل القوم الذين كذبوا باياتنا
او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف اذا علم اي وقد يحذف
المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي

نعم العبد ايوب وكقوله تعالى فنعم الماهدون اي فنعم الماهدون نحن
يدل عليه سياق الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء يستعمل
استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بمعناها وان استعمل الاخبار
نحو ساءني هذا الامر نحو ساءت المراة هند اي بئست المراة هند
وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم
الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل
قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اي ومن افعال المدح حبذا وهو مركب
من حب الشي وحب في الاصل حبب وهو من ذا وفاعله ذا وبه المشار
اليه في الذهن كما يراد بالرجل في نعم الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا
اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او
مونثا تقول حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند و
الهندان والهندات ويقع بعد ذا المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن
هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكانه المعرف
فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدا وما بعده خبره او لانهم عاملوه
معاملة المثل في نحو واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم في كونه
المخصوص مبتدا وما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قوله ويجوز ان
يقع قبل المخصوص او بعده اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا

تمييزا على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما لم
يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل
الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال او قوله فيما
ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل في
التمييز والحال ما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد
لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجي الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا
والمدح بالركوب فيكون راكبا رجلا على الفاعل لا عن المخصوص قوله
الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه
الثلاثة وقوله في غيره يخرج الاسم والفعل قوله ومن ثمه احتاج في جزئيته
الى اسم او فعل اي ومن اجل ان الحرف دال على معنى في غيره احتاج الحرف
الى الاسم او الفعل اي ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه
لان دلالته على معناه الافرادي مشروط بذكر متعلقه قوله حروف
الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت بزيد وانا
مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت حروف الجر ايضا
باعتبار عملها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تعالى
بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم فالمراد بمعنى الفعل اسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف والجار والمجرور
واسماء الافعال وكل شي استنبط منه الفعل قوله وهي من والى
وحتى الى قوله وحاشا وخلا اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر على ما ذكره
قوله من للابتداء شروع في بيان معاني هذه الحروف ومعاني من
بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت
من البصرة وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل
المعنى والزيادة لا يكون الا في غير الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من
احد ولا موجب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدون في الموجب
ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشارة الى دليلهم وهو ان
من تزاد في الموجب لمجي قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم فاجاب عنه بانه متاول
وتاويل قولهم كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من يقول
هل كان من مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض
اي قد كان شي من مطر وتاويل الاية ان من للتبعيض لانه لا يغفر الذنوب
ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عم

وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم من غفران جميع
ذنوب امة محمد عليه السلام غفران جميع ذنوب امة نوح عليه السلام على ان قوله تعالى
يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا
اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية وهي مقابلة لمن وتعرف
باستقلاله في اثبات الانتهاء نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون
بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي مع الله قوله وحتى
كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانما شبه حتى بالى
في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كونه بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى
مع كثير وقوله يختص بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين الى وحتى وهو
ان حتى يختص بالظاهر استغناء عنه بالى ولئلا يختلط الظاهر بعضها ببعض
لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه
جوز دخوله على المضمر مستدلا بالشعر قوله فلا والله لا يلقى اناس
فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الادباء قوله وفي للظرفية
وبمعنى على قليلا اعلم ان في لها معنيين احدهما الظرفية وهي حلول الشيء
في غيره حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان
يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
النخل قوله والباء للالصاق اه اي فالباء يستعمل لمعان احدها للالصاق

نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو
اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم وثالثها المصاحبة
نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها
التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها
الزيادة قياسا كما في الخبر المنفي نحو ما زيد بقائم وكما في الاستفهام
نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام وهو اما في
المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى بيده قوله واللام
للاختصاص اي اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو المال لزيد
والجل للفرس والثاني للتعليل نحو ضربته للتاديب والثالث الزيادة
كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع
القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه وليس معنى الاية ان الكافرين خاطبوا المومنين لانه لو كان
كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين
كفروا عن الذين آمنوا وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من
التفاسير ان هذا الكلام الكفار انهم قالوا للمومنين لو كان ما اتى به
محمد خيرا ما سبقنا هولاء اعني المومنين ولا يقال لو كان كذلك لقال
ما سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز ان انهم خاطبوا بعض المومنين

منتهى ٤

كما كابرهم مثلا واراد وا ان يتقولهم ما سبقوا ما البعض الآخر منهم كما صاحبهم مثلا والخامس ان يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب نحو اسم الله يتكور الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس اي والله لا يبقى فتعجب مما فنا العالم حتى لا يبقى كبش متحصن بجبل ذو صغيرة و الحيد جمع الحيدة وهي عقدة في قرن الوعل و في الجبل كل شيء نتو في القرن او الجبل او غيرهما و جمع على حيود و حيد كبدرة و بدر و الظيان نبت طيب الرائحة و يقال له الياسمين البري قوله ورب للتقليل اه اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير و لها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم احتقت به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم احتقت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف و انما قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح وجوبه وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها و عاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفها غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل و جواب رب محذوف وانما قيد

الحذف بالغالب لانه قد لظهر نحو رب رجل كريم احتقت به قوله وقد تدخل على مضمر مبهم مميز اي وقد تدخل رب على مضمر مميز و ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا و هذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد و حق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا عند البصريين فتقول ربه رجلا و رجلين و رجالا و ربه امرأة و امرأتين و نساء لكونه راجعا الى مقدر ذهني لا الى شيء متقدم ذكره ليجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم قالوا بالمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع و التذكير والتأنيث قوله و يلحقها ما فتدخل على الجمل اي و يلحق رب ما الكافة و تدخل على الجملة اذا قصد والتقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما زيد قايم و ربما زيد قايم ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق الوعد به وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فهو بمنزلة و ود و يؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اي اذا و هو للمضي و جمع بينه و بين سوف التي هي للاستقبال الا انه بمنزلة الموجود لسويه عن الريب قوله وواوها اي واو رب وهي الواو التي تبدا بها في اول الكلام بمعنى رب و لهذا يدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب

مذكورا او محذوف ماضي كقوله وبلدة ليس لها انيس اى ورب
بلدة قوله وواو القسم اه اعلم ان الواو تبدل في القسم عن الباء
في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السوال ولهذا لا يقال اقسمت
والله ولا والله اخبرني او لا تخبرني وهي اعني واو القسم مختصة
بالظاهر فلا يقال وك استغناء بالباء عنها قوله والتاء مثلها اى
والتاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل والسوال ولا تدخل الا على الظاهر
لكنها مختصة باسم الله تع اى لا تستعمل في غير اسم الله تع لنقصانها عن
الواو الذى هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع اى الباء
اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها في الجميع اى مع الفعل و
حذفه ومع السوال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء فانهم
الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السوال
بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان اى يتلقى القسم بجواب فيه
اللام او ان اذا كان مثبتا وحرف النفي اذا كان منفيا وتفصيله
ان الجواب اما جملة اسمية او اما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت
مثبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قايم او اللام نحو والله لزيد قايم و
قد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقايم وذلك للتاكيد ولربط الجواب
بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد بقايم او قايما

و والله

و والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان
فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله
لقام وقد يجوز قد وحدها نحو قد افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا
لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه نادر نحو والله لاقومن او لا
قوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله
ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع
نون التاكيد وبدونه نحو والله لا افعلن او لا افعل او ما افعل ولكن يجوز
حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تع
تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ قوله ويحذف جوابه اذا اعترض
او تقدمه ما يدل عليه اى ويحذف جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم
نحو زيد والله قايم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغني
عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اى عن للمجاوزة
اذا كان حرفا نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء اذا كان
حرفا نحو زيد على السطح وقد يكونان اى عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب
نحو كقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي واما على
فبمعنى فوق كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان ههنا بدليل
دخول من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه

في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زايدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والدليل
على زيادته انه لولاه لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله تعالى
لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي
عن مثل البرد والذي يدل على اسميته ههنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر
استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على المضمر كقوله وام اوعال كها او اقربا
ومذ ومنذ للزمان للابتداء اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي
كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء عدم
الرؤية من سنة كذا وللظرفية في الزمان الحاضر اذا كان بمعنى
في نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا اي في يومنا وقد تقدم احكامها
في الظروف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول ههنا الكتاب ابتداء الغاية
وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال
على زمان انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء اذا جرت بها ما بعدها تكون حروف جر واذا
نصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا من
خلا يخلو وحاشا من حاشى يحاشي وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء
لانها اذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء
كانت حروف جر قوله الحروف المشبهة ان وان اه وانما سميت

هذه الحروف حروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها
على ثلثة احرف فصاعدا او فتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل
في كل واحد منها على ما لا يخفى وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل
قوله ولها صدر الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد
منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر
بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترج او تمن او استدراك او
غير ذلك قوله سوى ان وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام
سوى ان فانها بعكس هذه اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها
معمولا لعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متأخرا فجاءت على اصلها قوله
وتلحقها ما اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة فيلغى عن العمل على الوجه
الافصح لزوال وجوبها عن مشابهة الفعل لفظا وهي فتح اواخرها ولعدم لزومها
الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء قول الشاعر
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين والغرض من
الحاق ما بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما والمبالغة وافادة معنا
في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله وتدخل حينئذ اي وتدخل هذه الحروف
على الافعال حين اتصالها بما الكافة لعدم اختصاصها بالجملة الفعلية كما افادت
في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير

معنى الجملة شرع في بيان احوال كل واحد منهما على التفصيل واشارة الى
الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة بل تؤكده فاذا
قلت ان زيدا قائم اعترف به ما اعترف بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
والمبالغة وان يغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد فقوله ومن
ثمه وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد اي ومن اجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة وتبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او
حكما في كل موضع تبقى الجملة على حالها مع زيادة ومن اجل ان المفتوحة تغير
معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل موضع يكون مع
ما بعدها في محل المفرد وان كان كذلك تعين موضع كل واحدة من المكسورة
والمفتوحة فقوله فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق المذكور
اي كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت ابتداء لكونها في موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو تقول ان زيدا قائم لان
مقول القول جملة ونحو كسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم لان
صلة الموصول لا تكون الا جملة وكذلك بعد ما دخل على خبرها اللام نحو قوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا لقائم لكونها في
موضع الجملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت مع ما بعدها
فاعله نحو بلغني ان زيدا عالم اي علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت

ايضا ان وقعت مفعولة نحو كرهت ان زيدا جاهل لوجوب كون
المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتدا نحو عندي
انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وكذا ان وقعت خبر مبتدا نحو
العجيب ان الضرب ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت اذا كانت
مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبني اشتهار انك فاضل
لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة نحو
جلست حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل
في حيث فتحت ما بعدها قوله وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح
بعد لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق لان ما بعد لولا مبتدا او خبره محذوف
ووجوب كون المبتدا مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض لانه فاعل
او مفعول ولان لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا ان
زيدا قام ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا قوله ولو انك لانه فاعل اشارة الى
بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعه موقع مفرد لكونه فاعلا
لفعل محذوف اي لو وقع قيامك قوله فان جاز التقديران جاز الامران
اي فان كان في موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فاني اكرمه فان جعلت تقديره
فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني

فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدا، وهو موضع المفرد كقوله
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان
المراد انه هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتدا، وان كان المراد
انه ذا عبودية حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتدا، خبرها حاصل محذوف
ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة
الاولى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف
على اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو واو على محل اسم المكسورة كما
نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو وعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة
مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قايمة مقام المفعولين ومنه قوله تع
ان الله برى من المشركين ورسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع
لتغير معنى الجملة بما قبله ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا اي ويشترط
في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا
نحو ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم واما قبل
مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه
كون شي الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث انه
خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتدا، واما الكوفيين
فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان محل ؛

وحفظه ؛
خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول
واحد وهو ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السوية
فلو عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو قبيح ولا يمنعهم جواز
مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضي الخبر ههنا حكما وتقديره
ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به
قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان قول
الكسائي والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا
جاز العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان
لاستعمال بعض العرب ذلك واشارة الى بطلانه بقوله ولا اثر لكونه
الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء
وذلك قوله ولكن كذلك اي ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة
وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن
عمرو خارج وبكر لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى
الابتدا اي لا ينافيه التاكيد واما ساير الحروف فلم يجز العطف على محل اسم
لزوال الابتدا، قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اي ولاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الابتدا، وساير هذه الحروف يغير دخلت لام الابتدا،
مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقايم او على الاسم

اذا فصل بين الاسم وبين ان المكسورة نحو ان في الدار لزيدا او على
ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا الطعام لآكل واما شرطه
فهو دخول اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمنع دخول لام
الابتداء على الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع حرفين
متفقين في المعنى ولهذا لم تدخل هذه اللام على ان قدره وفي لكن ضعيف الى
دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف
وان لم يزل معنى الابتداء لان وجود اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن
بالاتصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني من حبها لعميد
واجيب عنه بان اصله ولكن انني فنقلت حركة الهمزة على النون وحذفت
الهمزة ثم حذفت النون الاول كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت
النون في النون قوله وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ح فرقا بين المخففة
من المثقلة وبين النافية في مثل ان زيد قائم ويلزمها هذه اللام ايضا
عند عملها وان لم تشتبه بالنافية اطرادا للباب وقال بعضهم عند العمل
لا احتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤها اي ويجوز الغاء ان المكسورة
اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها
جواز اعمالها لان الافعال التي حذفت منها شيء تعمل نحو لم يك زيد قائما
فكذلك الحرف المحذوف عنه شيء تعمل قوله ويجوز دخولها على فعل من

افعال المبتدا اي ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال الداخلة
في المبتدا والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان عملها ح ولحصول
تاكيد الجملة الابتدائية ح الذي هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال
كقوله تع وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا
للكوفيين في التعميم فانهم جوزوا دخولها على الافعال سواء كانت عاملة
في المبتدا والخبر او غير عاملة وانشدوا اقول بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن القياس واستعمال
الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في
ضمير الشان مقدرا اي تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر ليتحقق مقتضاها وهو افادة
معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة وقد عملت
المكسورة مخففة كقوله تع وان كلا لما ليوفينهم ولم يعمل المفتوحة المخففة
في الظاهر فقدروا اعمالها في ضمير شان مقدر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف
وقد مر هذا من قبل قوله فتدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل المفتوحة المخففة
على الجمل مطلقا اي اسمية كانت او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتدا
والخبر او غيره داخل عليهما لا مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية
حاصل ح قوله وشذ اعمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة

في غير ضمير شان مقدر لكنه قد جاء كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك
لم ابخل فانت صديق [illegible] ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد
او حرف النفي اي ويلزم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال احد الامور
المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلابد من
حرف النفي نحو علمت ان لا ما قام زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان
الا ما سعى لان ليس ما كان فعلا جامدا اشكاله ليس بعدها فعل ولانه متضمن
معنى النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى
وان كان مثبتا فلابد من قد نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل
مضارعا مثبتا فلابد من السين او سوف نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم
مرضى وان كان مضارعا منفيا فلابد من حرف النفي كقوله تعالى افلا
يرون الا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وعلمت ان لن
يخرج زيد وجميع ذلك انما يلتزم كالعوض من تخفيفها واما ليلا يلتبس بان
المصدرية وانما فارق مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كتبت الكتاب بانه
فيه كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل يلزمها
احد هذه الحروف لانه لا يشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض
لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع
الاسم الا الحذف وما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع

لا تستعمل الا في الخبر والاستفهام اما الخبر فكقولك لشبح رأيته انها
لابل قطعا فاذا حصل الشك في انه شاء قلت ام شاء قاصدا الى الاضراب
عن الاخبار الاول واستيناف السوال فكانك قلت بل اهي شاء والاستفهام
فكقولك اعندك زيد ام عمرو وسألت اولا عن حصول زيد ثم اضربت
عن ذلك السوال الى السوال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم فان اجبت
بالتعيين كان الجواب زيد اعلم المسؤول عنه واذا عرفت هذا ما عرفت
الفرق بينها وبين او واما فكذلك واما قبل المعطوف عليه لازمة مع
اما جايزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة
يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه اما اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا
على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل جاز الامران
الاتيان بها وتركها [illegible] ولا وبل ولكن لاحد الامرين معينا اي يفرد الثلثة
تشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا النفي ما وجب للاول عن
الثاني تقول جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا
تقول جاءني زيد بل عمرو واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني
زيد بل عمرو وهو يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهو
للاضراب عن نفي مجي زيد الى اثبات مجي عمرو وثانيهما ان يكون معناه
بل ما جاءني عمرو وهي [illegible] لبيان ما [illegible] اليه عدم المجي ولكن للاستدراك



ولازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى ويتبعها تفصيل
وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان
الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني
زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني يلزم ان يكون قبلها او
بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام عمرو ولكن لم يقم زيد
قوله حروف التنبيه الا واما وها وانما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب
بها وانما جيء بها في اول الكلام لئلا يفوت الغرض على تقدير ان يكون غافلا
ولهذا اختصت باوائل الكلام واعلم ان الا واما تختصان بالمركبات
كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي
امات واحيا والذي الامر وان ها تدخل المفردات التي هي اسماء الاشارة
فقط نحو هذا وهاتا وتدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت
فان صاحبها قد تاه في البلد قوله حروف النداء اعلم ان حروف النداء
خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة لتنبيه المدعو او دعاء ليحصل ويسمع
ما يريد منه وانما جعل لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها التي
زائدة على ما في الحروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو به قوله يا اعمها اي
يا اعم هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط
وفي غيرها ترتيب وهو ان هيا وايا للمنادى البعيد واي والهمزة للقر

لكن الهمزة للمنادى الاقرب قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل
وجير وان انما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة
لما سبقها فنعم مصدقة مقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا
استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد او لم يقم
زيد او الم يقم زيد نعم تقديرها لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف الا ترى
انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا مالا فقلت نعم لا يلزمك القاضي به تغليبا للعرف
على اللغة قوله وبلى مختصة بايجاب النفي اي بلى مختصة بالايجاب بعد النفي استفهاما
كان ذلك النفي او خبرا تقول بلى جوابا لمن يقول الم يقم زيد او لم يقم زيد
بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او ايجابا
الا ان يحمل على العرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم
اي اي للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد
اي والله قوله واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلثة تصديق
للمخبر كقولك جوابا لمن يقول قام زيد او ما قام زيد اجل وجير وكقول
ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد بالمخبر
في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر والالم يتبع بعدها للدعاء
وهو لعن الله قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام انما سميت



هذه الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة لا انها زائدة [illegible]

من زيادة [illegible] التاكيد او الفصاحة او غيرهما [illegible]

شرع في بيان مواضع زيادتها فقال ان مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد

بعد ما النافية لتاكيد النفي نحو ما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

وقل زيادتها اي ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو انتظر ما ان يجلس القاضي اي مدة

جلوسه وبعد لما نحو لما ان قمت قمت [illegible] وان مع لما اي وتزاد ان

المفتوحة بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء [illegible] او [illegible] قسم

نحو والله ان لو قمت قمت [illegible] كقوله كان ظبية تعطو

الى ناضر السلم على تقدير [illegible] الجر [illegible] وما مع اذا ومتى اي [illegible] ما

بعد اذا شرطا نحو اذا ما [illegible] وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك

وبعد اين شرطا نحو اينما تقم اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا

فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما ترين من البشر [illegible] وينبغي ان

يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان [illegible] نون التاكيد [illegible]

في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا في [illegible]

جميع ما ذكرناه من اذا الى ان وتزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى

فبما رحمة ومما خطاياهم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل

حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من

